

دكتور / أبو سراج محمد عبد الحادى

التبصير  
في  
**فقه الإمام ابن تيمية**  
(مرتب على أبواب الفقه المختلفة)

الدار الذهبية



التبسيير  
في  
فقه الإمام ابن تيمية

**الدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع**

١٠ شارع أحمد تيسير - كلية البنات مصر الجديدة

القاهرة - تليفون ٣٥٥١٧٤٨ - ٣٥٤٤٧٤٨





# المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين .

أما بعد :

فإن دراسة الفقه الإسلامي على النحو الذي تذكر فيه أقوال الأئمة مقرونة بأدلتها ، تعتبر من أكثر الدراسات فائدة وأكبرها نفعاً ، إذ بها يتسع أفق الدارس ، ويحيط بوجهات النظر المختلفة عند الأئمة ، ويلمس ما كانوا عليه من حرية في الرأي واستقلال في الفهم ، وقد كانت كتب السلف حافلة بهذا النوع من الدراسة ، فإن من ينظر في كتبهم يجد أنها زاخرة بأقوال من سبقوهم من العلماء مقرونة بأدلتها ، كما نرى ذلك في كتب : المغني لابن قدامة ، والمجموع للنووى ، والمحلى لابن حزم وغيرها ولعل أول من فتح الباب في ذلك هو شيخ الإسلام ابن تيمية بالطريقة المطلوبة للمقارنة على وجهها الصحيح ، بأسلوب سهل وميسور في وقت كان التعصب البغيض منتشرًا لدرجة تأويل الأحاديث لصالح المذهب ، وربما يصل الأمر إلى حد أن يقولوا بصحة بعض الأحاديث الضعيفة جداً لتأكيد مذهبهم ، وهذا من أكبر الأخطاء والأخطار ، لأن إمام كل مذهب كان يقول : إذا صح الحديث فهو مذهبى بل أكثر من هذا نجد أن الأئمة كانوا يأخذون باجتهاد غيرهم ترخصاً أو موافقة للجماعة وللبعد عن التعصب ، وعدم إكراه الناس على اتباع مذهبهم ، فقد روى عن الإمام أحمد أنه كان يرى الوضوء من الحجامة والفصد فسئل عمن رأى الإمام احتجم وقام للصلوة دون أن يعيد وضوئه ، أيصلى خلفه ؟ فقال : كيف لا أصلى خلف مالك وسعيد بن المسيب لأنهما قالا بعدم نقض الوضوء بالحجامة ونزول الدم وكذلك أبو حنيفة ، كان يرى الوضوء من خروج الدم ، فاحتجم هارون

الرشيد وصلى دون أن يعيد الوضوء بناء على فتوى مالك بعدم نقض الوضوء بذلك ورآه أبو يوسف - تلميذ أبي حنفية - وصلى خلف هارون ، ولم يعد صلاته ، ونقل عن الشافعى أنه ترك الفتوت فى الصبح - وهو يقول بأنه مسنون - لما صلى خلف إمام حنفى ، ولم يعترض عليه ، وهكذا فالتقليد لأى إمام جائز مع البعد عن التعصب ، ولا مانع من أن يأخذ المقلد لمذهب معين برأى غيره فى بعض المسائل إذا قوى الدليل عند المذهب الآخر ، أو من باب الترخيص والتيسير ، أو موافقة الجماعة لأن هذا من التيسير فى الدين كما قال تعالى : « يربid الله بكم اليسر ولا يربid بكم العسر » [ سورة البقرة : الآية ١٨٥ ] ، وقال : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » [ سورة الحج : الآية ٧٨ ] وقال ﷺ : إن الدين يسرا ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، وما خير الرسول ﷺ بين أمرین إلا اختار أيسرهما ، وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على أن من استفتى أبا بكر وعمر وقدهما فله أن يستفتى أبا هريرة ومعاذ ابن جبل وغيرهما ويعمل بقولهما من غير نكير ، وانعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء ، وليس هناك دليل من نص أو إجماع يدل على وجوب أن يتبع المقلد مجتهداً واحداً لذا فإننا اخترنا ما تيسر لنا من المسائل التي تبين التيسير فى الدين عند شيخ الإسلام ابن تيمية والتي يختار فيها كثير من المسلمين ، وعلقنا على كثير منها فى ضوء كلامه وأشرنا إلى ذلك أحياناً ، وأضفنا بعض الأبواب على طريقة كتب الفقه ، ليكون الكتاب مكتملأ إلى حد ما ، ولتزداد الفائدة ، وليعذرنا القارئ الكريم إذا قصرنا فى بعض الأمور ، وفي الطبيعة القادمة إن شاء الله ستتلاشى ذلك قدر الإمكان ، والله نسأل أن ينتفع بما فى هذا الكتاب طلاب العلم خاصة والمسلمون عامة .

## المؤلف

## نبأة عن شيخ الإسلام «ابن تيمية»

هو : تقى الدين أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَلِيلِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ أَبِي القاسم بْنِ الْخَضْرِ بْنِ تِيمِيَّةَ النَّمْرِيِّ الْحَرَانِيِّ ، وُلدَ فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهِجْرِيِّ ، سَنَةَ ٦٦١ سَمِائَةً وَاحِدَى وَسَتِينَ ، وَمَاتَ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ ، وَبِالتَّحْدِيدِ عَامَ ٧٢٨ سَبْعَمِائَةً وَثَمَانِيَّةَ وَعَشَرَيْنَ ، وَنَشَأَ فِي الشَّامِ ، وَشَيَوخَهُ أَكْثَرُ مِنْ مِائَةَ تَلْقَىِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ مُقْتَصِراً عَلَىَ فَنِّ مِنَ الْفَنَّوْنَ الْعُلْمِيَّةِ ، بَلْ كَانَ بِحَرَافَةِ سَائِرِ مَا كَانَ مَعْرُوفاً فِي عَصْرِهِ فِي جَانِبِ عِلْمِهِ بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ كَانَ عَالِمًا بِالْطَّبِّ وَالْفَلَكِ وَالْجَغْرَافِيَا وَالرِّيَاضِيَّاتِ ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْعِلْمِ الْمُتَشَرِّهِ فِي عَصْرِهِ ، وَكَانَ يَنْاقِشُ كُلَّ أَهْلِ فَنٍ مِنْ تُلْكَ الْفَنَّوْنَ بِعِلْمٍ غَزِيرٍ ، وَكَانَ أَعْلَمُ بِمِذَاهِبِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ أَنفُسِهِمْ ، لَذَا تَمْكَنَ مِنَ الدُّخُولِ فِي صَمِيمِ دُعَاوَاهُمْ حَتَّى أَبْطَلُوهَا بِالْعُقْلِ وَالنَّقْلِ ، فَكَانَ الْعَالَمُ الَّذِي لَا يَبْارِي وَسِيدُ الْحَفَاظِ وَحْجَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ ، الَّذِي يَجْمِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ الْعُقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ ، وَمِذَاهِبُ أَهْلِ الْمَلَلِ وَالنُّحُلِ وَآرَاءِ المِذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ وَتَرْجِيحُ أَحَدِهَا ، وَكَانَ لَهُ تَلَامِيذٌ فِي ذَكْرِ كَثِيرٍ أَخْذُوا مِنْ عِلْمِهِ ، وَنَشَرُوهُ فِي الْآفَاقِ . . . عَلَى رَأْسِهِمْ : الإِمَامُ الْجَلِيلُ ابْنُ الْقَيْمِ الْجُوزِيِّ وَمَا زَادَ مِنْ اِنْتَشَارِ عِلْمِهِ تَعْرِضُهُ لِمُخْنَثَةَ كَبِيرَةَ ، هِيَ سَجْنُهُ بِسَبِّ آرَائِهِ الْجَرِيَّةِ الَّتِي لَا تَبْارِي ، وَخَاصَّةً فِيمَا يَتَعْلَقُ بِزِيَارَةِ الْمَشَايخِ وَالْأَضْرَحَةِ فَلَمْ يَعْجِبْ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ ، فَتَارُوا عَلَيْهِ .

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا وَاسْطَةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي اسْتَجِبْ لَكُمْ . . . » [سورة غافر : الآية ٦٠] ، وَقَوْلُهُ سَبِحَانَهُ : « وَإِذَا سَأَلْتُكُمْ عَبْدًا عَنِ فَيَانِي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعَوةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ . . . » [سورة البقرة : الآية ١٨٦] وَالتَّقْرِبُ إِلَى الْأَضْرَحَةِ

شبيه بما كان يفعله المشركون حين سئلوا عن سبب عبادة الأصنام فقالوا : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، ولما لم يستطيعوا مجادلته سجنوه ، وقد استفاد كثيراً من سجنه من ذلك أنه قال - رحمة الله - أما بعد : فإني كنت دائماً أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكى ولا ينتفع به البليد ، ولكن كنت أحسب أن قضيائاه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها ، ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفه من قضيائاه ، وكتبت في ذلك شيئاً ، ثم لما كنت في الإسكندرية - وذلك في سنة ٧٠٩ حيث حبس في سجن الإسكندرية - اجتمع إلى من رأيته يعظم المتكلفة بالتأيد والتهويل فذكرت له بعض ما يستحقونه من التجهيل والتضليل ، واقتضى ذلك أننى كتبت في جلسة بين الظهر والعصر من الكلام على المنطق ، ما علقته تلك الساعة ، ثم تعقبته بعد ذلك في مجالس إلى أن تم ، ولم يكن ذلك من همتى ، إنما همتى فيما كتبته عليهم في : الإلهيات ، وتبين لي أن كثيراً مما ذكروه في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق ، هو من أصول فساد قولهم في : الإلهيات مثلما ذكروه من تركيب الماهيات : من الصفات التي سموها ذاتيات ، وما ذكروه من الحدود ، والأقيسة والبرهانيات ، بل وفيما ذكروه من الحدود التي بها تعرف التصورات ، بل ما ذكروه من صور القياس ، ومواد اليقينيات ، فأراد بعض الناس أن يكتب ما علقته إذ ذاك من الكلام عليهم في المنطق ، فأذلت في ذلك ، لأنه يفتح باب معرفة الحق ، وإن كان ما فتح من باب الرد عليهم يحمل أضعاف ما علقته تلك الساعة أ.هـ<sup>(١)</sup> ، ومن قرأ هذا الكتاب الذى ذكر فى مقدمته هذا الكلام ، بإمعان فإنه يحتاج إلى جلسات لفهم بعض صفحاته ، وهو : « كتاب الرد على المنطقين » ، ويقع في ٥٤٥ خمسمائة وخمس وأربعين صفحة .

وقد حصل لشیخ الإسلام من الأذى ما توقعه أحد الأفضل ،

---

(١) مقدمة فتاوى شیخ الإسلام ج ١٠ ص ١٧

وهو الشيخ إبراهيم الدقى ، الذى قال فى حقه : إن تقى الدين - يقصد ابن تيمية - يؤخذ عنه ، ويقلد فى العلم ، فإن طال عمره ملأ الأرض علمًا ، وهو على الحق ، ولابد أن يعاديه الناس لأنه وارث علم النبوة . أـ<sup>(١)</sup> ، وحدث لابن تيمية من الأذى الشيء الكثير ، ولكنه ضرب المثل الأعلى فى الصبر وتحمل الأذى فى سبيل الحق ، الذى لم يتنازل عنه قيد أنملة ، وأفاد أيضًا فى سجنه - ورب ضارة نافعة - حيث تاب معظم الجرميين ولم يعودوا إلى الإجرام مرة أخرى ، بعد أن استفادوا كثيراً من علم الشيخ ، بل كانوا دعاء إلى الدين الحق ، فأفاد - رحمة الله - فى التأليف والعلم وتوبه كثیر من العاصيin .

ومن العجيب أنه لما سجن فى مصر ، وحيل بينه وبين كتبه ، صنف عدداً من الكتب الصغيرة والكبيرة ، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والأثار ، وأقوال العلماء وأسماء الحدثين والمؤلفين ومؤلفاتهم ، وزعا كل شيء من ذلك إلى ناقليه وقاتلاته بأسمائهم ، وذكر أسماء الكتب التى بها هذه المعلومات ، وفي أي موضع منها ، كل هذا من بديهية حفظه ، لأنه لم يكن عنده حيشد كتاب يطالعه ، وقد نقيت كتبه ومحضت تمحيصاً فلم يوجد فيها خلل ولا تغيير بحمد الله تعالى ، ولم يكن هذا قاصراً على سجنه فقط ، بل كانت هذه صفاته فى العلم عموماً ، حيث قال عنه الشيخ محمد رشيد رضا - رحمة الله - في أعقاب رسالة من الرسائل الكثيرة التى طبعها الشيخ الإسلام : وأما قيمة هذه المجموعة الدينية والعلمية فلا يقدر ، والتكرار فيها مفيد ، فإن هذه التحقيقات الواسعة قلما يعيها أحد إلا إذا تكررت على ذهنه مراراً كثيرة ، ومن الغريب أن هذه المسائل كان يكتبهاشيخ الإسلام - قدس الله روحه - أو يمليها من غير مراجعة كتاب من الكتب ، وهى من الآيات البينات ، والبراهين الواضحات على أن هذا الرجل من أكبر آيات الله فى خلقه أيد بها كتابه الذى قال فيه : « ... يهدى للتي هى أقوم . . . » [ سورة الإسراء : الآية ٩ ] وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه

(١) المرجع السابق .

السلف الصالح من فهمها والاعتصام بها <sup>(١)</sup> ، كان قوى الحجة حاضر الدليل ، متين البرهان في إحقاق الحق ، ونصر مذهب السلف على من خالفه من سائر المضلين ، فاستدللاته وقوة حججه كان ينزلل بهما زخرف المبطلين ، لم يظهر من علم أحد ما ظهر من علمه ، حتى لو أقسم إنسان بالله العلي القدير أن هذا الإمام الجليل ، ليس في عصره مماثل له ولا نظير لكان باراً في يمينه ، لذا كانت له تراجم قد لا تختصر ، وذكروا أن له من المؤلفات أكثر من ستة آلاف مجلد ، منها فتاواه في الفنون المختلفة والتي نحن بصدده الانتقاء منها مما لا يعتبر قطرة من محيط واسع عميق ، لندليل بها فقط على أنه كان يميل إلى التيسير ، واضعاً صب عينيه قول الله تعالى : ﴿ ... وما جعل عليكم في الدين من حرج ... ﴾ [سورة الحج : الآية ٧٨] قوله سبحانه ﴿ ... ي يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ... ﴾ [سورة البقرة : الآية ١٨٥] ، وأن الرسول ﷺ ما خير بين أمرین إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، وهذه الفتاوی استطاع جمعها أحد العلماء الأفاضل ، هو المرحوم الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم التجدی بمساعدة ابنه محمد حيث سافر كل منهما إلى عدة بلاد لجمعها ، وقد بلغت خمسة وثلاثين مجلداً بخلاف اثنين بهما الفهرسة ، وعدد الصفحات للخمسة والثلاثين أكثر من ٧٠٠٠ سبعة آلاف صفحة ، ولا زال هناك الكثير من الفتاوی التي لم تخرج للوجود فجزاهم الله خيراً على ما قدما للإسلام والمسلمين ، وجزى الله كل من ساهم أو يساهم في إظهار فتاوى أو كتب شيخ الإسلام ابن تيمية طيب الله ثراه .

قال عنه تلميذه ابن القيم : سمعت ابن تيمية قدس الله روحه ، ونور ضريحه يقول في الحبس : إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لم يدخل جنة الآخرة ، وقال أيضاً : أى ابن تيمية - ما يصنع أعدائي بي ، أنا جنتى في قلبي ، وستانى في صدرى أين رحت فهى معى

(١) رسالة عرش الرحمن لابن تيمية : تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا ص ٢٢

لا تفارقني ، إن حبسى خلوة ، وقتلى شهادة ، وإنحراجى من بلدى سياحة وكان يقول في حبسه : لو بذلت ملء هذه القلعة ذهبا ما عدل عندي شكر هذه النعمة ، أو قال : ما جزيتهم على ما تسببوا لي من الخير ، وكان يقول حين صار داخل سور القلعة « فضرب بينهم بسور له باب باطنـه فيه الرحمة وظاهرـه من قبلـه العذاب » [ سورة الحـديد : الآية ١٣ ] هذه نبذة يسيرة عن تلك الشخصية الكبيرة ، ذكرناها ، وعلى الناس عموما والشباب المسلم خصوصا لا سيما العلماء أن يقرأوا ويتمعنوا ما تناولته أيديهم من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن حجبت عن شبابنا حقيقة ما جاء به الإسلام من عقائد ومبادئ ونظم وأحكام ، وجاءهم أهل الباطل بمبادئ اخترعواها وزيفوها وزيغوا ، ووجدت أفكارهم بعضا من الرواج بسبب بعد الناس عن فهم حقيقة ما جاءت به الشريعة الإسلامية المطهرة من مبادئ وأسس هي أعلى ما وصل إليه التفكير البشري في الحق والعدل ، ورفعـة شأنـ البشرية ، فـما أحـوجـنا في عصرـنا هذا لـمثلـ شـيخـ الإـسـلامـ ، ليـقارـعـ هـذهـ الـأـبـاطـيلـ الـمـزـيفـةـ وـيـسـنـ لـلـنـاسـ حـقـيقـةـ ماـ جـاءـهـمـ مـنـ رـبـهـمـ ، وـلـيـوضـحـ لـهـمـ النـعـمـةـ الـكـامـلـةـ الـتـىـ وـصـفـهـاـ اللـهـ تـعـالـىـ فـىـ كـاتـبـهـ : « الـيـوـمـ أـكـمـلـتـ لـكـمـ دـيـنـكـمـ وـأـتـمـتـ عـلـيـكـمـ نـعـمـتـ وـرـضـيـتـ لـكـمـ إـسـلامـ دـيـنـاـ » [ سـورـةـ الـمـائـدـةـ : الآية ٣ ] لـذـاـ فـإـنـ مـنـ وـاجـبـنـاـ الـيـوـمـ هوـ درـاسـةـ ماـ كـتـبـهـ هـذـاـ الـعـالـمـ الـكـبـيرـ الـذـىـ تـفـرـغـ لـلـعـلـمـ تـفـرـغـاـ كـامـلـاـ ، وـكـرـسـ جـهـودـهـ وـحـيـاتـهـ لـخـدـمـتـهـ ، إـلـىـ حدـ أـنـهـ كـمـاـ قـالـ تـلـمـيـذـهـ الـبـزارـ : لـمـ يـرـغـبـ فـيـ زـوـجـةـ حـسـنـاءـ ، وـلـاـ دـارـ قـوـزـاءـ ، وـلـاـ بـسـاتـينـ ، وـلـاـ عـنـقـارـ ، وـلـاـ شـدـ عـلـىـ دـيـنـارـ وـلـاـ دـرـهـمـ ، وـلـاـ رـغـبـ فـيـ دـوـابـ وـلـاـ نـعـمـ وـلـاـ ثـيـابـ فـاخـرـةـ ، وـلـاـ حـشـمـ ، وـلـاـ زـاحـمـ فـيـ طـلـبـ الـرـيـاسـاتـ وـلـمـ يـكـنـ يـذـكـرـ شـيـئـاـ مـنـ مـلـاـذـ الدـنـيـاـ وـنـعـيمـهـاـ ، وـلـاـ كـانـ يـخـوضـ فـيـ شـيـءـ مـنـ حـدـيـثـهـ ، وـلـاـ يـسـأـلـ عـنـ شـيـءـ مـنـ مـعـيـشـتـهـ ، بـلـ كـانـ جـلـ هـمـتـهـ وـحـدـيـثـهـ فـيـ طـلـبـ الـآـخـرـةـ ، وـمـاـ يـقـرـبـ إـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ لـيـعـكـفـ شـيـابـنـاـ عـلـىـ فـهـمـ هـذـهـ الـكـتـبـ ، لـتـكـونـ حـرـزاـ لـهـمـ يـتـحـصـنـوـنـ بـهـ ضـدـ الـأـفـكـارـ الـأـجـنبـيـةـ الـتـىـ غـزـتـ الـعـالـمـ إـسـلامـيـ وـلـاـ تـحـمـلـ سـوـىـ السـمـ الزـعـافـ ، وـالـشـقـاءـ فـيـ الدـنـيـاـ وـلـعـذـابـ

الآخرة أشد ، ومن مؤلفات هذا الشيخ : مجموعة الفتاوى ، وهى خمسة وثلاثون مجلداً كما ذكرنا وكذلك : اقتضاء الصراط المستقيم فى مخالفه أهل الجحيم ، وكتاب الرد على المطقيين ، وغير ذلك كثير مما هو مطبوع ومعروف ، وهناك المخطوطات أكثر لذا فإننا نناشد كل مسلم رجال الدين خصوصاً أن يلتجأوا إلى هذا التراث ليفهموه حق الفهم ، ويخلقوا به ، لعلهم يصونون ما بقى لنا ، ويردوا الضالين ليرتروا من بحر الشريعة المطهرة ، حتى يفهموها جيداً من الكتب المعتمدة وعلى رأسها كتب ابن تيمية ، لأنها ترد بعى الزائفين ، وترد كيد الظالمين بالحجج والبراهين الساطعة .

فرحم الله شيخ الإسلام وجراه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ، فوالله ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه في بيان حقيقة هذا الدين ، وحقيقة عقائده ، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بل لا تعرف أحداً من العلماء المشهورين ، أوتى مثل ما أوتى ابن تيمية من الجمع بين علوم النقل وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق ، دون محاكاة وتقليد<sup>(١)</sup> .

### المؤلف

#### د/ أبو سريع عبد الهادى

دكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن

جامعة الأزهر

---

( ١ ) انظر في ذلك مجموعة الفتاوى الجزء الأول وانظر أيضاً : الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية للحافظ أبي حفص البزار ورسالة عرش الرحمن لا بن تيمية تحقيق الشيخ رشيد رضا .

# الباب الأول

## الطهارة

الطهارة لغة : النظافة ، وشرعًا : ارتفاع الحدث وزوال الخبث فالحدث هو المانع من الصلاة ونحوها ، ويختص بالبدن وهي ثلاثة أنواع : الوضوء والغسل ، وما ينوب عنهما وهو التيمم ، أما زوال الخبث فهو إزالة التجasse ، والماء الطهور : أي الطاهر في نفسه المطهر لغيره يشتمل على ماء المطر وماء الثلج وماء البرد - الندى - وماء العين ، وماء البئر وماء زمزم وماء البحر .

أما الماء المستعمل في عبادة كالوضوء أو الغسل فلا يجوز استعماله مرة أخرى وكذلك الماء النجس الذي لاقته تجasse وغيرت لونه أو طعمه أو ريحه ، إذا كان كثيراً يبلغ قلتين من قلال هجر فأكثر أي ٢٠٠ كيلو أو أكثر ، أما أقل من ذلك فـأى تجasse تلحقه ولو لم تغيره فإنه ينجلس ، ولا يجوز التطهير به<sup>(١)</sup> .

### السُّؤْرُ :

السُّؤْرُ هو الباقي في الإناء بعد الشراب والطعام ، وسُؤْرُ الآدمي ظاهر من المسلم ، ولو كان جنباً أو كانت حائضاً ونفساءً وكذلك سُؤْرُ الكافر ظاهر في القول الأصح ، وسُؤْرُ المأكول لحمه من الحيوانات والطيور ظاهر ، وكذلك سُؤْرُ الهرة ظاهر في الراجح ، وسُؤْرُ جوارح الطير ، والحيوانات التي لا يؤكل لحمها ، وكذلك الحيوانات المفترسة سُؤْرُها ظاهر ، إلا سُؤْرُ الكلب والخنزير فهو نجس<sup>(٢)</sup> .

### ومن الأعيان الطاهرة :

الماء المسيل للشرب ، والماء القليل الذي لا يوجد إلا لطبع أو عجن أو نحو ذلك يحرم استعماله للطهارة ، ويجب التيمم إذا لم يوجد سواه ،

(١) أحكام الطهارة للمؤلف ص ٢٠ (٢) المرجع السابق ص ٢٣

رغم طهارة هذا الماء ، وجواز التطهر به ، فإذا تطهر به المسلم جاز مع الحرمة ، وكذلك الماء المملوك للغير ولم يأذن فيه ، أو احتاج للماء في إزالة عطشه أو عطش إنسان آخر أو حيوان محترم .

ومن الأعيان الطاهرة الجامدات كالحديد والذهب ، وكذلك المائعتات كالمرق والزيت والخل والطيب . . لكن لا يجوز التطهر بها ، وميّة الأدمى طاهرة ، ومني الرجل في القول الراجح ، وميّة الحيوان البحري مثل السمك ، وكذلك الجراد ولو كان ميتا ، وأوانى الذهب والفضة من الأعيان الطاهرة ، لكن لا يجوز استعمالها ، إلا آنية فضية صغيرة لحاجة فتحل<sup>(١)</sup> .

### هنن الفطرة :

الفطرة هي : السنة القديمة التي اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع لمواقبة الناس عليها ، وسنن الفطرة هي : الاستحداد ، والختان للرجال والنساء ، وقص الشارب ، وتنف الإبط ، وتقليل الأظفار ، ويضاف إليها : إعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وغسل البراجم ، والاستجاجاء ، والمضمضة ، ويستحب حلق شعر الرأس وتقصيره للرجال ، ويجوز صبغ الشعر ، وترجيمه - تسريحه - والاكتحال والتطيب<sup>(٢)</sup> .

### فروض الوضوء وسننه ونواقضه :

أما فروض الوضوء ، فهي : النية عند غسل الوجه ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب على ما ذكر .

سننه : التسمية أول الوجوب ، وقال العناية بوجوبها ، والسواك ، وغسل الكفين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وتخليل اللحية ، وتخليل أصابع اليدين والرجلين ، ومسح الأذنين ، والدلك والموالاة ، وقال العناية بوجوبها ، وتثليث الغسل ، أي فعل ذلك في الواجبات والسنن ثلاث مرات والتباين .

(٢) أحكام العبادات للمؤلف ص ٣٣

(١) فقه السنة ج ١

ويجوز المسح على العمامة ، والاستعانة في الوضوء بالغير واستعمال المنديل للتخفيف والوضوء لنافلة يصلى به فريضة ، والوضوء الواحد لعدة صلوات ، والوضوء في المسجد ، ومن توضاً بيقين ، وشك هل أحدث أم لا ، فهو متوضئ لأن اليقين لا يزول بالشك ، وبناء على ذلك فإن من أحدث بيقين ، وشك هل توضاً أم لا فهو محدث .

**وناقض الوضوء :** ما يخرج من أحد السبيلين ، والنوم على الهيئة المتمكنة ، وزوال العقل ، وليس الرجل للمرأة بدون حائل مع الشهوة ، ومس القبل بدون حائل في القول الراجح ، ومس حلقة الدبر في الرأي الصحيح .

**وما لا ينقض الوضوء :** خروج الدم من غير السبيلين سواء أكان بجرح أو حجامة أو رعاف ، في القول الراجح وقال الأحناف والحنابلة ، بأن هذا ينقض والقىء في القول الصحيح ، والقهقهة في القول الأصح ، وأكل اللحوم ، ومنه لحم الجزر ، وقال الحنابلة : إن أكل لحم الجزر ينقض ، والشك في الحدث لا ينقض الوضوء ، وغسل الميت لا ينقض وضوء من غسله ، ولا يوجب عليه الغسل ، وإنما يستحب .  
**والذى يجب له الوضوء :** الصلاة ، والطواف بالکعبه ، ومس المصحف وحمله .

**ويستحب الوضوء :** عند أكل ما مسته النار ، والتجديد لكل صلاة ، وعند ذكر الله تعالى ، وعند النوم ، ووضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يعود للجماع ، وكذلك الوضوء قبل الاغتسال<sup>(١)</sup> :  
**الفصل :**

هو استعمال الماء في جميع البدن على وجه مخصوص .  
**والذى يوجب الفصل :** خروج المنى ، والتقاء الختانين ولو لم يحدث إنزال ، وإسلام الكافر في القول الراجح ، والحيض والنفاس ، والموت .

(١) أحكام العبادات ص ٣٧ - ٤٠

**وأركان الغسل** : النية ، وتعميم الجسد كله بالماء ، ولا يجب نقض الصفيرة للمرأة عند الغسل سواء أكان من جنابة أو حيض أو نفاس ، بل يستحب في القول الراجح .

**ويحرم على الجنب** : الصلاة ، ومس المصحف وحمله ، وقراءة القرآن ، والمكث في المسجد ، والطواف بالکعبـة .

**الأغسال المستحبة** : غسل الجمعة والعيدـين ، وغسل من غسل ميتاً ، والغسل للإحرام ، ولدخول مكة ، وللوقوف بعرفـة .

**والمستحب** : ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .

**والواجب** : ما يثاب فاعله ، ويعاقب تاركه .

### **النجاسات :**

وأهمها : الميـة ، وهـى ما ماتت دون ذبح شرعـى ، عـدا ميـة السمك والجراد فإنـها تحـل وتوـكـل لطهـارـتها . وما لا دـم لـه سـائل ، كالنـمل والنـحل ونـحوـهما ، فإنـها طـاهـرة إـذـا وقـعت فـى شـئـ ولا تـجـسـهـ لـو مـاتـت فـيـهـ ، وجـلـودـ المـيـةـ تـظـهـرـ بـالـدـيـاغـ مـطـلـقاـ ، حتـى جـلـدـ الكلـبـ والـخـنـزـيرـ ، لأنـها تـحـولـتـ مـنـ حـالـةـ إـلـىـ حـالـةـ أـخـرىـ ، ومنـ النـجـاسـاتـ : الدـمـ ، والـكـلـبـ ، والـخـنـزـيرـ ، وبـولـ الـأـدـمـىـ عـداـ بـولـ الصـبـىـ الذـىـ لـمـ يـأـكـلـ الطـعـامـ فإـنـهـ يـكـتـفـىـ بـنـضـحـهـ – أـىـ رـشـ المـاءـ عـلـىـ مـكـانـهـ مـنـ الثـوبـ .

**والـمـذـىـ والـوـدـىـ** : وكـذـلـكـ بـولـ وـرـوـثـ مـاـ لـاـ يـؤـكـلـ لـحـمـهـ ، والـخـمـرـ والـجـلـالـةـ ، وكـذـلـكـ بـولـ مـاـ يـؤـكـلـ لـحـمـهـ فـىـ القـوـلـ الـرـاجـحـ ، وـمـنـ كانـ عـلـىـ بـدـنـهـ نـجـاسـةـ لـمـ يـعـلـمـ بـهـأـوـ عـجزـ عـنـ إـزـالتـهـ صـحـتـ صـلـاتـهـ<sup>(1)</sup> .

### **المسـحـ عـلـىـ الـخـفـينـ :**

وـهـوـ جـائـزـ عـنـ الـجـمـهـورـ ، قـالـ أـحـمـدـ : لـيـسـ فـىـ قـلـىـ مـنـ المسـحـ شـئـ ، وـفـيـهـ أـرـبـعـونـ حـدـيـثـاـ عـنـ أـصـحـابـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ ، مـاـ رـفـعـواـ إـلـىـ

(1) المرجع السابق ص 41

النبي ﷺ وما وقفوا ، والمسح يقوم مقام غسل الرجلين في الوضوء ،  
ودون الغسل .

ومن شروط صحة المسح : أن يمكن تتابع المشى على الخفين  
عرفا عند الجمهور ، وأن يكون الخف مبatha غير مغصوب ولا مسروق ،  
وأن يكون الخف ظاهرا ، وقال الحنابلة : يصح المسح على الخف  
المتتجس داخله وأسفله الملائقة للأرض لو تعذر إزالة هذه النجاسة ، وأن  
يلبس على طهارة مائية تامة .

**فيليس بعد وضوء لا تيمم ، ولا غسل :** وأن يمنع وضول الماء إلى  
القدم عند المسح .

ويسمح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام بلياليها ، أما المسح  
على الجوارب واللفائف فأجازه شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومن لبس خفا  
فوق خف فالحكم للداخلى .

**ويبطل المسح :** بنزع الخف من الرجل ، وبانقضاء المدة  
وطروع ما يوجب الغسل كالجنابة والحيض والنفاس ، لأنه لابد من  
غسل الرجلين عند الاغتسال .

**سئل ابن تيمية رحمه الله :** هل يجوز المسح على الجورب كالخف  
أم لا ؟

فأجاب : نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيهما  
سواء كانت مجلدة أم لم تكن في أصح قول العلماء ، ففى السنن ، أن  
النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه ، وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس  
يقتضى ذلك فإن الفرق بين الجوربين والنعلين إنما هو كون هذا من  
صوف وهذا من جلود ، ومعلوم أن هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة ، فلا  
فرق بين أن يكون جلدأ أو قطنأ أو كتنا أو صوفا . ثم قال : والخروف  
التي في الخف أو الجورب لا تمنع جواز المسح ولو لم تستر الجوارب إلا

بالشد جاز المسح عليها على الصحيح ، وكذلك إذا كان الجورب لا يثبت بنفسه في الرجل وكذلك الخف ولا يستر إلا بالشد ، فإنه يجوز المسح عليه<sup>(١)</sup> .

وأما عن حكم المسح على اللفائف وهو : أن يلف على الرجل لفائف من البرد أو خوف الحفاء ، أو من جراح بهما ونحو ذلك فأجاز شيخ الإسلام وقال : هي أولى بالمسح من الخف والجورب ، فإن تلك اللفائف تستعمل للحاجة في العادة وفي نزعها ضرر ، إما إصابة بالبرد ، وإنما التأذى بالحفاء ، وإنما التأذى بالجرح ، فإذا جاز المسح على الخفين والجوربين - أي بدون حاجة - فالمسح على اللفائف يجوز بطريق الأولى - لأنها في العادة تستعمل للحاجة<sup>(٢)</sup> .

أما عن المسح فوق العصابة ، فقال : إن خافت المرأة من البرد ونحوه مسحت على خمارها ، فإن أم سلمة رضي الله عنها كانت تمسح على خمارها ، وينبغي أن تمسح مع هذا بعض شعرها ، وأما إذا لم يكن بها حاجة إلى ذلك المسح فيه نزاع بين العلماء ، أما عن قلع الجبيرة بعد الوضوء فالأظهر أنه لا ينقضه ، لأن الجبيرة كالجزء من العضو<sup>(٣)</sup> .

### التي تم :

وهو لغة : القصد ، وشرع : مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص بنية استباحة الصلاة .

وهو مباح : عند فقد الماء إذا لم يوجد مطلقا ، أو كان قليلا يحتاج إليه في شرب أو طبخ ، ولا توجد بقية للوضوء منه ، كذلك يباح لمن به مرض أو جرح يعجز معه عن استعمال الماء وأيضا إذا كان الماء شديد البرودة ، ويعجز عن استعماله في الوضوء أو الغسل ، والخوف من استعمال الماء بسبب عدو من إنسان أو حيوان يعجز بسبب ذلك عن الوصول للماء ، وأيضا إذا كان محتاجا إلى الماء في شربه

(١) الفتاوى ج ٢١ ص ٢١٤ ، ٢١٥

(٢) الفتاوى ج ٢١ ص ١٨٥

(٣) الفتاوى ج ٢١ ص ٢١٨

أو شرب غيره أو شرب حيوان محترم .

وللتيمم ركناً : النية ، ومسح جميع الوجه ، ومسح اليدين ، وأجاز البعض الاكتفاء بمسح الكفين .

وهو ضریتان : إحداهما للوجه ، والثانية : ضربة لليدين ، والتيمم يكون بالتراب فإذا لم يوجد فبأى أجناس الأرض كالرمل والجص والرماد . وسننه : التسممية ، ومسح اليدين مع المرفقين ، عند من أجازوا المسح على الكفين وهو الراجح .

ويجوز المسح على الجبيرة التي يربط بها العضو المنكسر أو الجرح كالعصابة ، ويمسح عليها إن كانت من أعضاء الوضوء ، ثم التيمم عوضاً عن مسح العضو المنكسر الذي كان يغسل لو كان سليماً .

وقد سئل الإمام ابن تيمية : عن رجل أصابته جنابة وهو في بستان ولم يكن عنده إلا ماء بارد ويختلفضرر على نفسه باستعماله ، والحمام بعيد عنه ، فإذا وصل إلى الحمام واغتسل خرج الوقت - والحمام فيه الماء الساخن - فهل إذا تيمم للجنابة وتوضأ وصل إلى في الوقت يلزم إعادته ؟ وهل يأثم بذلك ؟ أو يأثم إذا تيمم ؟ وهل التيمم يقوم مقام الماء ، فيجوز له التيمم لنافلة ويصل إلى بها فريضة أو يصل إلى فريضتين في وقتين بتيمم واحد ؟

فأجاب رحمه الله : المريض يصل إلى على حسب حاله . . . أما الطهارة فإن قدر عليها بالماء تطهر ، وإذا عجز عن ذلك لعدم الماء أو خوف الضرر باستعماله تيمم وصل إلى ولا إعادة عليه ، ولو كان في بدنك نجاسة لا يمكنه إزالتها صل إلى بها ولا إعادة عليه عند عامة العلماء ، ولو لم يوجد إلا ثوبان بحسب فقيل : يصل إلى عريانا ، وقيل : يصل إلى ويعيد ، وقيل : يصل إلى في الشوب النجس ولا يعيد ، وهو أصح أقوال العلماء ، وكذلك المسافر إذا لم يقدر على استعمال الماء صل بالتيمم ولا إعادة عليه في أصح أقوال العلماء ، فالصحيح من أقوالهم أنه لا إعادة على أحد فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة ، ومن تعذر عليه دخول الحمام

لبعده أو لأنه لم يفتح أو لأنه ليس معه أجرة له ونحو ذلك ، فإنَّه  
 يصلى بالتيمم ولا إعادة عليه في القول الصحيح ، لأنَّه صلى حسب  
 استطاعته ، والله تعالى يقول : « فاقروا الله ما استطعتم »<sup>(١)</sup> ومن  
 تيمم لخشية البرد وجبت عليه الإعادة عند الشافعى وأحمد فى إحدى  
 الروايتين ، ولا تجب عليه الإعادة عند مالك وأكثر العلماء وأحمد فى  
 إحدى الروايتين عنه ، وإذا فوت الصلاة حتى خرج الوقت فإنَّه يأثم  
 بذلك لعدم العذر ، فلا يجوز له تأخير الصلاة عند الجمهور لكن يجوز  
 له الجمع بين الصلاتين لعذر عند أكثر العلماء ، وأما التيمم لكل  
 صلاة فقول كثير من العلماء ، ولا يصلى الفرض بالتيمم للنافلة لأنَّ  
 التيمم كان لضرورة فتقدير بقدرها : فلا يتيمم قبل الوقت ولا يبقى  
 بعده ، وهو مبیح للصلاۃ لا رافع للحدث ، فالحدث باق وأبیح التيمم  
 للضرورة وهذا عند الجمهور ، وقيل : بل التيمم يقوم مقام الماء مطلقاً ،  
 يستبيح به كما يستباح بالماء ، ويتمم قبل الوقت كما يتوضأ قبله ،  
 ويبقى بعد الوقت كالماء ، وإذا تمم لنافلة صلى به الفريضة ، كما أنه  
 إذا توضاً لنافلة صلى به فريضة ، وهو قول كثير من الفقهاء ، وهذا  
 القول هو الصحيح وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار فإنَّ الله تعالى  
 جعل التيمم مطهراً كما جعل الماء مطهراً فقال تعالى : « فتيمموا  
 صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل  
 عليكم من حرج ولكن يريد ليطهروا ... »<sup>(٢)</sup> الآية ، فأخبر تعالى  
 أنه يريد أن يطهernا بالتراب كما يطهernا بالماء وقد ثبت في الصحيح عن  
 النبي ﷺ أنه قال : وفضلنا على الناس بخمس . . . ومنها : وجعلت لى  
 الأرض مسجداً وظهوراً وفي صحيح مسلم بلفظ ( .. ) وجعلت لنا الأرض  
 مسجداً وربتها لنا ظهوراً ) فقد بين ﷺ أنَّ الله جعل الأرض لأمته  
 ظهوراً كما جعل الماء ظهوراً ، وعن أبي ذر أنَّ النبي ﷺ قال :  
 « الصعيد الطيب ظهور المسلمين ولو لم يجد الماء عشر سنين . . . » وإذا كان  
 التراب مطهراً من الحديث امتنع أن يكون الحديث باقياً ، فالتيمم رافع

(١) سورة التغابن : الآية ٦ .

للحديث مطهر لصاحبه ، لكنه رفع مؤقت إلى أن يقدر على استعمال الماء ، فإنه بدل عنه وما ثبت بنص أو إجماع لا يطلب له نظير يقاس به ، وما شرعه الله ورسوله ﷺ فعليينا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ، دون حاجة إلى القياس ، مع أن القياس يوافق النص . قال أحمد : القياس أن يجعل التراب كالماء<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا فمن تيم خوفاً من برودة الماء لأنه يضره بسبب البرودة فإنه يصلى ولا إعادة عليه ، ومن تيم لفريضة صلي بها فريضة لوقت آخر ، ومن تيم لنافلة صلي بها الفريضة ، لأن التيم كالماء تماماً ، لكن إذا وجد الماء ، أو زال الضرر وجب أن يستعمل الماء ولا يجوز له التيم ، لكن ما صلاة بالتيم فلا إعادة عليه فيه .

وكيفية التيم : أن ينوي ويسمى الله تعالى ، ويضرب الصعيد الطاهر بيديه مفرجتى الأصابع ، ويمسح بهما وجهه ، ثم يضرب مرة أخرى الصعيد ويمسح بها اليدين مع المرفقين بهذا الترتيب ، والموالاة استحباباً ، وأن ينفض يديه بعد أن يضرب يديه بالصعيد وينفخهما منه استحياءً .

وطريقة المسح : أن يمسح بأصابع يده اليسرى ، ظهر يده اليمنى من الأصابع إلى المرفقين ، وبطن كف اليسرى بطن اليمنى من المرفقين إلى منتهى الأصابع ، ويفعل في اليسرى كما فعل باليميني ، ويحرك الخاتم - إن وجد - هذا هو التيم الكامل المشتمل للواجبات والسنن ، ويجوز أن يضرب بيديه الصعيد ويمسح بأصابعه الوجه وبباطن الكفين اليدين إلى الرسغين .

وينبغي أن نعرف : أن نواقض التيم هي نواقض الوضوء - وقد سبقت - لأنه بدل عنه ، ويضاف لذلك وجود الماء لمن فقده ، أو القدرة على استعماله بعد العجز عنه<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتواوى جـ ٢١ ص ٤٢٧

(٢) انظر كتاب أحكام الطهارة في الفقه الإسلامي للمؤلف ص ٢٠٨

## الاستنجاء :

وهو لغة : قطع الأذى ، وشرعها : إزالة ما يخرج من السبيلين بماء أو إزالة حكمه بحجر ونحوه ، والأول يسمى استنجاء ، والثانى استجمارا ، وهو الإزالة بالأحجار الصغيرة .

ويستحب : عند دخول الخلاء ، أن يقول جهرا قبل دخوله بيت الخلاء مباشرة : بسم الله ، اللهم إنى أعوذ بك من الخبر والخبائث ، وعند الخروج : غفرانك ، الحمد لله الذى أذهب عنى الأذى وعافاني ، وأن يقدم رجله اليسرى عند الدخول ، واليمنى عند الخروج وأن يعتمد على رجله اليسرى حال الجلوس لقضاء الحاجة ، وأن يستتر عن الناس ، وأن يختار عند البول مكانا رخوا لينا لثلا يترشش البول عليه ، إذا كان فى خلاء ونحوه ، وألا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، وأن يتحول من مكانه الذى قضى فيه حاجته إلى مكان آخر ليستتجى إن خاف التلوك ، وكذلك الحال فى الاستجمار .

ويكره لمريد الخلاء : أن يدخل بشيء فيه ذكر الله تعالى ، وأن يرفع ثوبه قبل قربه من الأرض ، وأن يتكلم أثناء قضاء الحاجة ، وأن يبول فى شق أو ثقب أو نحوهما ، أو يبول فى المكان الذى يستحم أو يتوضأ فيه لكن يجوز بلا كراهة لمن كان لديه حمام هو محل لقضاء الحاجة والغسل والوضوء ، ولا مكان سواه لذلك على أن يتحرز عن النجاسة وألا يذكر الله فيه ، ومن المكرهات : أن يمس فرجه بيديه ، وأن يستقبل الشمس والقمر بفرجه .

ويحرم على مريد الخلاء : أن يستقبل القبلة أو يستدبرها فى غير بنيان ، أو يبول ويتعوط فى طريق يسلكه الناس ، أو فى ظل يستريح الناس تحته ، أو فى مكان للجلوس فى الشمس وقت الشتاء وتحت شجرة عليها ثمار <sup>(١)</sup> .

( ١ ) انظر تفصيل ذلك فى أحكام الطهارة ص ٢٣٢ .

**والأفضل :** أن يستجمر بالأحجار ثم يتبعها بالماء ، فإن اكتفى بأحدهما جاز والماء أفضل ، فإن اقتصر على الحجارة الصغيرة جاز على أن ينقى الخلتين جيدا .

## **الحيض والنفاس والاستحاضة :**

**الحيض لغة :** السيلان ، وشرعا : الدم الخارج من قعر رحم المرأة حال صحتها في وقت معلوم من غير سبب الولادة .

وغالبا ستة أيام أو سبعة ، وأقله يوم وليلة ، وقيل ثلاثة أيام ، وأكثره خمسة عشر يوما ، وقيل : ثلاثة عشر يوما ، فإذا جاء دم بعد أكثر زمن الحيض ، فيمن ليس لها عادة ، فهو دم استحاضة ، فتصلى فيه وتصوم ويأتيها زوجها عند الاستحاضة ، أما من كان لها عادة بأيام معينة ، فما زاد عنها فهو دم استحاضة ، ويحرم وطء المرأة حال الحيض في القول الراجح ، وقيل : يحرم عليه ما بين السرة والركبة .

**والنفاس :** هو دم يخرج من قبل المرأة بسبب الولادة .

ولا حد لأقل مدة النفاس فيتحقق ولو بلحظة ، فلو ولدت وانقطع دمها عقب الولادة انقضى نفاسها ، وغالبها أربعون يوما ، وأكثره ستون ، فلو ظهر دم بعد ذلك فهو دم فساد لا تأثير له .

**ويحرم على الحائض والنساء :** ما يحرم على الجنب ، ويضاف :  
الصوم ويقضي والوطء ، وذكرنا أن ما يحرم على الجنب ، الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله والملتح في المسجد أما قراءة القرآن بالنسبة للحائض والنساء فستتكلم عنها ، وهي - أى قراءة القرآن تحرم على الجنب كما أن الصلاة تحرم على الحائض والنساء لكنها لا تقضى<sup>(١)</sup> :

**والاستحاضة :** هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس .  
**والمستحاضة لا تمنع مما تمنع فيه من الحيض والنفاس ، كقراءة**

( ١ ) انظر ذلك في فقه السنة جـ ١ : باب الحيض والنفاس .

القرآن ، ومن المصحف ودخول المسجد والاعتكاف والوطء والصلاه والصوم ، لأن المستحاضة كالطاهره ، إلا أنها صاحبة عذر ، كمن به سلس بول ، ففتواضاً لكل صلاه ، وعند دخول الوقت .

## قراءة القرآن للحائض والنفساء :

أجاز الإمام ابن تيمية قراءة القرآن للحائض والنفساء إن خافت نسيانه .. حيث قال بعد أن ذكر رأياً لبعض الفقهاء : وقيل : أى قال فريق من العلماء - لا يجوز للجنب قراءة القرآن ، ويجوز للحائض إما مطلقاً أو إذا خافت نسيانه وهو مذهب مالك ، وقول في مذهب أحمد ، فإن قراءة القرآن من الحائض لم يثبت عن النبي ﷺ فيها شيء غير الحديث الذي روى عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن نافع عن ابن عمر « لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً » رواه أبو داود وغيره وهو ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ورواية ابن عياش عن الحجازيين ضعيفة . . . ولم يرو أحد من الثقات هذا عن نافع ومعلوم أن النساء كن يحضن على عهد رسول الله ﷺ ولم يكن ينهن عن قراءة القرآن ، كما لم يكن ينهن عن الذكر والدعا ، لأن الجنب يمكنه أن يتظاهر ، فلا عذر له في ترك الطهارة ، بخلاف الحائض فإن حدتها قائم لا يمكنها التظاهر منه إلا في وقته لذا فالحائض يرخص لها فيما لا يرخص للجنب فيه لأجل العذر ، وليس قراءة القرآن كالصلاه فإن الصلاه يشترط لها الطهارة من الحديثين الأكبر والأصغر ، والقراءة تجوز مع الحديث الأصغر ، والجنب يمكنه التظاهر والقراءة بعده ، والحائض تبقى حائضاً أياماً فيفوتها قراءة القرآن ، والصلاه يجب فيها استقبال القبلة واللباس واجتناب النجاسه ، والقراءة لا يجب فيها شيء من ذلك ، بل كان النبي ﷺ يضع رأسه في حجر عائشه رضي الله عنها وهي حائض ، وهو حديث صحيح ، وفي صحيح مسلم أيضاً ، يقول الله عزوجل للنبي ﷺ : « إني منزل عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه

نائماً ويقظاناً» فتجوز القراءة قائماً وقاعداً وماشياً ومضطجعاً  
وراكباً<sup>(١)</sup>، أهـ.

وعلى هذا فيجوز للحائض قراءة القرآن إن خافت نسيانه ، وإن كان ذلك جائزًا للحائض فهو أولى بالنسبة للنفساء بل إن ابن تيمية أفتى أيضاً بجواز قراءة القرآن للنفساء إن خافت نسيانه <sup>(٢)</sup> قياساً على الحيض ولأن مدة النفاس أطول غالباً من مدة الحيض .

وهذا كله من التيسير في الدين ، ولأن الحائض حيضها ليس في يديها فليس لها اختيار فيما حدث لها ، ولا نوع اختيار ، وكذلك النفساء من باب أولى ، أما الجنب فإن ذلك حدث بيده ، فله اختيار فيه ، ويمكنه إزالة الجنابة في أي وقت بالماء أو بالتيمم عند فقد الماء ، أو العجز عنه <sup>(٣)</sup> .



(١) انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جـ ٢١ ص ٤٥٩

(٢) المرجع السابق جـ ٢١ ص ٤٦٠ وما بعدها .

(٣) انظر في هذا الباب الطهارة ما يأتي :

١ - المبسوط للمرخسي .

٢ - بداية المجتهد لابن رشد .

٣ - المجموع للنبوى .

٤ - المعنى لابن قدامة .

٥ - فقه السنة لسيد سابق .

## الباب الثاني الصلـاة

الصلاه لغه : الدعاء وشرعها : أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم وتحب على كل مسلم بالغ عاقل إلا حائضا أو نفساء ، فلا يجب عليهما ولا تصح ، ولا يجب قضاها عليهما ، ولا تصح من كافر ، ويؤمر بها الصبي لسبعين ويضرب عليها لعشرين ومن جحد وجوبها كان كافرا ، إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ في باديه بعيداً عن العلماء .

وينبغى الإشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى ، وعدم السلام عليه ولا إجابة دعوته حتى يصلى ، وينبغى لها الأذان والإقامة : والأذان لغة الإعلام . وشرعها : إعلام بدخول وقت الصلاة .

والإقامة : مصدر أقام ، وشرعها : إعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ، وهو - أى الأذان والإقامة - سنة مؤكدة ، وذهب الحنابلة إلى أنهما فرص كفاية لحديث « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ول يؤذنكم أكبركم » متفق عليه ، وذلك على الرجال الأحرار المقيمين للصلوات الخمس .

ويسن أن يكون المؤذن رفيع الصوت عدلاً أميناً عالماً بالوقت ، ويقيم من يؤذن استحباباً ، ويكون الأذان مرتبًا ، ويجب أن يكون متواياً ، ومن جمع بين صلاتين أذن للأولى ، ويسن لسامع المؤذن متابعته سراً بمثل ما يقول .

ويشترط في صحة الصلاة : الإسلام والعقل والتمييز ودخول الوقت ، والطهارة من الحدث والنجس ، وستر العورة ، واجتناب النجاسة ، واستقبال القبلة والنية .

ويكره للمصلى : أن يلتفت يميناً أو يساراً.. وكذا رفع بصره إلى السماء وتغميض العينين والإلقاء : وهو أن يفترش قدميه ويجلس على عقبيه وكذلك عبته وفرقة أصابعه والمحبس بوله أو غائطه والجائع جوعاً

شديداً والمعطشان إذا حضر الطعام أو الشراب الذي يشهده وتكرار الفاتحة في الركعة الواحدة .

ويسن للمصلى : رد المار بين يديه ، والتسبيح وتکبيرات العيد وعدها بالاصابع ويجوز قتل الحية والعقرب والقمل أثناء الصلاة ، وإذا نابه شيء في الصلاة سبع إذا كان رجلاً والمرأة تصفق بيطن كفها على ظهر الأخرى <sup>(١)</sup> .

**أركان الصلاة :** القيام في الفرض لل قادر عليه ، فإذا لم يقدر فكيفما استطاع ، وتكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والاعتدال منه ، والسجود ، والجلوس بين السجدين والسجود الثاني ، والطمأنينة في كل ما ذكر ، والتشهد الأخير وجلوسته والصلاحة على النبي ﷺ فيه ، والترتيب بين الأركان على ما ذكر ، والتسليم .

**وسجدة السهو :** مشروع لمن نسي شيئاً من الواجبات فيكون واجباً ، ومن السنن فيكون سنة ، ويجوز قبل السلام وبعده ، وقبله أفضلاً ، ومن شك في عدد الركعات بنى على اليقين وهو الأقل ، فمن صلى المغرب : وشك ، هل صلاتها ركعتين أو ثلاثة ، فالإيقين الركعتان ، فعليه ركعة ويسجد للسهو أما الركن فلا بد من الإتيان به ، فلو نسيه فعله أن يأتي به إذا تذكره ويسجد للسهو .

سئل رحمه الله عمن صلى بجماعة رباعية فسهي عن التشهد وقام فسبع بعضهم فلم يقدر وكمل صلاته وسجد وسلم ، فهل هذه الصلاة صحيحة ؟

**فأجاب :** إن الإمام الذي فاته التشهد الأول حتى قام فسبع به فلم يرجع وسجد للسهو قبل السلام فقد أحسن فيما فعل ، هكذا صرحت النبي ﷺ ، وهل ينبغي إعادته أم لا ؟ الجواب : لا ينبغي لأن ما فعله هو الأحسن ، أما لو رجع فهل تبطل صلاته ، فيه قولان للفقهاء :

أحدهما : لو رجع بطلت صلاته ، وهو مذهب الشافعى وأحمد فى رواية ، والثانى : إذا رجع قبل القراءة - قراءة الفاتحة - لم تبطل صلاته وهي الرواية المشهورة عن أَحْمَد <sup>(٢)</sup> - وهو قول الجمهور - « وهو

. (١) أحكام العبادات : ص ٦٣ . (٢) الفتاوى ج ٢٣ ص ٥٢ .

الأرجح» لأنه لم يأت بالركن الذي بعده وهو الفاتحة .

## الإمام صلى خمسا بدلا من أربع ركعات :

وسئل : عن إمام قام إلى خامسة فسبع المأمورون فلم يلتفت لقولهم ، وظن أنه لم ينسه ، فهل يقومون معه أم لا ؟

فأجاب : إن قاما معه جاهلين لم تبطل صلاتهم ، لكن مع العلم لا ينبغي لهم أن يتبعوه بل ينتظرون حتى يسلم بهم ، أو يسلموا قبله ، والانتظار أحسن<sup>(١)</sup> - أى يجلسون جلسة التشهد ويقرأونه وينتظرون حتى يجلس له وسلم بهم .

## تحية المسجد في وقت النهي :

وسئل : عن تحية المسجد هل يجوز فعلها في أوقات النهي أم لا ؟

فأجاب : قال النبي ﷺ «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين» فإذا دخل وقت النهي فهل يصلى ؟ فيه قولان للعلماء ، لكن أظهرهما أنه يصلى فإن نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر ، قد خص من صور كثيرة ، وخص من نظيره ، وهو وقت الخطبة ، بأن النبي ﷺ قال : «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا يجلس حتى يصلى ركعتين» فإذا أمر بالتحية وقت الخطبة ، ففي هذه الأوقات أولى - أى أن الخطبة التي يجب سماعها أمر بالتحية للمسجد لمن دخل أثناءها ، فلا شك أن صلاة ركعتي التحية أوقات النهي مستحبة من باب أولى .

وتحية المسجد من التطوع والتطوع هو : طاعة غير واجبة ، من فعلها أثيب ومن لم يفعلها فلا إثم عليه ، وأفضل ما يتطوع به ، الجهاد ثم النفقه فيه ، ثم العلم تعلمه أو تعليمه ، ثم صلاة التطوع وأكدها الكسوف ثم الاستسقاء ، ثم التراويح في رمضان ثم الوتر ، وأقله ركعة وأدنى الكمال ثلاث ركعات ، ثم صلاة تطوع الفجر ، ثم السنن الرواتب ، وأرجح الآراء أن التطوع في أوقات النهي مكره ، إذا كانت تطوعا مطلقا ، أما التي لها سبب فلا نهي في صلاتها وقت النهي .

(١) المرجع السابق ص ٥٣

وذلك كتحية المسجد ، وسنة الوضوء ، وركعتي الطواف ، ونحو ذلك .

وأوقات النهی : من بعد صلاة الفجر حتى طلوع الشمس قدر رمح – أى بعد ثلث ساعة من شروقها – ومن الزوال إلى الظهر – أى من قبل الظهر بثلث ساعة حتى الظهر – ومن بعد صلاة العصر حتى الغروب .

لكن ما حكم الوتر؟ قيل : إنه يجب وهو قول الأحناف وهو ثلاث ركعات يوتر في آخر ركعة فيه ، والجمهور على أنه سنة مؤكدة ، وأقله ركعة – كما سبق – وأدنى الكمال ثلاث ركعات ، وأكثره إحدى عشر ركعة ، وقيل : ثلاث عشرة ركعة ، ويقنت في الثالثة – في القول الراجح – بدعا : اللهم اهدنى فيما هديت ، وعافني فيما عافيت .. إلخ .

والأفضل لمن صلى ثلاثاً أن يأتي باثنين ثم يسلم ، ويأتي بواحدة وإن صلى إحدى عشرة سلم بعد كل ركعتين ويختم بواحدة ، وإن صلى خمساً أو سبعاً سردها ، ولا يسلم إلا في آخرها وإن سرد الإحدى عشرة جاز ، وإن صلى ركعتين في الخمس أو السبع جاز .

### صلاة الفائمة :

سئل عن رجل فاتته صلاة العصر فجاء إلى المسجد فوجد المغرب قد أقيمت فهل يصلى الفائمة قبل المغرب أم لا؟

فأجاب : عليه أن يصلى المغرب مع الإمام ، ثم يصلى العصر باتفاق الأئمة ولكن هل يعيد المغرب؟ فيه قولان . أحدهما : يعيد ، وهو قول ابن عمر ومالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه ، والقول الثاني : لا يعيد المغرب وهو قول ابن عباس والشافعى والقول الآخر فى مذهب أحمد ، والثانى أصح – أى لا يعيد المغرب – فإن الله تعالى لم يوجب على العبد أن يصلى الصلاة مرتين إذا انقضى الله ما استطاع<sup>(١)</sup> .

ولو كان على المسلم فائمة فإنه لابد من الإتيان بها ، ولا تنفعه

(١) الفتوى ج ٢٢ ص ١٠٦ وأحكام العبادات ص ٧٣ .

التوبية، اللهم إذا كانت للتأخير ، فإنها تنفعه ، كمن تاب لتأخره عن أداء الصلاة في وقتها الموسع ، حتى جاء وقت الصلاة التالية ، لأن عليه إثنين : إثم التأخير ، ويزول بالتوبية ، وإثم الترك ، ولا يزول إلا بقضاء الصلاة ، وشرط البعض الترتيب لصحة الصلاة ، إذا كانت الصلوات الفائتة خمسا فأقل ، فإذا زادت كان الترتيب مسنونا . في حين أن فريقا آخر يرى أن الترتيب مسنون مطلقا ولو كانت الفوائد خمسة أو قات فأقل ، والفرق بين الرأيين يظهر ، فيمن صلى العصر قبل الظهر مع الإمام ، هل عليه أن يصلى الظهر والعصر مرة أخرى ، أم يكتفى بصلاة الظهر ؟ فعلى من اشترط الترتيب كان عليه أن يصلى الظهر ثم العصر مراعاة للترتيب ، أما من لم يشترطه فإنه أجاز الاكتفاء بالظهر وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ، لأن الله تعالى لم يفرض على الإنسان أن يصلى مرتين سواء في جماعة أم غيرهما<sup>(١)</sup>.

### **عورة المرأة في الصلاة :**

وسئل عن المرأة إذا ظهر شيء من شعرها في الصلاة هل تبطل صلاتها ؟

فأجاب : إذا انكشف شيء يسير من شعرها وبدنها لم يكن عليها الإعادة عند أكثر العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد ، وإن انكشف شيء كثير أعادت الصلاة في الوقت عند عامة الأئمة الأربع وغيرهم .

وسئل عن المرأة إذا صلت وظاهر قدمها مكشوف هل تصبح صلاتها ؟

فقال : هذا فيه نزاع بين العلماء ومذهب أبي حنيفة صلاتها جائزة ، وهو أحد القولين لأحمد<sup>(٢)</sup> - يعني أن هذا هو الراجح -

### **الحنحة والنفح أثناء الصلاة**

وسئل عن النحنحة والسعال والنفح والأنين وما أشبه ذلك في الصلاة فهل تبطل الصلاة بذلك أم لا ؟

(٢) المرجع السابق .

(١) الفتاوى ج ٢١ ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

**فأجاب : الأصل في هذا الباب أن النبي ﷺ قال :** « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين » ، ثم ذكر آراء الفقهاء ، فقال : لهم ثلاثة أقوال : الأولى : أن الصلاة لا تبطل بالتحننحة ونحوها الحال ، والثانية : أنها تبطل مطلقاً . والثالث : إن فعل المصلى ذلك لعذر لم تبطل وإن كان لغير عذر بطلت ، ثم قال : والأول أصح – وهو عدم بطلان الصلاة مطلقاً لأن النبي ﷺ إنما حرم التكلم في الصلاة . . . والتحننحة لا تدخل في مسمى الكلام أصلاً فإنها لا تدل بنفسها ولا مع غيرها من الألفاظ على معنى ، ولا يسمى فاعلها متكلماً .

**أما النفح فقيل :** إنه يبطل الصلاة ، وقيل لا يبطلها وهو ما رجحه شيخ الإسلام لأنه لا يسمى كلاماً ، فلا يتناوله عموم النهي عن الكلام في الصلاة ، ولو حلف ألا يتكلم لم يحيث – ولو حلف ليتكلمن ، لم يبر بمثل هذا – أى بالتحننحة والنفح – والكلام لابد فيه من لفظ دال على المعنى ، أما ما روى عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال : « من نفح في الصلاة تكلم » رواه الخلال ، فإنه لا يصح مرفوعاً فلا يعتمد عليه<sup>(١)</sup> .

أما السعال والعطاس والتثاؤب والبكاء الذي لا يمكن دفعه والتاؤه والأنين فهذه الأشياء كالنفح – أى لا يبطل – ثم ذكر آراء الفقهاء الذين قال بعضهم إن هذا يبطلها إذا أبان المصلى حرفين ، وقال بعضهم إنها لا تبطل . ومالك قال : الأنين لا يقطع صلاة المريض ، وكراهه للصحيح السليم ، ومع هذه الكراهة فلا يبطل الصلاة ، ثم قال شيخ الإسلام ولا ريب أن الأنين من غير حاجة مكروه ، ولكنه لم يره – أى مالك – مبطلاً .

### تحية السلام على المصلى :

وسئل : هل للإنسان إذا دخل المسجد والناس في الصلاة أن يجهر بالسلام أو لا ؟ خشية أن يرد عليه من هو جاهل بالإسلام .

(١) الفتاوى ج ٢٢ ص ٦١٥

**فأجاب :** إن كان المصلى يحسن الرد بالإشارة فإذا سلم فلا بأس كما كان الصحابة يسلمون على النبي ﷺ وهو يرد عليهم بالإشارة ، وإن لم يحسن الرد بالإشارة بل يتكلم فلا ينبغي إدخاله فيما يقطع صلاته ، أو يترك به الرد الواجب عليه<sup>(١)</sup>.

**وسئل :** عن المرور بين يدي المأمور هل هو في النهي كغيره مثل الإمام والمنفرد أم لا ؟

**فأجاب :** النهي عنه إنما هو بين يدي الإمام والمنفرد – فالمأمور ليس داخلاً في النهي .

### الجزء عن الصلاة قائماً :

**وسئل رحمة الله :** عن رجل شيخ كبير قد انحلت أعضاؤه لا يستطيع أن يأكل أو يشرب ، ولا يتحرك ، ولا يستنجي بالماء ، وإذا سجد فلا يستطيع الرفع فكيف يصلى ؟

**فأجاب :** أما الصلاة فإنه يفعل ما يقدر عليه ويصلى قاعداً إذا لم يستطع القيام ، ويؤمِّن برأسه وإيماء بحسب حاله ، وإن سجد على فخذه جاز ، ويمسح بخرقة إذا تخلَّى<sup>(٢)</sup> ، ويوضئه غيره إذا أمكن ، ويجمع بين الصالاتين ، فيوضئه في آخر وقت الظهر ، فيصلِّي الظهر والعصر بلا قصر ، ثم إذا دخل وقت المغرب صلى المغرب والعشاء ويوضئه للفجر ، وإن لم يستطع الصلاة قاعداً صلى على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإن لم يكن عنده من يوضئه ولا يسممه صلى على حسب حاله ، سواء كان على قفاه ورجلاه إلى القبلة ، أو على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإن لم يكن عنده من يوجهه إلى القبلة صلى إلى أي جهة توجه شرقاً أو غرباً<sup>(٣)</sup> .

(١) الفتوى ج ٢٢ ص ٦٢٥

(٢) إذا دخل الخلاء أو تبرز .

(٣) الفتوى ج ٢٤ ص ٥

ومعلوم أن القادر على القيام لا يجوز له أن يصلى قاعدا في الفرض ، وتبطل صلاته بذلك ، وإن صلى قاعدا مع قدرته على القيام في النفل صحيحاً ، وكان له نصف أجر القائم لكن إن عجز عن القيام وصلى قاعداً صحت صلاته في الفرض أو النفل ، لأن هذه قدرته ولو ثواب القائم ، فإن عجز صلى مستلقيا على ظهره ، يوميء برأسه إيماء ، فإن عجز صلى كيما استطاع فإن لم يستطع قبل : إن الله تعالى أولى بقبول العذر ، وقيل : يصلى برموش عينيه ، يخوضهما في الركوع ، والسجود يكون الخفظ أكثر ، فإن عجز أجري أركان الصلاة على قلبه ، ولا تسقط عنه الصلاة ما دام عقله فيه ، لأنها مناط التكليف ، وهذا يبين يسر الدين وسماحته في أن الإنسان يصلى كيما استطاع لقوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأنتم منه ما استطعتم » .

### صلاة الجماعة :

وقد شرعت لأجل التواصل والموافقة ، وهي سنة مؤكدة عند الجمهور من فعلها أثيب ومن لم يفعلها فلا عقاب عليه ، ولا تصح صلاته منفرداً وذهب الحنابلة إلى وجوبها وجوباً عيناً على الرجال الأحرار القادرين ، ولو في سفر أو شدة خوف لقول الله تعالى : « **وَإِذَا كُنْتُمْ فَأَقْمِنْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقْمِنْ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ مَعَكُمْ ..** »<sup>(١)</sup> الآية ، فأمر بالجماعة حال الخوف ، ففي غيره أولى ، واستدل الجمهور على أنها مندوبة بحديث « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبعين وعشرين درجة » والأفضلية لا تستلزم الوجوب وإذا كان الحنابلة يوجبونها فإنها ليست شرطاً عندهم في صحة الصلاة ، والمأمور لا بد من أن يتبع إمامه ، والإمام الراتب أحق من غيره ، ولو كان الغير أقرأ وأفقه ، ثم الأقرأ ، ثم الأفقه والأعلم بالسنة ، ثم الأقدم هجرة ، ثم أكبرهم سنًا ، ومن أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة ، ولا يجوز سبق الإمام في ركوع أو سجود أو غيرهما<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النساء : الآية ١٠٢ .

(٢) أحكام العبادات ص ١١٧ .

ويندب صلاة السنن الرواتب في المسجد وفي البيت أفضـل لـ الحديث  
 «اجعلوا من صلاتكم في بيـوتكم ولا تـخـذـوها قـبـورـاً» وهـى رـكـعتـان قـبـل  
 الفـجـر واثـنـتـان قـبـل الـظـهـر وـكـذـلـك بـعـدـها ، وـرـكـعتـان بـعـدـ كلـ منـ المـغـرب  
 وـالـعـشـاء وـهـذـهـ الرـوـاتـبـ هـىـ السـنـنـ المـؤـكـدـةـ ، وـيـسـتـحـبـ صـلـاةـ النـافـلةـ  
 المـسـتـحـبـةـ أـىـ غـيـرـ المـؤـكـدـةـ وهـىـ رـكـعتـان قـبـلـ الـظـهـرـ وـبـعـدهـ ، وـأـربعـ قـبـلـ  
 العـصـرـ وـاثـنـتـان قـبـلـ كـلـ منـ المـغـربـ وـالـعـشـاءـ .

### **الصلـاةـ بـعـدـ أـذـانـ الـمـغـربـ :**

وسـتـلـ : عنـ الصـلـاةـ بـعـدـ أـذـانـ الـمـغـربـ ?

فـأـجـابـ : كـانـ بـالـلـلـاـلـ كـمـاـ أـمـرـهـ النـبـيـ ﷺـ يـفـصـلـ بـيـنـ أـذـانـهـ وـإـقـامـتـهـ  
 حـتـىـ يـتـسـعـ لـرـكـعتـيـنـ ، فـكـانـ مـنـ الصـحـابـةـ مـنـ يـصـلـىـ بـيـنـ أـذـانـيـنـ  
 رـكـعتـيـنـ ، وـالـنـبـيـ ﷺـ يـرـاهـمـ وـيـقـرـهـمـ وـقـالـ «ـبـيـنـ كـلـ أـذـانـيـنـ صـلـاةـ ، بـيـنـ  
 كـلـ أـذـانـيـنـ صـلـاةـ ، بـيـنـ كـلـ أـذـانـيـنـ صـلـاةـ ثـمـ قـالـ فـيـ التـالـيـةـ : مـلـنـ شـاءـ»ـ  
 مـخـافـةـ أـنـ تـعـخـذـ سـنـةـ ، فـإـذـاـ كـانـ الـمـؤـذـنـ يـفـرـقـ بـيـنـ أـذـانـيـنـ مـقـدـارـ ذـلـكـ ،  
 فـهـذـهـ الصـلـاةـ حـسـنـةـ ، وـأـمـاـ إـنـ كـانـ يـصـلـ الأـذـانـ بـإـقـامـةـ فـالـاشـتـغالـ بـإـجـابـةـ  
 الـمـؤـذـنـ هـوـ السـنـةـ لـقـولـهـ ﷺـ «ـإـذـاـ سـمـعـتـ الـمـؤـذـنـ فـقـولـواـ مـثـلـ ماـ يـقـولـ»ـ .

وـلـاـ يـنـبـغـىـ لـأـحـدـ أـنـ يـدـعـ إـجـابـةـ الـمـؤـذـنـ وـيـصـلـىـ هـاتـيـنـ الرـكـعتـيـنـ ، فـإـنـ  
 السـنـةـ لـمـ سـمـعـ الـمـؤـذـنـ أـنـ يـقـولـ مـثـلـ ماـ يـقـولـ ، ثـمـ يـصـلـىـ عـلـىـ النـبـيـ ﷺـ  
 وـيـقـولـ «ـالـلـهـمـ رـبـ هـذـهـ الدـعـوـةـ التـامـةـ»ـ إـلـىـ آخـرـهـ ثـمـ يـدـعـوـ بـعـدـ ذـلـكـ (١)ـ .  
 فـمـنـ صـلـىـ رـكـعتـيـنـ بـعـدـ أـذـانـ الـمـغـربـ وـقـبـلـ إـقـامـةـ لـلـفـرـضـ فـلـاـ بـأـسـ ،  
 لـأـنـهـمـاـ مـنـ الـمـسـتـحـبـاتـ ، وـخـاصـيـةـ إـذـاـ تـرـكـ الـمـؤـذـنـ بـيـنـ أـذـانـهـ وـإـقـامـةـ مـقـدـارـ  
 صـلـاتـهـمـاـ ، لـأـنـ بـعـضـ الصـحـابـةـ صـلـاـهـاـ وـمـنـ لـمـ يـصـلـهـمـاـ عـمـومـاـ ، إـذـاـ لـمـ  
 يـتـرـكـ الـمـؤـذـنـ مـاـ يـتـسـعـ لـصـلـاتـهـمـاـ بـيـنـ أـذـانـهـ وـإـقـامـةـ فـلـاـ بـأـسـ لـأـنـ بـعـضـ  
 الصـحـابـةـ رـضـوانـ اللـهـ عـلـيـهـمـ كـانـ لـاـ يـصـلـهـمـاـ وـالـرـسـوـلـ أـقـرـهـمـ أـيـضاـ عـلـىـ  
 عـدـمـ الصـلـاةـ كـمـاـ أـقـرـ مـنـ كـانـواـ يـصـلـوـنـ الرـكـعتـيـنـ (٢)ـ .

### **صلـاةـ النـفـلـ مـعـ الـقـعـودـ :**

وسـتـلـ : عنـ اـمـرـأـ لـهـ وـرـدـ بـالـلـلـيـلـ تـصـلـيـهـ ، فـتـعـجـزـ عـنـ الـقـيـامـ فـيـ

(١) الفتاوى جـ ٢٣ صـ ١٢٩ . (٢) المؤلف .

**بعض الأوقات : فقيل لها : إن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، فهل هذا صحيح ؟**

**وأجاب :** نعم صحيح لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » لكن إذا كانت عادته أنه يصلى قائما ، وإنما قعد لعجزه ، فإن الله يعطيه أجر القائم لقوله ﷺ « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم » فلو عجز عن الصلاة كلها لمرضه ، كتب الله له الأجر كله ، لأجل نيته ، وفعله بما قدر عليه فكيف إذا عجز عن أفعالها<sup>(١)</sup> .

فمن صلى قاعدا وهو قادر على القيام في الفرض ، فلا تقبل منه ، وتبطل صلاته ، أما من صلى قاعدا في النفل مع قدرته على القيام صحت الصلاة ، وكان له نصف ثواب القائم ، ومن صلى قاعدا في الفرض أو النفل لعجزه عن الوقوف صحت الصلاة بتنوعها ، وكان له الأجر كاملا ، لأن هذه قدرته ، والله تعالى يقول : « فاتقوا الله ما استطعتم »<sup>(٢)</sup> .

### **صلاة نصف شعبان :**

**وسائل عن صلاة نصف شعبان :**

**فأجاب :** إذا صلى الإنسان ليلة النصف وحده ، أو في جماعة خاصة كما كان يفعل طوائف من السلف فهو أحسن ، وأما الاجتماع على صلاة مقدرة في المساجد كالاجتماع على مائة ركعة بقراءة ألف « قل هو الله أحد » دائمًا فهذا بدعة لم يستحبها أحد من الأنبياء<sup>(٣)</sup> .

### **سجود التلاوة بغير وضوء :**

**وسائل عن سجود القرآن - أي سجدة التلاوة - هل يشترط فيه الطهارة ؟ .**

**فأجاب :** سجود القرآن لا يشرع فيه تحرير ولا تخليل ، هذه هي

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٠ . (٢) التغابن : ١٦ . (٣) الفتواوى ص ١٣١ .

السنة المعروفة عن النبي ﷺ ، وعليه عامة السلف ، وهو المقصوص عن الأئمة المشهورين ، وعلى هذا فليست صلاة ، فلا تشرط لها شروط الصلاة بل تخوز على غير طهارة كما كان ابن عمر يسجد على غير طهارة لكنها بشروط الصلاة أفضل ، والسجود بلا طهارة خير من الإخلال به<sup>(١)</sup> ، ويجب على المؤموم إذا فعله إمامه بالاتفاق ، لوجوب المتابعة ، وعدم اشتراط الطهارة في سجود التلاوة هو الأصح من قولى العلماء حيث اشترطها بعضهم ولم يشترطها آخرون ولا يجب فيها تكبيرة الإحرام ، ولا السلام منها عقب انتهائها ، إذا فعلت خارج الصلاة أما في الصلاة فيجب للسجود ما يجب للصلاة .

### دعاة الاستخاراة :

وسئل : عن دعاة الاستخاراة هل يدعوا به في الصلاة ؟ أم بعد السلام ؟

فأجاب : يجوز الدعاء في صلاة الاستخاراة وغيرها ، قبل السلام وبعده والدعاء قبل السلام أفضل ، لأن النبي ﷺ أكثر دعائه كان قبل السلام ، والمصلى قبل السلام لم ينصرف ، فهذا أفضل<sup>(٢)</sup> .

### صلاة المؤموم خلف إمام يخالف مذهبه :

وسئل : هل تصح صلاة المؤموم خلف إمام يخالف مذهبـه ؟

فأجاب : وأما الصلاة خلف من يخالف مذهبـه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعـين والأئمة الأربعـة ، ولكن النزاع في صورتين :

إحدهما : خلافـها شاذ ، وهو ما إذا أتى الإمام بالواجبـات كما يعتقدـه المؤمـوم لكن لا يعتقدـون وجوبـها كالتشهدـ الأخير ، إذا فعلـه من لم يعتقدـ وجوبـه ، والمؤمـوم يعتقدـ وجوبـه ، فهـذا فيه خلافـ شاذ ، والصوابـ الذي عليهـ السلفـ وجمهـورـ الخـلفـ صحةـ الصلاـةـ .

والمسألةـ الثانيةـ : فيهاـ نزاعـ مشهـورـ إذا تركـ الإمامـ ما يعتقدـ المؤمـومـ

(١) الفتـوىـ جـ ٢٣ـ صـ ١٦٥ـ

(٢) المرـجـعـ السـابـقـ صـ ١٧٧ـ

وجوهه كأن يترك قراءة البسمة سرّاً وجهاً والمأمور يعتقد وجوبها ، أو مثل أن يترك الوضوء من من الذكر ، أو لمس النساء ، أو أكل لحم الإبل ، أو القهقهة ، أو خروج النجاسات ، أو النجاسة النادرة ، والمأمور يرى وجوب الوضوء من ذلك فهذا فيه قولان ، أصحهما صحة صلاة المأمور ، وهو مذهب مالك ، وأصح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل ، وأحد الوجهين عند الشافعى ، بل هو المنصوص عليه ، فإنه كان يصلى خلف المالكية الذين لا يقرؤن البسمة ، ومذهبه وجوب قراءتها والدليل على ذلك ما رواه البخارى وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : « يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم ، وأن أخطأوا فلهم وعليهم » فجعل خطأ الإمام عليه وحده ولا ينصرف إلى المأمور وهذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب فلا نزاع ، وإن كان مخطئاً فخطئه على نفسه فقط ، وأن الإمام يصلى باجتهاد أو تقليد ، إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر ، ولو ترك الإمام الطهارة ناسيًا ثم تذكر أعاد الصلاة بعد أن يتظاهر ، ولم يعد المأمور عند الجمهور ، كما ثبت عن الخلفاء الراشدين ، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى إماماً بالناس وهو جنب ، فلما تذكر اغتسل وأعاد الصلاة فلما عرف الناس أرادوا الإعادة فقال لهم : لا تعيدوا ، وإنما أنا أعيد وحدي – وهذا كله إذا لم يحدث من الإمام ولا من المأمور تفريط – فإذا حدث من الإمام تفريط كأن صلى بلا وضوء متعمداً كان آثماً ، وصلاة المأمورين صحيحة إذا لم يعلموا لأنهم لم يفترطوا ، أما إذا أعلمهم فإن على الجميع الإعادة – كذلك إذا فرط المأمور بحيث رأى على الإمام نجاسة ولم يحذر منها لعدم معرفة الإمام فإنه – أى المأمور – مفرط ، فإذا صلى فإنه يعيد لتفريطيه : أما الإمام فلا يعيد في هذه الصورة لأنه غير مفترط لعدم علمه بالنجاسة في أصح قولى العلماء كقول ما لك والشافعى في القديم وأحمد في أصح الروايتين عنه – أما لو علم المأمور وجبت عليه الإعادة .

( ١ ) المؤلف

## تقليد الشافعى للحنفى وغيره :

وسائل : هل يقلد الشافعى حنفيا ، وعken ذلك فى صلاة الوتر  
وفى جمع المطر ؟

فأجاب : نعم يجوز للحنفى وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر ، لا سيما وهذا مذهب الجمهور ، مالك والشافعى وأحمد ، وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولاة الأمور بالمدينة إذا جمعوا فى المطر وليس على أحد الناس أن يقلد رجلاً بعينه فى كل ما يأمر به وينهى عنه ويستحبه إلا رسول الله ﷺ وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة هذا ، فإذا كان المقلد يقلد فى مسألة يراها أصلح فى دينه ، أو القول بها أرجح أو نحو ذلك جاز باتفاق جمهور أهل العلم ، لم يحرم ذلك أحد ، وكذلك الوتر وغيره ، ينبغي للمأموم أن يتبع فيه إمامه فإن قنت الإمام قنت معه ، وإن لم يقنت لم يقنت هو أيضا ، وإن صلى بثلاث ركعات موصولة - كالمغرب - فعل ذلك ، وإن فصل - صلى ركعتين ثم سلم وصلى بواحدة - ففصل المأموم أيضا ، ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل إذا فصل إمامه ، والأول أصح<sup>(١)</sup> - وعلى هذا فيجوز تقليد أي إمام من الأئمة الأربع حتى لو فعل الإمام ما يبطل الصلاة عند المأموم ما دامت صحيحة في مذهب الإمام .

وسائل : عمن إذا أدرك مع الإمام بعض الصلاة ليأتى ما فاته فأتم به آخرون هل يجوز ذلك ؟

وأجاب : إذا أدرك مع الإمام بعضا ثم أتى بما فاته فأتم به آخرون جاز ذلك في أظهر قولى العلماء .

وسائل : عمن يصلى الفرض خلف من يصلى نفلا هل يجوز ؟

فأجاب : يجوز ذلك في أظهر قولى العلماء ، وهو مذهب الشافعى وأحمد في إحدى الروايتين عنه<sup>(٢)</sup> لأن معاذ بن جبل رضى الله عنه كان يصلى العشاء خلف الرسول ﷺ . ثم يعود إلى قومه فيصلى إماماً

(٢) المرجع السابق .

(١) الفتوى ج ٢٣ ص ٣٧٨

بهم . والمعروف أن إعادة الفريضة يعتبر نفلاً فكانت العشاء نافلة للإمام وفرضأ للمأمومين :

سواء كان ذلك لحاجة أم لا ، وكذلك لو صلى الإمام فرضه ، ثم صلاتها مرة أخرى بجماعة أخرى فإنه يصح ، وتحسب للإمام نافلة لإعادتها ، وتحسب للمأمومين فريضة سواء صلى قبل ذلك الفرض إماماً أو مأوماً كقصة معاذ السابقة .

### القراءة خلف الإمام :

وسائل رحمه الله : عن القراءة خلف الإمام :

فأجاب : للعلماء فيه نزاع ، وللفقهاء ثلاثة أقوال :

الأول : لا يقرأ بحال .

الثاني : يقرأ خلف الإمام بكل حال .

الثالث : وهو قول أكثر السلف أن المأمور إذا سمع قراءة الإمام أنتصت ولم يقرأ فإن استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته ، وإذا لم يسمع قرأ لنفسه ، فإن قراءته خير من سكوته ، وهو قول الجمهور مالك وأحمد وبعض أصحاب الشافعى وهو القول القديم عنده .

لكن هل القراءة حال مخافحة الإمام بالفاحشة واجبة أم مستحبة ؟  
قولان ، أحدهما بالوجوب ، وهو قول الشافعى فى الجديد ورواية عن  
أحمد ، والثانى : الاستحسان وهو المشهور عن أحمد وقول الشافعى فى  
القديم ، والاستماع حال جهر الإمام هل هو واجب أو مستحب ؟ وهل  
تبطل الصلاة إذا قرأ ؟ قولان أيضاً أحدهما أن القراءة حينئذ محرمة ،  
وإذا قرأ المأمور بطلت صلاته ، والثانى : أن الصلاة لا تبطل بذلك ، وهو  
قول الأكثرين المشهور من مذهب أحمد .

وذهب البعض إلى أنه يقرأ حال جهر الإمام ومخالفته ، على أن يقرأ  
حال الجهر بالفاحشة خاصة ، وما زاد عليها فإن المشروع أن يكون فيه  
مستمعاً لا قارئاً .

وهل قراءته للفاحشة مع الجهر واجبة أو مستحبة ؟ قولان ، أحدهما

أنها واجبة وهو قول الشافعى فى الجديـد وابن حزم والشانـى : أنها مستحبـة وهو قول الأوزاعـى واللىـث بن سـعد وغيرـهما .

وأصح الآراء أن الإمام إذا جهر استمع المأمور لقراءاته فإنـ كان لا يسمع لبعده فإنه يقرأ فى أصح القولـين ، وإنـ كان لا يسمع لصـممـه ، أوـ كان يسمع إلىـ هـمـمةـ الإمامـ ولاـ يـفـقـهـ ماـ يـقـولـ ، فـفـيهـ قولـانـ : ظـهـرـهـماـ أنهـ يـقـرـأـ لأنـهـ ليسـ مـسـتـمـعاـ ، فـقـرـاءـتـهـ أـفـضـلـ منـ سـكـوتـهـ ، والـدـلـيلـ علىـ أنـ القرـاءـةـ أـفـضـلـ فـيـ حـالـ مـخـافـتـةـ الإمامـ أوـ عـدـمـ سـمـاعـهـ حـدـيـثـ «ـ لاـ صـلـاـةـ لـمـ لـمـ يـقـرـأـ بـفـاتـحةـ الـكـتـابـ »ـ ، وـهـذـاـ يـنـصـرـفـ عـلـىـ إـلـامـ وـالـمـنـفـرـ وـكـذـلـكـ المـأـمـوـمـ حـالـ مـخـافـتـةـ إـلـامـ ، أـمـاـ السـكـوتـ حـالـ جـهـرـ إـلـامـ فـيـكـونـ أـفـضـلـ لـقـولـ اللـهـ تـعـالـىـ : «ـ وـإـذـاـ قـرـىـءـ الـقـرـآنـ فـاسـتـمـعواـ لـهـ وـأـنـصـتـواـ لـعـلـكـمـ تـرـحـمـونـ »ـ<sup>(١)</sup>ـ وـقـدـ اـسـتـفـاضـ عنـ السـلـفـ أـنـهـاـ نـزـلـتـ فـيـ القرـاءـةـ أـثـنـاءـ الصـلـاـةـ ، لـأـنـ المـأـمـوـمـ يـتـابـعـ إـلـامـ ، وـاسـتـمـاعـهـ إـلـيـهـ مـتـابـعـهـ لـهـ ، كـمـاـ أـنـ الـاستـمـاعـ أـفـضـلـ لـمـ فـيـهـ مـنـ التـدـبـرـ وـالـاتـعـاظـ ، أـمـاـ حـدـيـثـ «ـ مـنـ كـانـ لـهـ إـلـامـ فـقـرـاءـةـ إـلـامـ لـهـ قـرـاءـةـ »ـ فـهـوـ مـرـسـلـ لـاـ يـعـملـ بـهـ فـيـ مـوـاجـهـةـ النـصـوصـ الصـحـيـحـةـ الـصـرـيـحـةـ فـيـ القرـاءـةـ خـلـفـ إـلـامـ فـيـ السـرـيـةـ ، وـعـدـمـهـاـ فـيـ الـجـهـرـيـةـ لـلـاستـمـاعـ إـلـىـ قـرـاءـةـ إـلـامـ<sup>(٢)</sup>ـ .

وـعـلـىـ هـذـاـ ، إـذـاـ جـهـرـ إـلـامـ اـسـتـحـبـ اـسـتـمـاعـ المـأـمـوـمـ ، وـلـاـ يـقـرـأـ المـأـمـوـمـ الـفـاتـحةـ وـلـاـ غـيـرـهـاـ ، وـيـكـتـفـىـ بـالـسـمـاعـ ، إـلاـ إـذـاـ سـكـتـ إـلـامـ بـيـنـ الـفـاتـحةـ وـالـسـوـرـةـ فـيـسـتـحـبـ لـلـمـأـمـوـمـ أـنـ يـقـرـأـ الـفـاتـحةـ خـرـوجـاـ مـنـ الـخـلـافـ وـلـلـاحـتـيـاطـ ، إـذـاـ لـمـ يـقـرـأـ فـلـاـ شـىـءـ عـلـىـهـ وـيـقـرـأـ خـلـفـ إـلـامـ فـيـ الصـلـاـةـ السـرـيـةـ لـأـنـ القرـاءـةـ خـيـرـ مـنـ السـكـونـ .

### التقدم على الإمام :

وـسـئـلـ عـنـ إـلـامـ يـصـلـىـ خـلـفـهـ جـمـاعـةـ وـقـدـامـهـ جـمـاعـةـ فـهـلـ تـصـحـ صـلـاـةـ المـتـقـدـمـينـ عـلـىـ إـلـامـ أـمـ لـاـ ؟

(١) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ ، وانظر الفتوى جـ ٢٣ صـ ٢٦٥

(٢) المؤلف

**فأجاب :** أما الذين خلف الإمام فصلاتهم صحيحة بلا شك ، وأما الذين قدامه فللعلماء فيهم ثلاثة أقوال ، قيل : تصح ، وقيل : لا تصح ، وقيل : تصح إذا لم يمكنهم الصلاة معه إلا تكلفا ، وهذا أقوى الأقوال<sup>(١)</sup> .

والإمام سمي بذلك ، لأنه يوم الناس أى متقدما عليهم ، فالأصل أن الإمام يتقدم للأمومين ، فلا يصح تقدم الأمومين عليه ، إلا عند الضرورة ، كما رجحه الإمام ابن تيمية ، والضرورة تقدر بقدرها .

### **المأموم الذي لا يرى الإمام :**

وسئل عنمن يصلى مع الإمام ، وبينه وبين الإمام حائل ، بحيث لا يراه ، ولا يرى من يراه هل تصح صلاته أم لا ؟

**فأجاب :** نعم تصح صلاته عند أكثر العلماء ، وهو المتصوّص الصريح عن أحمد ، فإنه نص على أن التبر لا يمنع الاقتداء ، والسنّة في الصنوف أن يتموا الأول فال الأول ، ويترافقون في الصفة ، فمن صلّى في مؤخر المسجد مع خلو ما يلي الإمام كانت صلاته مكرورة<sup>(٢)</sup> .

### **صلاة الجمعة في الحوانيت :**

وسئل عن الحوانيت المجاورة للجامع من أرباب الأسواق إذا اتصلت بهم الصنوف ، فهل تخوز صلاة الجمعة في حوانيتهم ؟

**فأجاب :** أما صلاة الجمعة وغيرها فعلى الناس أن يسدوا الأول بالأول ، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ؟ قالوا : وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال : يسدون الأول فال الأول . . . ويترافقون في الصفة » . فليس لأحد أن يسد الصنوف المؤخرة مع خلو المقدمة ، ولا يصف في الطرق والحانيت مع خلو المسجد ومن فعل ذلك استحق التأديب ، ولمن جاء

(٢) المرجع السابق .

(١) الفتاوى ج ٢٣ ص ٤٠٩

بعده تخطيه ، ويدخل لتكمل الصنوف المقدمة ، فإن هذا لا حرمة له ، كما أنه ليس لأحد أن يقدم ما يفرض به في المسجد ويتأخره ، وما فرش له لم يكن له حرمة ، بل يزال يصلى مكانه على الصحيح ، بل إذا امتلاً المسجد بالصنوف صفوها خارج المسجد ، فإذا اتصلت الصنوف حينئذ في الطرق والأسواق ، صحت صلاتهم ، وأما إذا صفووا وبينهم وبين الصنف الآخر طريق يمشي الناس فيه لم تصح صلاتهم في أظهر قولى العلماء ، وكذلك إذا كان بينهم وبين الصنوف حائط بحيث لا يرون الصنوف ، ولكن يسمعون التكبير من غير حاجة فإنه لا تصح صلاتهم في أظهر قولى العلماء ، وكذلك من صلى في حانوته والطريق حال لم تصح صلاته ، وليس له أن يقعد في الحانوت وينتظر اتصال الصنوف به ، بل عليه أن يذهب إلى المسجد فيسأ الأولى<sup>(١)</sup> .

### من أدرك ركعة من الجمعة :

وسائل : عمن يدرك ركعة من صلاة الجمعة ، ثم قام ليقضى ما عليه ، فهل يجهر بالقراءة أم لا ؟

فأجاب : بل يخافت بالقراءة ولا يجهر ، لأن المسبوق إذا قام يقضى فإنه منفرد فيما يقضيه حكمه حكم المنفرد ، وهو فيما يدركه في حكم المؤتم ، ولهذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه - للسهو - وإذا كان كذلك فالمسبوق إنما يجهر فيما يجهر فيه المنفرد فمن كان من العلماء مذهبـه أن يجهر المنفرد في العشاءين والفجر ، فإنه يجهر إذا قضى الركعتين الأولـين ، ومن كان مذهبـه أن المنفرد لا يجهر فإنه لا يجهر المسبوق عنده ، والجمعة لا يصلـيها أحد منـفرداً ، فلا يتصور أن يجهر فيها المنـفرد ، والمسبـوق كـالمـنـفرد فلا يـجـهـرـ لـكـهـ مـدـرـكـ لـلـجـمـعـةـ ضـمـنـاـ وـتـبـعاـ ، وـلـاـ يـشـتـرـطـ فـيـ التـابـعـ مـاـ يـشـتـرـطـ فـيـ المـتـبـوعـ ، وـلـهـذـاـ لـاـ يـشـتـرـطـ مـاـ يـقـضـيـهـ المـسـبـوقـ العـدـدـ ، وـنـحـوـ ذـلـكـ .

---

(١) الفتـاوـيـ جـ ٢٣ـ صـ ٤١٠

لكن قضت السنة أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، فهو مدرك لل الجمعة ، كمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس - فقد أدرك العصر في وقته - ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ، فإنه مدرك<sup>(١)</sup> - للصلاة في وقتها - فمن أدرك أيضاً ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة ، أما إذا لم يدرك منها ركعة فإنه غير مدرك لها ، وينويها الجمعة ويصليها ظهراً أربع ركعات كمن أدرك الإمام بعد ركوع الثانية ، ويكون آثماً إلا من عذر وهذا عند الجمهور ، وقال الأحناف : إذا أدرك المأمور الإمام في صلاة الجمعة ، ولو في التشهد فإنه ينويها الجمعة ويكملاها الجمعة ، أى يصلى ركعتين فقط ، لا أربع ركعات ، كما قال الجمهور ، وقول الجمهور أرجح ، لأن من لم يدرك ركعة من الجمعة فلم يدرك .

### سجدة فجر الجمعة :

وسئل : عن الصلاة يوم الجمعة بالسجدة ، هل تجب المداومة عليها أم لا ؟

فأجاب : ليست قراءة «الم تنزيل» [سورة السجدة] التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة . وإنما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكراهيته فعند مالك يكره أن يقرأ بالسجدة في الجهر ، وال الصحيح أنه لا يكره كقول أبي حنيفة والشافعى وأحمد ، لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه سجد في العشاء بـ «إذا السماء انشقت»<sup>(٢)</sup> وثبت عنه في الصحيحين أنه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة «الم تنزيل» و «هل أتى على الإنسان حين من الدهر»<sup>(٣)</sup> وعند مالك يكره أن يقصد سورة بعينها ، وأما الشافعى وأحمد فيستحب عندهما ما جاءت به السنة ، مثل الجمعة

(١) الفتوى ج ٢٣٤ ص ٢٠٧

(٢) سورة الانشقاق : الآية ١

(٣) سورة الدهر : الآية ١

والمنافقون في الجمعة . والذاريات واقتربت الساعة وانشق القمر في العيد ،  
وألم تنزيل أو السجدة ، وهل أتى على الإنسان في فجر الجمعة .

لكن هنالك مسألتان نافعتان : إحداهما : أنه لا يستحب أن يقرأ  
بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة فليس الاستحباب لأجل السجود  
بل للسورتين ، والسجدة جاءت اتفاقا ، فإن هاتين السورتين فيهما ذكر  
ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث ، الثانية : أنه لا ينبغي  
المداومة عليها - أي السجدة - بحيث يتوهם الجهل أنها واجبة ، وأن  
تاركها مسيء بل ينبغي تركها أحيانا لعدم اعتقاد وجوبها<sup>(١)</sup> ، لذا  
فالأفضل قراءة : الم تنزيل سورة السجدة في فجر الجمعة ويُسجد الإمام  
والمأمومون استحبابا ويترك الإمام السجدة في بعض الأحيان ، ليتأمّل  
المأمومون به في عدم فعلها ، مع استحباب قراءة سورة السجدة الم في  
الرکعة الأولى وهلى أتى في الرکعة الثانية ، لكن الترك أحيانا بسبب  
عدم اعتقاد العامة بوجوبها وأن تركها يؤثر في صحة الصلاة ، لذا  
فالأفضل ترك السجدة أحيانا .

وسئل : عمن قرأ سورة السجدة يوم الجمعة ، هل المطلوب السجدة  
فيجزء بعض السورة ، والسجدة في غيرها ؟ أم المطلوب السورة ؟

فأجاب : المقصود قراءة السورتين « الم تنزيل » و « هل أتى  
على الإنسان » لما فيهما من ذكر خلق آدم وقيام الساعة ، وما يتبع  
ذلك ، فإنه كان يوم الجمعة وليس المقصود السجدة ، فلو قصد الرجل  
قراءة سورة سجدة أخرى كره ذلك والنبي ﷺ كان يقرأ السورتين  
كلتيهما فالستة قراءتهما بكمالهما ، ولا ينبغي المداومة على ذلك ،  
لثلا يظن الجاهل أن ذلك واجب بل يقرأ أحيانا غيرهما من القرآن ،  
والشافعى وأحمد اللذان يستحبان قراءتهما ، وأما مالك وأبو حنيفة  
فعندهما يكره قصد قراءتهما<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٠٤

(٢) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٠٦

بل يقرؤهما اتفاقا دون قصد عندهما ، وإذا كان الإمام ابن تيمية يرى ترك القراءة بـ (الم) تنزيل السجدة ، وهل أتى أحيانا وقراءة غيرهما : فالأجل أن يتبيّن أن قراءتهما ليست واجبة ، كما أنه لو قرأ سورة السجدة فلا يجب السجود بل يستحب ، لذا فإن الإمام يقرأ بهما في فجر الجمعة ويُسجد عند قراءة آية السجدة ، وأحيانا يقرؤهما ولا يُسجد عند قراءة آية السجدة حتى لا يعتقد الجهال أن السجود واجب عند قراءة آية من آيات السجدة ، وأحيانا أخرى يقرأ سورتين آخرتين ، كالمنافقون وال الجمعة حتى لا يعتقد الجهال أيضا أن قراءة السورتين السجدة والإنسان من الواجبات .

قراءة السورتين مستحب ، ويجوز قراءة غيرهما ، والأفضل فعل ذلك أحيانا والسجود عند تلاوة آية السجدة مستحب ، ويجوز عدم فعله ، والأفضل تركه أحيانا أخرى ، حتى لا يعتقد أحد وجوب السجود أو وجوب خصوص قراءة السورتين في فجر الجمعة « الم تنزيل » و « هل أتى على الإنسان » .

المعروف أن المستحب ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه وقيل هذا هو المندوب وعموما فالمستحب أو المندوب إذا ترتب عليه الاعتقاد بوجوبه ، فإنه من الأفضل تركه أحيانا ، وهو ما قال به الإمام ابن تيمية بالنسبة لسجدة التلاوة في فجر الجمعة ، حيث ينبغي تركها أحيانا حتى لا يعتقد أحد وجوبها لاستمرارها<sup>(٢)</sup> .

## صلاة الجمعة في الأسواق :

سئل رحمة الله : عن صلاة الجمعة في الأسواق وفي الدكاكين والطرقات اختيارا هل تصح صلاة من فعل ذلك أم لا ؟

فأجاب : إن اتصلت الصنوف فلا بأس بالصلاحة لمن تأخر ولم يمكنه إلا ذلك ، وأما إذا تعمد الرجل أن يقعد هناك ، ويترك الدخول إلى المسجد كالذين يقعدون في الحوانيت فهؤلاء مخطئون مخالفون للسنة ، فإن النبي ﷺ قال : « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند

(١) تعليق المؤلف .

ربها؟ قال : يكملون الأول فال الأول ، ويترافقون في الصفة » وقال : « خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها » وأما إذا لم تتصل الصفوف بل كان بين الصفوف طريق ففي صحة الصلاة قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد ، أحدهما : لا تصح كقول أبي حنيفة ، والثانى : تصح كقول الشافعى<sup>(١)</sup> ، وهو الراجح ، وخصوصاً إذا كان هناك زحام ، ولا سبيل إلا الصلاة بعد الطريق ، لأن ما قبله مزدحم ، وكذلك ما بعده ، وقد يكون وجود الناس في نفس الطريق يعطل المارة ، أو أن الطريق غير مهيأ للصلاة فيه ، لذا ترجم القول بجواز الصلاة إذا لم تتصل الصفوف بسبب وجود طريق يفصل بين هذه الصفوف .

### **صلاة الجمعة على سطح السوق :**

سئل : عن جامع بجانب السوق بحيث يسمع التكبير منه : هل تجوز صلاة الجمعة في السوق أو على سطح السوق ؟ أو في الدكاكين أم لا ؟

فأجاب : إذا امتلأ الجامع جاز أن يصلى في الطرقات ، فإذا امتلأت صلوا فيما بينها من الحوانيت وغيرها ، وأما إذا لم تتصل الصفوف فلا ، وكذلك فوق الأسطح .

وقد سئل عن العدد الذي يلزم لإقامة الجمعة ، فقال عند الشافعية وظاهر مذهب أحمد أن العدد أربعون ، وعند المالكية ثلاثة عشر وعند الأحناف أربعة بما فيهم الإمام المعروف أن الإمام ابن تيمية يرى جواز الجمعة بثلاثة بما فيهم الإمام يخطب باثنين ويصلى بهم .

### **صلاة أهل الأعذار قصر الصلاة والجمع بين الصلاتين :**

ويجوز قصر الصلاة الرباعية الظهر والعصر والعشاء ، فتكون ثنائية ، وذلك للمسافر سفراً طويلاً ، وقيل : أى سفر يجمع له الراد والراحلة

---

(١) الفتاوى ج ٢٣ ص ٤١١، ٤١٢

تقصير فيه الصلاة ، والقصر أفضل من الإتمام ، وقيل : يجب القصر ،  
والأول أرجح .

سئل ابن تيمية : هل لمسافة القصر قدر محدود عن الشارع ؟

فأجاب : السنة أن يقصر المسافر الصلاة ، فيصلى الرباعية ركعتين ،  
ل فعل الرسول ﷺ في جميع أسفاره هو وأصحابه ، وقد تنازع العلماء  
في المسافر إذا صلى أربعًا فقيل : لا يجوز ذلك ، وقيل : يجوز ولكن  
القصر أفضل عند عامتهم ، ولا يحتاج القصر إلى نية ، وقد كان ﷺ  
في حجة الوداع يصلى بالناس ركعتين إلى أن رجع ، وجمع بين  
الصلاتين بعرفة ومزدلفة وال المسلمين خلفه ، ويصلى بصلاته أهل مكة  
وغيرهم جمعاً وقصراً ، ولم يأمر أحداً أن ينوى ، لاجمعاً ولا قصراً ،  
وأقام بمنى يوم العيد ، وإمام منى يصلى بال المسلمين ركعتين ركعتين ،  
وال المسلمين خلفه يصلى بصلاته أهل مكة وغيرهم ، وكذلك فعل أبو  
بكر وعمر بعده ، فلهذا كان أصح قولى العلماء أن أهل مكة يجمعون  
بعرفة ومزدلفة ، ويقصرون بها وبمنى ، وهو قول عامة فقهاء الحجاز ،  
وقد قيل : يجمعون ولا يقصرون ، وهو قول أبي حنيفة ، وقيل : لا  
يقصرون ولا يجمعون وهو لبعض الشافعية ورواية عن أصحاب أحمد وهو  
أضعف الأقوال .

والصواب المقطوع به أن أهل مكة يقصرون ويجمعون هناك كما  
كانوا يفعلون هناك مع النبي ﷺ وخلفائه ، ولم ينقل عن أحد من  
المسلمين أنه قال لهم هناك أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر ، ولكن نقل أنه  
قال ذلك في غزوة الفتح ، لما صلى بهم داخل مكة ، وكذلك كان  
عمر يأمر أهل مكة بالإتمام إذا صلى بهم في البلد - أى في مكة - وأما  
بمنى فلم يكن يأمرهم بذلك ، وقد تنازع العلماء في قصر أهل مكة  
خلفه ، فقيل : كان ذلك لأجل النسك ، وقيل : كان لأجل السفر ،  
وهذا هو الصواب لأنهم لم يقصروا بمكة وكانوا محظيين ، فالقصر  
يتعلق بالسفر ، وفي الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت : فرضت

الصلاوة ركعتين ركعتين ثم زيد في صلاة الحضور وأقرت صلاة السفر .

والقصر في أصح الأقوال يجوز في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً ، كما قصر أهل مكة خلف النبي ﷺ بعرفة ومنى ، وبين مكة وعرفة نحو بريد ، أي أربعة فراسخ ، وليس في الكتاب والسنّة التخصيص بسفر دون سفر ولم يحد النبي ﷺ مسافة القصر بعد لا زمانى ولا مكانى<sup>(١)</sup> .

لذا فالقصر يكون في أي سفر طويل أو قصير ما دام يسمى سفراً ويجمع له الزاد والراحلة ويجوز الإتمام للمسافر لكن مع الكراهة التنزيهية والقصر أفضل لفعل الرسول ﷺ والصحابي إذا جاز القصر مع قصر المسافة جاز القطر إذا سافر في رمضان لكن الأصح أن القصر أفضل والصوم أفضل من قدر عليه دون مشقة كما هو أرجح أقوال العلماء .

### الجمع بين الصلاتين :

يباح الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء بسبب المرض أو السفر ، أو المطر أو نحو ذلك من الأعذار ، ويؤذن للأولى ويقيم فقط للثانية ، ويجوز القصر مع الجمع في السفر وهذه رخصة أفضل فعلها .

وقد سُئل شيخ الإسلام : عن صلاة الجمع في المطر بين العشاءين هل يجوز من البرد الشديد أو الريح الشديدة ، أم لا يجوز إلا في المطر خاصة ؟

فأجاب : يجوز الجمع بين العشاءين - المغرب والعشاء - للمطر والريح الشديدة الباردة والوحش الشديد ، وهذا أصح قولى العلماء وهو ظاهر مذهب أحمد ومالك وغيرهما<sup>(٢)</sup> .

وهل يجوز الجمع في السفر القصير؟ فيه وجهان في مذهب أحمد ، أحدهما: لا يجوز كمذهب الشافعى قياساً على القصر - لأن القصر عنده لا يصح إلا في السفر الطويل - والثانى: يجوز كقول مالك ،

(٢) الفتوى ج ٢٤ ص ٢٩

(١) الفتوى ج ٢٤ ص ١٣

لأن ذلك شرع في الحضر والمطر فالعملة الحاجة ، وهذا هو الصواب ، فإن الجمع ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر .

## حكم الجمع والقصر في السفر القصير :

وسائل رحمه الله عن الجمع والقصر في السفر القصير هل يباح كل منهما ؟

فأجاب : وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال :  
بل أربعة : بل خمسة في مذهب أحمد .

أحدتها : أنه لا يباح لا الجمع ولا القصر ، والثاني : يباح الجمع دون القصر ، والثالث : يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة خاصة للممكى وإن كان سفره طويلاً ، والرابع : يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة ، والخامس : يباح الجمع والقصر مطلقاً ، والذي يجمع للسفر ، هل يباح له الجمع مطلقاً ؟ أولاً يباح إلا إذا كان مسافراً ؟ فيه روایتان عن أَحْمَدَ ؟ مقيماً ومسافراً ، ولهذا نص أَحْمَدَ على أنه يجمع إذا كان له شغل ، قال القاضي أبو يعلى : كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة يبيح الجمع ، ولهذا يجمع للمطر والوحول وللريح الشديدة الباردة في ظاهر مذهب أَحْمَدَ ، ويجمع المريض والمرضع والمستحاضنة ، فإذا جد السير بالمسافر ، جمع سواء كان سفره طويلاً أو قصيراً كما مضت سنة رسول الله ﷺ يجمع الناس بعرفة ومزدلفة ، المكى وغير المكى مع أن أهل مكة سفرهم قصير ، وكذلك جمع رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون بعرفة ومزدلفة ، ومتى قصروا يقصر خلفهم أهل مكة وغير مكة ، وعرفة من مكة ، ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أَحْمَدَ ، إن أهل مكة يقصرون بعرفة ومزدلفة ، وهذا القول هذا الصواب وإن كان المنصوص عن الأئمة الثلاثة ، أَحْمَدَ والشافعى وأئمَّةٌ حنفية بخلافه ولهذا قالت طائفة من أصحاب أَحْمَدَ وغيرهم : إنه يقصر في السفر الطويل والقصير ، أى ما يسمى سفراً ، حيث يجمع له الزاد

والراحلة ، لأن النبي ﷺ لم يوقت للقصر مسافة ولا وقتا ، وقد قصر خلفه أهل مكة بعرفة ومزدلفة ، وهذا قول كثير من السلف والخلف ، وهو أصح الأقوال في الدليل ، وذلك لابد أن يكون مما يعد في العرف سفرا قبل أن يتزود له ، ويزر للصحراء ، فإذا كان ينتقل من قرية إلى قرية وبين الأشجار فليس بمسافر<sup>(١)</sup> .

وفي أرجح الأقوال ، يجوز الجمع بين المغرب والعشاء لطرأ بيل الشوب ، وتوجد معه مشقة ، وكذلك لوح وريح شديدة باردة ، لأنه ﷺ « جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة » رواه البخاري ، وأجاز البعض الجمع بين الظهر والعصر تقديماً لذلك ، واتباع أى مذهب جائز ، لأنه إذا أصاب كان له أجران وإن أخطأ كان له أجر واحد فهو لن يحرم من الثواب .

ومن أراد الجمع نواف ، ولا يفرق بين الصالاتين إلا بمقدار إقامة الصلاة ، ووضوء خفيف لمن أراد أن يجدد وضوئه ، أو أحدث عقب الصلاة الأخرى ، وتوضأ على ألا يزيد عن ذلك .

أجاز الحنابلة : الجمع للحاجة ، كمن به سلس بول وكذلك المستحاضنة والخباز وكذلك من يعمل في حانوت يخشى أن يتضرر إذا تركه ، سواء كانضرر من صاحب الحانوت ، أو خاف عليه من السرقة ، أو تأثر في رزقه أو شدة حاجة الناس للسلعة التي فيه .

### الوتر في السفر :

وسئل : عما إذا كان الرجل مسافرا وهو يقصر ، هل عليه أن يصلى الوتر أم لا ؟

فأجاب : نعم يوتر في السفر فقد كان النبي ﷺ يوتر سفرا وحضرها ، وكان يصلى على دابتة قبل أى وجه توجهت به ، ويوتر عليها غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ١٣ ، ١٤

(٢) الفتاوى ج ٢٣ ص ٨٩

وهذا يبين أن الوتر سنة مؤكدة وليس واجبا كما قال الأحناف ، لأن الرسول ﷺ - كما ذكر - كان يوتر على راحلته ، والواجب لا يفعل على الراحلة ، لكن رغم أنه سنة إلا أنه لا ينبغي تركه من أحد ، لأنه أوّل من سنة الظهر والمغرب والعشاء ، ومعلوم أن سنن هذه الأوقات مؤكدة وهي السنن البعدية لها ، والوتر أفضل من جميع تطوعات النهار كصلاة الضحى ، وأفضل الصلاة بعد المكتوبة - أي المفروضة - قيام الليل ؛ وأوكد ذلك الوتر وركعتنا الفجر .

### صلاة ركعتين بعد الوتر :

وعن صلاة ركعتين بعد الوتر ، قال الإمام ابن تيمية : إن صلاة ركعتين بعد الوتر مروية عن رسول الله ﷺ حيث روى مسلم في صحيحه أن الرسول « كان يصلى بعد الوتر ركعتين وهو جالس » وروى ذلك من حديث أم سلمة في بعض الطرق الصحيحة « أنه كان يفعل ذلك إذا أوتر بتسع » فإنه كان يوتر بإحدى عشرة ثم كان يوتر بتسع ، ويصلى بعد الوتر ركعتين وهو جالس ، ورخص أبو عبد الله أن تصلى هاتين الركعتين وهو جالس ، كما فعل ﷺ فمن فعل ذلك لم ينكِر عليه ، ولا يندم من تركها<sup>(١)</sup> ، فمن فعلها فلا بأس ومن لم يفعلها فلا ينكِر عليه أحد .

ولذا فإن من صلى الوتر ، وظن أنه سينام ، ثم وجد نفسه يقطا ، فلا بأس من أن يصلى ركعتين على سبيل النافلة ، ومن الممكن صلاتهما مع الجلوس ، لفعل الرسول ﷺ ولأن النفل يجوز أن يصلى جالسا ومن الممكن صلاتهما واقفا ، لأن الوقوف هو الأصل وإذا جازت مع الجلوس فمع الوقوف أولى .

### صلاة السفر هل لها سنة :

وسئل هل صلاة المسافر لها سنة ؟

فأجاب : إن الذي ثبت عن الرسول ﷺ أنه كان يصلى في السفر

(١) الفتاوى ج ٢٣ ص ٨٩

ركعى الفجر ، حتى إنه لما نام عنها هو وأصحابه قضاهما مع الفريضة هو وضيحته كذلك قيام الليل والوتر ، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح « أنه كان يصلى على راحلته قبل أى جهة توجهت به ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة » وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها ، فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر ، ولم يصل معها شيئاً ، وكذلك كان يصلى بمنى ركعتين ركعتين ، ولم ينقل عنه أنه صلى معها شيئاً<sup>(١)</sup> ومن هذا يتبيّن أن الرسول ﷺ لم يصل في السفر نافلة سوى ركعتي الفجر وصلاة الوتر لأنهما أكمل السنن .

### **كيفية صلاة الخسوف أو الكسوف :**

وذلك عند كسوف الشمس وكسوف القمر .

**سئل عن :** كيفية صلاة الكسوف أو الخسوف ، وهل هما سبب لنزول عذاب بالناس ؟

**فأجاب :** الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين ، وقد تواترت بها السنن عن النبي ﷺ ، وروها أهل الصحيح والسنن والمسانيد من وجوه كثيرة ، واستفاض عنده أنه صلى بال المسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه إبراهيم ، وكان بعض الناس ظن أن كسوفها كان لموته ، فخطبهم النبي ﷺ وقال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته . فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة » وفي رواية في الصحيح « ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده » وهذا بيان منه ﷺ أنهما سبب لنزول العذاب بالناس ، فإن الله إنما يخوف عباده بما يخافونه إذا عصوه وعصوا رسle ، وإنما يخاف الناس ما يضرهم ، فلو لا إمكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف ما كان ذلك تخويفاً ، قال تعالى : « وَآتَيْنَا ثُمَودَ النَّاقَةَ مَبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نَرْسَلْنَا بِالآيَاتِ إِلَّا تَخوِيفًا »<sup>(٢)</sup> وأمر النبي ﷺ بما يزيل الخوف ، أمر بالصلاحة

٥٩ ) سورة الإسراء : الآية ٩٢

( ١ ) المرجع السابق ص ٩٢

والدعاء والاستغفار والصدقة والعتق حتى يكشف ما بالناس ، وصلى  
بالمسلمين في الكسوف صلاة طويلة :

وقد روى في صفة صلاة الكسوف عدة روایات . لكن الذي  
استفاض عند أهل العلم بستة رسول الله ﷺ ورواه البخاري ومسلم من  
غير وجه ، وهو الذي استحبه أكثر أهل العلم كمالك والشافعى وأحمد ،  
أنه صلى بهم ركعتين ، في كل ركعة ركوعان ، يقرأ قراءة طويلة ، ثم  
يرکع طويلا دون القراءة ثم يقوم فيقرأ قراءة طويلة دون القراءة الأولى ،  
ثم يركع ركوعا دون الرکوع الأولى ، ثم يسجد سجدة طويلتين<sup>(١)</sup>  
وفي الرکعة الثانية ، يفعل كما فعله في الأولى إلا أن القراءة تكون دون  
القراءة التي كانت بعد الرکوع الأولى في الرکعة الأولى ، ثم يركع  
طويلا دون الرکوع الثاني في الرکعة الأولى ثم يقرأ قراءة دون القراءة  
قبل الرکوع ، ثم يركع طويلا ، أقل من الرکوع الذي سبقه ثم يرفع ،  
ثم يسجد سجدة طويلتين دون السجدة في الرکعة الأولى ثم يتشهد .

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه جهر بالقراءة فيها .

والمقصود أن تكون الصلاة وقت الكسوف إلى أن يتجلى<sup>(٢)</sup> فإن  
فرغ من الصلاة قبل التجلى ذكر الله ودعا إلى أن يتجلى وذلك لما في  
الصحيحين عن عائشة أن الشمس خفت على عهد رسول الله ﷺ  
فخرج إلى المسجد فقام وكبر وقرأ قراءة طويلة ثم كبر فرکع رکوعا  
طويلا ثم رفع رأسه فقال : سمع الله من حمده ، ربنا ولد الحمد ، ثم  
قام فاقترا قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر فرکع رکوعا  
طويلا هو أدنى من الرکوع الأولى ، ثم قال : سمع الله من حمده ، ربنا  
ولد الحمد ، ثم سجد ثم فعل في الرکعة الأخرى مثل ذلك حتى  
استكمل أربع رکعات وأربع سجادات ، وانخلت الشمس قبل أن  
ينصرف .

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٥٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٠

## صلاة الخوف :

وقد صحت صلاة الخوف عن النبي ﷺ بصفات كلها جائزة وشكلها أن يكون العدو مباح القتال سفراً كان أو حضراً ، مع خوف هجوم الأعداء المباح قتالهم على المسلمين ، وأحسن الصفات التي يمكن صلاة الخوف بها ، هو : ما ورد في حديث سهل وهو « صلاة النبي ﷺ بذات الرقاع ، حيث اصطفت طائفة معه ﷺ وطائفة أخرى وقف في مواجهة العدو ، فصلى بالطائفة التي معه ركعة ، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا ، واصطفوا في مواجهة العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى - وهو لا يزال ﷺ واقفاً فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم - وهو متظر لهم - ثم سلم بهم » متفق عليه ، وإذا اشتد الخوف صلوا بالطريقة التي لا تعرضهم للخطر ، سواء كانوا ركباناً ، أو رجالاً - أي متزلجين ماشين - أو نحو ذلك ، اتجهوا للقبلة ، أو لم يتوجهوا بحيث يكونون في حالة أمان من العدو ، حتى ولو قاتلوا وكذلك يكونون هكذا في حالة هرب مباح من عدو لخدعة ونحوها : أو خوف عدو يطلب المصلى أو هرب تخيراً لفعة أخرى .

ويستحب أن يحمل المصلى معه أثناء صلاة الخوف من السلاح ما يدفع به عن نفسه ، ولا يشغله كالسلاح الشخصي ، قال تعالى « ولِيَأْخُذُوا أَسْلَحْتِهِم »<sup>(١)</sup> ويجوز حمل سلاح بخس في هذه الحالة ولا إعادة .

## صلاة العيد :

وهي سنة مؤكدة ، من فعلها أثيب ، ومن لم يفعلها فلا عقاب عليه ، وذهب الحنابلة إلى وجوبها على الكفاية ، فإذا صلاماً البعض سقط الإثم عن بقية أهل القرية أو الحى ولি�أخذوا وأول وقتها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح - أي بعد طلوعها بثالث ساعة تقريباً - وآخر وقتها

(١) سورة النساء : الآية ١٠٢ ، وانظر أحكام العبادات للمؤلف ص ١٨٣

الزوال قبل الظهر بثلث ساعة ، ويمكن قصاؤها عنم لم يؤدها ، وتسن صلاة العيد في صحراء قرية عرفا ، وذلك لفعل الرسول ﷺ وأصحابه من بعده ، ويسن تقديم صلاة الأضحى ليأكل من أضحيته ، ويؤخر الفطر ، ومن الأفضل أن يأكل ولو تمرات قبل الذهاب لصلاة عيد الفطر ، وتكره صلاة العيد في الجامع بدون عذر إلا المسجد الحرام فلا تكره صلاة العيددين فيه ، ويسن التكبير لأدائها للماهومين ويشترط لها : الاستيطان والعدد كالجمعة ، ويسن الرجوع من طريق خلاف طريق الذهاب ، والعيد ركعتان قبل الخطبة ، يقرأ في الأولى استحبابا بعد الفاتحة سورة الأعلى سبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية بسورة الغاشية وتكون جهرا ، على أن يكبر في الركعة الأولى سبعا خلاف تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية يكبر خمسا سوی تكبيرة القيام ، في أرجح الآراء - ويخطب الإمام خطبتيں يكبر في الأولى تسعا وفي الثانية سبعا والخطبتن أيضا سنة ، وسماعهما سنة أيضا ، ويبحث الخطيب الناس على الصدقة في الفطر ، ويرغب القادرين على الأضحية في خطبة عيد الأضحى ، ويسن التكبير المطلق في ليالي العيددين ، أما التكبير المقيد ، فيسن من ليلة عيد الفطر حتى يدخل الإمام في الصلاة ، وفي الأضحى ، يكون التكبير المقيد ، بعد الصلوات المفروضة ، من صبح يوم عرفة ، إلى العصر من آخر أيام التشريق ، وهي ثلاثة أيام خلاف يوم عيد النحر<sup>(١)</sup> .

### حكم صلاة الجمعة لمن صلى العيد :

وسئل الإمام ابن تيمية رحمه الله : عن رجلين تنازعا في العيد إذا وافق الجمعة ، فقال أحدهما : يجب صلاة العيد دون الجمعة ، وقال الآخر : يجب أن يصلى الجمعة أيضا .

فأجاب : إذا اجتمعت الجمعة والعيد في يوم واحد ، فللعلماء في ذلك ثلاثة قول :

**أحدها :** أنه يجب الجمعة على من شهد العيد ، كما يجب سائر الجمع للعمومات الدالة على وجوب الجمعة .

(١) أحكام العبادات ص ١٨٤

**والثاني :** تسقط عن أهل البر مثل أهل العوالى والشواذ ، لأن عثمان بن عفان : رخص لهم فى ترك الجمعة لما صلى بهم العيدين<sup>(١)</sup> .  
بمعنى أن الجمعة تسقط عن السواد الخارج عن المدينة ، لأن عثمان رضى الله عنه لما صلى العيد بال المسلمين ، أذن لأهل القرى المجاورة للمدينة فى ترك الجمعة .

**القول الثالث :** وهو الصحيح ، أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها<sup>(٢)</sup> .

لأن من صلى العيد له أن يشهدها ، وله ألا يشهدها - ومن لم يشهد العيد يجب عليه أن يشهدها حينئذ ، لأنه لم يشهد صلاة العيد - وهذا هو المؤثر عن النبي ﷺ وأصحابه كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وغيرهم ، ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف .

وأصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في ذلك من السنة عن النبي ﷺ لما اجتمع في يومه عيدان ، صلى العيد ، ثم رخص في الجمعة ، وفي لفظ أنه قال « أيها الناس ، إنكم قد أصبتم خيرا ، فمن شاء أن يشهد الجمعة فليشهد وإن مجمعون » - لأن على الإمام أن يقيم ليشهدها من شاء ، ومن لم يشهد العيد كما ذكرنا - وأيضا فإنه إذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم إنه يصلى الظهر إذا لم يشهد الجمعة ، فنكون الظهر في وقتها ، والعيد يحصل به مقصود الجمعة ، وفي إيجابها على الناس تضييق عليهم ، وتکدير لمقصود عيدهم ، وما سن لهم من السرور فيه والانبساط ، فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالإبطال ، وأنه يوم الجمعة عيد ، ويوم الفطر ويوم النحر كل منهما عيد ، ومن شأن الشارع إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد دخل

(١) الفتوى جـ ٢٤ ص ٢١

(٢) المرجع السابق ص ٢١١

إداهما في الأخرى ، كما يدخل الوضوء في الغسل ، وأحد الغسلين في الآخر<sup>(١)</sup> ، أى وكما يدخل أحد الغسلين في الآخر :

كما إذا وجب الغسل للطهر من الحيض ، وللظهور من الجنابة أيضا ، فيكتفى غسل واحد عنهما ، وبالتالي إذا اجتمع غسل واجب وأخر مسنون ، كالغسل الواجب من الجنابة ، والغسل المسنون للجمعة ، والمسنون يدخل في الواجب ، بمعنى أن ينويهما معاً ، أو ينوى الغسل عن الجنابة فقط ، فيدخل غسل الجمعة المسنون فيه ، أى يندرج تحته ، ولا يجوز أن ينوى الغسل المسنون فقط لأن الواجب لا يندرج في المسنون ، والوضوء يندرج في الغسل الواجب ولو لم ينوه ، لكن الوضوء ولو كان واجبا لا يندرج تحته الغسل ، لأن الغسل أشمل .



(١) الفتوى ج ٢٤ ص ٢١١

## الباب الثالث

# الجناز

جمع جنازة ، اسم للميت ، أو النعش الذى عليه ميت .  
ويسن الإكثار من ذكر الموت والاستعداد له لقوله ﷺ : « أكثروا من ذكر هازم اللذات » ، ويكره تمنى الموت ، ويباح التداوى لمن به مرض .

وتسن عيادة المريض وتذكيره بالتوبية لوجوبها وبالوصية لاستحبابها ، وكذلك تذكيره وتلقينه لا إله إلا الله برفق ، فإذا مات سن تغميضه ، وشد لحييه ، وتليين مفاصله ليسهل تغسيله ، وخلع ثيابه وستره بشوب ، ووضع حديدة أو نحوها على بطنه ، ووضعه في سرير غسله متوجهها إلى القبلة ، وسرعة تجهيزه وإنفاذ وصيته ، والإسراع في قضاء دينه .

وغسل الميت وتكتيفيه والصلاحة عليه ودفنه من فروض الكفاية ، ولكل واحد من الزوجين أن يغسل الآخر ، إن لم تكن الزوجة كتابية ، وإن مات رجل وسط نسوة ليس فيهم زوجة فإنه يسمى ، وكذلك المرأة وسط الرجال ، ويحرم أن يغسل مسلم كافرا ، ويوارى ، ويجب ستر عورة الميت المراد غسله وبعده عن العيون ، ويعصر المغسل بطنه برفق ، ويلف الغاسل على يده خرقه يمسح بها فرجه ، ثم يوضئه نديبا ، ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورا نديبا ، وأقل الغسل ثلاث مرات إذا حصل إنقاء ، وإلا فيزيد في الغسل حتى يحدث الإنقاء ، ثم ينشف ، والمحرم بالحج أو العمرة إذا مات يغسل بماء وسدر ، ولا يطيب ولا يلبس مخيطا ولا يغطى رأساً كالمحرم الحى ، ولا يغسل شهيد في معركة ضد الكفار في ميدان القتال ، أما المقتول أو التي تموت بسبب الولادة ، فإن كلاماً منها وما شابهما يغسلون ويكتفون وبصلى عليهم والسقط إذا بلغ أربعة أشهر غسل وصلى عليه .

ويجب تكتفين الميت من ماله فإذا لم يكن فعلى من تلزمته نفقته ، ويستحب تكتفين الرجل في ثلاثة لفائف بيض والمرأة في خمس .

وتحب الصلاة على الميت ، ويحسن الوقوف من الإمام على صدر الذكر ، ووسط الأنثى ، ويكبر أربعاً يقرأ في الأولى الفاتحة ، وفي الثانية يصلى على النبي ﷺ ، صيغة التشهد المعروفة ، النصف الثاني منه ، ويدعو في الثالثة للميت ، وفي الرابعة يدعوا المصلى لنفسه وللميت ، وتصح جماعة وهو أفضل وفرادي ، وتحوز صلاتها للنساء ، ومن فاتته صلاة الجنازة صلى على القبر ، كما تجوز الصلاة على الغائب ، إذا كان في بلد بعيد ، وعجز بعد الدفن بزمن ، ولو سنوات ، ولا تسن الصلاة على الغال من العنيمة – وهو من كتم شيئاً مما غنه – ولا على قاتل نفسه ، وتحوز الصلاة عليهما ، ولا بأس بالصلاحة في المسجد إن أمن تلوشه ، ويحسن الإسراع بالجنازة والمشاة أمامها والركبان خلفها ، واللحد أفضل من القبر الذي يضم عدداً من الموتى ، ويجوز دفن مجموعة في القبر لحاجة ، ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر حتى يعرف أنه قبر ، ويكره تخصيصه وتزيينه والبناء عليه ، وتكره الكتابة على القبر ، ويحسن أن يصنع لأهل الميت طعاماً ويلح عليهم من صنعوا الطعام في الأكل ، كما تسن زيارة القبور للاتعاظ ، كذلك يسن تعزية أهل الميت في ثلاثة أيام من دفنه ، ويجوز البكاء على الميت بدون رفع صوت ، ويحرم الندب والنياحة ، وشق الشوب ولطم الخد ، الصراخ ونحوه ، لحديث «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهليّة» وقد برأ رسول الله ﷺ من الصالقة والحاقة والشاقة والصالقة : من ترفع صوتها عند المصيبة ، والحاقة من تخلق شعرها حزناً ، والشاقة من تشق ثيابها لمصيبة ونحوها<sup>(١)</sup> .

### **زيارة الكتابي إذا مرض :**

سئل ابن تيمية رحمه الله : عن قوم مسلمين مجاورين للنصارى ، فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصارى أن يزوره ؟ وإذا مات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين إثم أم لا ؟ فأجاب : لا تتبع جنازة النصارى ، وأما عيادته وزيارتة فلا بأس بها ، فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الإسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ، ولهذا لا نصلى عليه<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر فقه السنة ج ١ باب الجنائز . (٢) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٦٥

وما يقوى هذا القول أن رسول الله ﷺ زار اليهودي الذي كان يؤذيه بوضع القدر على بابه كل يوم ، حين مرض ، وكان هذا سببا في إسلام اليهودي ، وغير ذلك كثير .

### معالجة المرض من الشياطين :

وسئل : هل الشرع المطهر ينكر ما تفعله الشياطين من مسها وتخبيطها على بنى آدم ؟ وهل لذلك معالجة بالأحزان والتمائم والرقى ؟

فأجاب : وجود الجن ثابت بالكتاب والسنة واتفاق السلف ، كذلك دخول الجنى بدن الإنسان ثابت باتفاق أهل السنة والجماعة ، قال تعالى « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخطبه الشيطان من المس »<sup>(١)</sup> ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ « إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » .

وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل - قلت لأبي : إن أقواماً يقولون : إن الجنى لا يدخل في بدن المتصروع ، فقال : يا بنى يكذبون ، هذا يتكلم بلسانه ، وهذا الذى قاله أمر مشهور ، فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه ، ويضرب على بدن ضرباً عظيماً لو ضرب به جمل لأثر به تأثيراً عظيماً ، والمتصروع مع هذا لا يحس بالضرب ، ولا بالكلام الذى يقوله . . . وليس فى الأئمة من ينكر دخول الجنى بدن المتصروع وغيره ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك فقد كذب على الشرع ، وليس فى الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك وأما معالجة المتصروع بالرقى والتعوذات فهذا على وجهين فإن كانت الرقى والتعاويذ مما يعرف معناها وما يجوز في دين الإسلام ، فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ « أذن في الرقى ما لم تكن شركاً » وقال « من استطاع منكم أن ينفع أخيه فليفعل » ، وإن كان في الرقى والتعاويذ كلمات محرمة ، كأن يكون فيها شرك أو كانت مجھولة المعنى يحتمل أن يكون فيها كفر فليس لأحد أن يرقى بها ، وإن كان الجنى قد ينصرف بها ، لأن ما

( ١ ) سورة البقرة : الآية ٢٧٥

حرمه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ضرره أكثر من نفعه ، وكل ما كان كذلك كان حراماً ، وي فعل ذلك السحرة غالباً ، وقد قال الله تعالى فيهم « ولا يفلح الساحر حيث أتى » [ طه : ٦٩ ] ، ولا يجلب النفع إلا بما فيه تقوى الله ، ولا يدفع الضرر إلا بما فيه تقوى الله ، وما شرعه النبي ﷺ من التغوز ما ثبت عنه في الصحيح أنه قال « من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه لم ينزل عليه من الله نازل - أى مصيبة - ولم يقربه شيطان حتى يصبح » وفي السنن أنه كان يعلم أصحابه أن يقول أحدهم « أَعُوذُ بِكَلْمَاتِ النَّاطِمَاتِ مِنْ غَضْبِهِ وَشَرِّ عَبَادِهِ ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونَ » ولما جاءته الشياطين بلهب من نار أمر بها التغوز « أَعُوذُ بِكَلْمَاتِ اللَّهِ النَّاطِمَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُهُنْ بُرُّ وَلَا فَاجِرٌ مِّنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَّ ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعرِجُ فِيهَا ، وَمِنْ شَرِّ مَا ذَرَّ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمِنْ فَتْنَ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ وَمِنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارَقًا يُطْرَقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنَ » .

فقد جمع العلماء من الأذكار والدعوات التي يقولها العبد إذا أصبح وإذا أمسى وإذا نام ، وإذا خاف شيئاً ، وأمثال ذلك من الأسباب ما فيه بلاغ .

فمن سلك مثل هذه السبيل ، فقد سلك سبيل أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن دخل في سبيل أهل الجبت والطاغوت الداخلية الداخلة في الشرك والسحر ، فقد خسر الدنيا والآخرة .

قال تعالى : « ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون \* واتبعوا ما تلوا الشياطين على ملك سليمان » إلى قوله « ولبيس ما شروا به أنفسهم لو كان يعلمون »<sup>(١)</sup> .

---

(١) سورة البقرة الآياتان : ١٠١ ، ١٠٢ ، وانظر الفتوى جـ ٢٤ ص ٢٨١

ومثل ذلك تعليق الأحتجبة والتمائم ، يقول الرسول ﷺ « من علق ودعة فلا أودع الله له ، ومن علق تميمة فلا أتمن الله له » ، وكثير من الجهال يفعلون ذلك للأسف وضرره أكثر من نفعه – إن كان هناك نفع – فضلا عن الإثم الكبير ، والذنب العظيم لمن يفعل هذا وأنواع العلاج كثيرة ، منها ما ذكره ابن تيمية ، وقد سبق منذ قليل ، ومنها أن الرسول ﷺ كان دائمًا يعود الحسن والحسين ، ويقول : « أعيذ كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة » أى الحسد ، ويستحسن للوالد أن يفعل ذلك لأولاده ، كما يفعلها الإنسان لنفسه لأن الرسول ﷺ كان يجمع يديه وينفثهما ويدعو ثم يمسح بهما على وجهه وصدره ، وكان من الأدعية : قراءة المعوذتين لأن قراءة الإخلاص والمعوذتين والفالحة ، يفعل الكثير ويزيل السحر والحسد إذا كان القارئ مؤمنا مخلصا ، وكان الرسول ﷺ أيضا يعلم أصحابه أن يقرأوا عند المرض « بسم الله أرقيك ، والله يشفيك ، من كل داء فيك » ومن ذلك ما علمه لعبد الرحمن بن عوف حين جاء لزيارتة في مرضه فقال : ألا أعلمك كلمات إذا قلتها أزال الله عنك ما فيك من المرض ، ثم ذكر الرسول ﷺ له هذا الدعاء ، فقاله عبد الرحمن وهو يضع يده على مكان المرض ، حتى يرى من مرضه بإذن الله تعالى ، ومن الممكن أيضا وضع اليد مكان المرض وهو يقرأ آيات الشفاء ، ويكرر ذلك بإخلاص ، فإنه ييرأ بإذن الله ، وهذه الآيات ست ، هي قوله تعالى :

- ١ - « ويشف صدور قوم مؤمنين » [التوبه : ١٤].
- ٢ - « وشفاء لما في الصدور » [يونس : ٥٧].
- ٣ - « فيه شفاء للناس » [التحل : ٦٩].
- ٤ - « وتنزل مه القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين » [الإسراء : ٨٢].
- ٥ - « وإذا مرضت فهو يشفين » [الشعراء : ٨٠].
- ٦ - « قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء » [فصلت : ٤٤].

لكن على المريض بالصرع ، أو بمس الجن ، أن يلجأ إلى الطبيب المختص وهو الطبيب النفسي أو طبيب الأعصاب ، فإذا أفاد العلاج كان خيرا ، وإذا لم ينفع لجأ إلى طبيب روحانى موثوق فيه ، وإنما فعليه أن يدعوا بالأدعية التى سبقت ، ومنها ما هو من القرآن ومنها ما هو مأثور عن الرسول ﷺ ، أو عن أصحابه ، وهى مجربة ، ولا يلجأ المريض إلى السحرة ، لأنهم كاذبون من جهة ، وعصاة من جهة أخرى ، وليس لهم هدف إلا الاستيلاء على أموال الناس ، ومن الممكن أن يطلعوا على عوراتهم دون حياء برغم أن هذا من لوازم العلاج و « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » .

### **الحجر الصحي للمرضى :**

سئل رحمة الله : عن رجل مبتلى سكن فى دار بين قوم أصحاء ، فقال بعضهم : لا يمكننا مجاورتك ، ولا ينبغي أن نجاور الأصحاء ، فهل يجوز إخراجه ؟

فأجاب : نعم لهم أن يمنعوه من السكن بين الأصحاء ، فإن النبي ﷺ قال « لا يورد مرض على مصح » فنهى صاحب الإبل المراض أن يوردها على صاحب الإبل الصباح ، مع قوله « لا عدوى ولا طيرة » وروى أنه لما قدم مجنون لي Bai'ah ، أرسل إليه بالبيعة ، ولم يأذن له في دخول المدينة<sup>(١)</sup> .

وهو القائل « فر من المجنون فرارك من الأسد » وحين علم عمر ابن الخطاب بوجود الطاعون في الشام فرّ منه ، وأمر بعدم دخولها ، فقال له أبو عبيدة بن الجراح : تفر من قدر الله ؟ فقال له عمر رضي الله عنه ، لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ؟ ففر من قدر الله إلى قدر الله ، ولم يقتتن أبو عبيدة إلا بعد أن ذكره بالأحاديث الدالة على ذلك منها ما ذكرنا ومنها « إذا كان الطاعون بأرض وأنتم داخلها فلا تخرجوا منها ، وإذا

( ١ ) الفتوى جـ ٢٤ ص ٢٨٥

كتنم خارجها فلا تدخلوها » والنصل على الطاعون لأن المرض المعدى المنتشر في هذا الوقت ، فإذا وجد مرض معد فى زمان من الأزمان ، فإنه يأخذ نفس الحكم ، وهو ما يسمى الآن : بالحجر الصحى ، فإذا تأكدنا من أن الحجور عليهم صحيا ليس لديهم أمراض معدية فإنه يفرج عنهم لصلحة الأصحاء والذين يختلطون بهم ، والمريض منهم يستمر حجره حتى يعالج أو يزول عنه المرض ، ومن الأمراض المنتشرة المعدية الآن ، مرض الإيدز ، وهو طاعون هذا العصر ، فيجب عزل المرضى به وبأمثاله ما دام المرض معديا حتى يتم شفاء المريض منه .

### الصلاحة على الميت الذى كان لا يصلى في حياته :

سئل : عن الصلاة على الميت الذى كان لا يصلى ، هل لأحد فيها أجر ؟ ، وهل عليه إثم إذا تركها مع علمه أنه كان لا يصلى ؟ كذلك الذى يشرب الخمر وما كان يصلى هل يجوز لمن كان يعلم حاله أن يصلى عليه أم لا ؟

فأجاب : أما من كان مظهرا للإسلام فإنه تجرى عليه أحكام الإسلام الظاهرة ، من المناكحة والموارثة وتغسيله والصلاحة عليه ، ودفنه فى مقابر المسلمين ، ونحو ذلك لكن من علم منه النفاق والزنقة ، فإنه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه ، وإن كان مظهرا للإسلام فإن الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين ، فقال ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وما توا وهم فاسقون ﴾<sup>(١)</sup> وقال : ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم ﴾<sup>(٢)</sup> - ويفهم من ذلك أن من لم يكن فى مثل حال هذا المنافق يجوز أن يصلى الناس عليه ما دام قد أظهر الإسلام - وأما من كان مظهرا للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر ، فهو لابد من الصلاة عليهم من بعض الرجال المسلمين - ويجوز

(١) سورة التوبه : الآية ٨٤.

(٢) سورة المنافقون : الآية ٦ ، وانظر الفتوى .

للبعض الامتناع عن الصلاة عليهم زجراً لأمثالهم عن مثل ما فعلوا ، كما امتنع النبي ﷺ عن الصلاة على قاتل نفسه وعلى الغال وعلى المدين الذي لا وفاء لدينه ، لكن كان بعض المسلمين يصلى على مثل هؤلاء - وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار والصلاحة عليه بل يشرع ذلك ويؤمر به ، كما قال تعالى : « واستغفرو لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات » [محمد : ١٩] وكل من أظهر الكبائر فإنه توسع عقوبته بالهجر وغيره ، حتى من في هجره مصلحة له راجحة فتحصل المصالحة الشرعية في ذلك بحسب الإمكان<sup>(١)</sup>.

ومعلوم أن من ارتكب كبيرة تستحق الحد ، فإنه يجب عقوبته بالحد ، فشارب الخمر يجلد إذا رأه اثنان ، أو اعترف بذلك ، والقاذف كذلك ، والسارق تقطع يده ، والباغي يرد عن بغيه ، والمحارب يستحق عقوبة حسب جنايته ، هذا كله إذا لم يتنازل صاحب الحق عن حقه ، لأن التوبة وحدها لا تفيء إلا إذا أخذ صاحب الحق حقه أو تنازل عنه ، لأن حق الله تعالى مبني على المسامحة فتكتفى فيه التوبة كالخمر ، إذا تاب قبل القبض عليه ، أما حق الآدمي فهو مبني على المشاهنة فلا تكتفى فيه التوبة ، بل لابد من إرضاء صاحب الحق ، فمن لم يعاقب لعدم وجود حد على جنايته كسب الوالدين وإنماهما ، أو أكله أموال الناس بالباطل فيعاقب بالهجر وغيره إذا كانت في ذلك مصلحة<sup>(٢)</sup> .

### **الصلاحة على الميت التارك للصلاة :**

وسئل : عن رجل يصلى وقتاً ويترك الصلاة كثيراً ، أو لا يصلى هل تجوز الصلاة عليه ؟

فأجاب : مثل هذا ما زال المسلمون يصلون عليه ، بل المنافقون الذين يكتسون النفاق يصلى عليهم ويغسلون وتخرى عليهم أحكام

( ١ ) الفتاوى جـ ٢٤ ص ٢٨٥

( ٢ ) المؤلف .

الإسلام ، كما كان المنافقون على عهد الرسول ﷺ ، أما المنافقون الذين ظهر نفاقهم كابن أبي فلا يصلى عليهم ولا تجري عليهم أحكام المسلمين كما سبق - لذا قال الإمام ابن تيمية : وإن كان من علم نفاق شخص لم يجز له أن يصلى عليه ، كما نهى النبي ﷺ عن الصلاة على من علم نفاقه .

وأما من شك في حاله فتجوز الصلاة عليه إذا كان ظاهر الإسلام ، كما صلى النبي ﷺ على من لم ينه عنه ، وكان فيهم من لم يعلم نفاقه كما قال تعالى : « وَمِنْ حَوْلِكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُرْدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ »<sup>(١)</sup> ومثل هؤلاء لا يجوز النهي عنه - أى عن الصلاة عليه - ولكن صلاة النبي والمؤمنين على المنافق لا تنفعه ، كما قال ﷺ - لما أليس ابن أبي قميصه « وما يغنى عنه قميصي من الله » وقال تعالى : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » [ المنافقون : ٦ ] وترك الصلاة أحياناً وأمثاله من المتظاهرين بالفسق ، فأهل العلم والدين يرون إذا كان في هجر هذا وترك الصلاة عليه منفعة للمسلمين بحيث يكون ذلك باعثاً لهم على الحافظة على الصلاة - هجروه ولم يصلوا عليه - كما ترك النبي ﷺ الصلاة على قاتل نفسه والغال والمدين الذي لا وفاء له<sup>(٢)</sup> ، وكان أمراً مستحبـاً لأن هذا المنافق شر منهم - لكن لا يمكن هذا في نفس الوقت من أن يصلى عليه البعض ، ما دام مسلماً ، حتى ولو كان فاسقاً .

### الغريق شهيد :

وسئل عن رجل ركب البحر للتجارة فغرق فهل مات شهيداً؟

فأجاب : نعم مات شهيداً إذا لم يكن عاصياً بركوبه ، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال « الغريق شهيد ، والمبطون شهيد » - من مات بداء

(١) سورة التوبة : الآية ١٠١

(٢) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٨٨

في بطنه - والحريق شهيد ، والميت بالطاعون شهيد ، والمرأة تموت في نفاسها شهيدة ، وصاحب الهدم شهيد » وجاء ذكر غير هؤلاء أنهم من الشهداء .

وركوب البحر للتجارة جائز إذا غلب علىظن السلامه ، وأما بدون ذلك - بأن غلب على الظن الهلاك - فليس له أن يركبه للتجارة ، فإن فعل فقد أعنان على قتل نفسه<sup>(١)</sup> ، ومثل هذا لا يقال عنه ، إنه مات شهيداً - وكذلك من غلب على الظن في ركوبه البحر السالمه ، ولكنه ركبه ليترتكب منكرا ، أو ليتاجر فيما نهى الله عنه . كالخمر والمخدرات ، فإنه لا يكون أيضاً شهيداً ، بل يكون عاصياً .

وما ينبغي الإشارة إليه أن هؤلاء المذكورين في الحديث ونحوهم شهداء ، إلا أنهم كانوا العاديين ، حيث تجب الصلاة عليهم وغسلهم ودفهم ، أما الذين لا يفعل بهم هذا فهم الذين قتلوا بأيدي الكفار في ميدان القتال ، أي في معركة حربية ، فهوؤلاء الشهداء لا يصلى عليهم ولا يغسلون ، ويكتفون في ثيابهم الصالحة للكفن كما فعل بشهداء أحد .

فقد روى أن أبو لؤلؤة فิروز المجوسي طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في صلاة الصبح ومات من أثر هذه الطعنة ، واعتبر شهيداً لكنه غسل وكفن وصلى المسلمين عليه شأنه شأن سائر المسلمين لأنه وإن قتل مطعوناً بل ومن مجوساً كافر ، إلا أنه لم يكن ذلك في ميدان الجهاد ، فالذى لا يغسل ولا يصلى عليه ، ويكتفون في ثيابه الصالحة لذلك هو فقط الشهيد في معركة ضد الكفار وفي الميدان<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فتاوى شيخ الاسلام جـ ٢٤ ص ٢٩٣

(٢) تعليق المؤلف .

## رفع الصوت أثناء الجنازة :

وسائل : عن رفع الصوت أثناء الجنازة :

فأجاب : لا يستحب رفع الصوت مع الجنازة ، لا بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ، هذا مذهب الأئمة الأربعية ، وهو المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين ولا أعلم فيه مخالفًا ، بل قد روى عن النبي ﷺ « أنه نهى أن يتبع بصوت أو نار » رواه أبو داود ، وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلا يقول في جنازة : استغفروا لأخيكم ، فقال ابن عمر : لا غفر الله بعد<sup>(١)</sup> - أو لعله قال : لا غفر الله لك - ومن الخطأ الشائع اليوم أن بعض الجنائز تتبع بالبيارق ، وهذا لم يرد عليه دليل فهو بدعة - ولا يجوز فعله ، وكثيراً من الجنائز تجد أن أحد الناس يقول بصوت مرتفع : أيضاً ، لا إله إلا الله ، والمستحب قول ذلك بصوت منخفض لقول قيس ابن عباد - وهو من أكابر التابعين من أصحاب على بن أبي طالب رضي الله عنه - كانوا يستحبون خفض الصوت عند الجنائز ، وعند الذكر وعند القتال .

وقد اتفق أهل العلم بال الحديث والآثار أن هذا لم يكن على عهد القرون الثلاثة الأولى المفضلة ، لذا ينبغي ترك رفع الصوت عند الجنازة ، وما يفعله الناس ليس حجة على الدين<sup>(٢)</sup> .

## نصرانية زوجها مسلم ماتت وفي بطنهما جنين :

وسائل : عن امرأة نصرانية بعلها مسلم ، توفيت وفي بطنهما جنين له سبعة أشهر ، فهل تدفن مع المسلمين أم مع النصارى ؟

فأجاب : لا تدفن في مقابر المسلمين ، ولا في مقابر النصارى ، لأنه اجتمع مسلم وكافر ، فلا يدفن الكافر مع المسلمين ، ولا المسلم

(١) المرجع السابق ص ٢٩٤

(٢) تعليق المؤلف .

مع الكافرين ، بل تدفن منفردة ، ويجعل ظهرها إلى القبلة ، لأن وجه الطفل إلى ظهرها ، فإذا دفنت كذلك كان وجه الصبي المسلم مستقبلاً القبلة ، والطفل يكون مسلماً بإسلام أبيه ، ولو كانت أمه كافرة<sup>(١)</sup> ، والولد ذكراً أو أنثى يتبع أبوه في الدين والنسب ، ويتابع أمه في الرق والحرية .

### تلقين الميت :

وسائل : عن تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه هل صح فيه حديث عن النبي ﷺ أو عن صاحبته ؟ وهل إذا لم يكن فيه شيء يجوز فعله ؟ أم لا ؟ وما حكم القراءة عند الدفن ؟

فأجاب : هذا التلقين المذكور - أى بعد الدفن - قد نقل عن طائفة من الصحابة أنهم أمروا به ، كأبي أمامة الباهلي وغيره ، وروي فيه حديثاً عن النبي ﷺ لكنه مما لا يحکم بصححته ، ولم يكن كثيراً من الصحابة يفعل ذلك ، فلهذا قال الإمام أحمد وغيره من العلماء : إن هذا التلقين لا بأس به ، فرخصوا فيه ولم يأمرروا به واستحبه بعض أصحاب الشافعى وأحمد ، وكراهه طائفة من أصحاب مالك وغيرهم .

وقد ثبت أن المقبول يسأل ويتحمن ، وأنه يؤمر بالدعاء له ، فلهذا قيل : إن التلقين ينفعه ، فإن الميت يسمع النداء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال « إنه ليس مع قرع نعالهم » وأنه قال « ما أنت بأسمع لما أقول منهم » وذلك حين نادى ﷺ على بعض الكفار الذين قتلوا في غزوة بدر بأسمائهم ، فسأله بعض الصحابة : أتندى قوماً جيفوا أى ماتوا وصاروا جيفة ، فقال : ما سبق - وأنه ﷺ أمرنا بالسلام على الموتى فقال « ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله روحه حتى يرد السلام »<sup>(٢)</sup> .

وقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال « لقنوا أمواتكم لا إله إلا الله » والمحضر لم يكن ميتاً بعد فقد يرد الله إليه روحه ، ولو كان هو

(٢) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٩٥

(١) المرجع السابق .

المراد بذلك لقال : لقنوا المحتضر لا إله إلا الله ، والحديث الذى روى عن التلقين بعد الموت ولو لم يحكم بصحته إلا أنه تأيد بغيره كما فعله بعض الصحابة وب الحديث « سلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » والتلقين تذكير لما سيُسأل عنه من الملائكة ، وخاصة إذا عرفنا أن الميت يسمع كلام الأحياء ، ولم يوجد حديث صحيح يصرح بتلقين المحتضر ، هذه بعض أدلة القائلين باستحباب التلقين بعد الموت ، وعموماً فقلنا إنه لا بأس به.

والذين يقولون بأن التلقين يكون للمحتضر قبل الدفن استدلوا بحديث « سلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » وهذا يخالف التلقين ، لذا استحبوا الدعاء للميت ، واستدلوا أيضاً بحديث « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » يراد به لقنا المحتضر ، فالتلقين المحتضر بناء على هذا سنة ، وعموماً فالتلقين عند الاحتضار جائز ، وقيل سنة والتلقين بعد الموت لا بأس به ، وقيل : إنه سنة .

وقد أباح ابن تيمية التلقين بعد الدفن ، وقال بعد أن عرض آراء الفقهاء ، وهذا أعدل الأقوال<sup>(١)</sup> ، وأما القراءة على القبر : فكرهها أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ولم يكن يكرهها - في الرواية الأخرى - وإنما رخص فيها - أي الإمام أحمد في الرواية الأخرى - لأنه بلغه أن ابن عمر أوصى أن يقرأ عند قبره بفواتح سورة البقرة وخواتيمها ، وروى عن بعض الصحابة قراءة سورة البقرة ، فالقراءة عند الدفن مؤثرة في الجملة ، وأما بعد ذلك فلم ينقل فيه أثر<sup>(٢)</sup> .

ومعروف أن الميت ينتفع بعمل الحي في الأمور المشروعة ، كما سبق ذلك ، وكما سيأتي .

### الختمة على الميت :

وسئل : عن الختمة التي تعمل للميت ، والمقرئين بالأجرة ، هل قراءتهم تصل الميت ؟ وهل طعام الختمة يصل إلى الميت أم لا ؟

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٩٨

(٢) المرجع السابق .

**فأجاب :** استعجار الناس ليقرأوا وبهدوه إلى الميت ليس بمشروع ، والقرآن الذي يصل هو ما قرئه الله تعالى فإذا كان قد استؤجر للقراءة لله ، والمستأجر لم يتصدق عن الميت ، بل استأجر من يقرأ عبادة الله عن وجل لم يصل إليه ، لكن إذا تصدق عن الميت على من يقرأ القرآن أو غيرهم ينفعه ذلك باتفاق المسلمين ، وكذلك من قرأ القرآن محتسباً وأهداه إلى الميت ينفعه ذلك<sup>(١)</sup> ، ومنه الختمة التي تعمل للميت لأنها قرآن ، فمن قرأ القرآن على الميت بدون أجر وصله ثوابه ، وللقارئ الشواب أيضاً ومن قرأ بأجر فلا ثواب في قراءته للميت ولا للقارئ ، ومن قرأ قرآناً على الميت وأخذ مالاً على أنه صدقة لفقر القارئ مثلاً فللميت أيضاً الشواب .

أما حكمأخذ الأجرة على قراءة القرآن فأجازها البعض لحديث « إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » بينما لم يجزها البعض ، لأن المطلوب لا يأكل أحد بالقرآن ، وقالوا عن الحديث السابق : إنه جمالة ، وليس أجراً ، كمن اتفق مع معلم للقرآن أن يحفظه ، وله جمالة كذا ، وهي تخالف الأجرة ، حيث إنه يحصل عليها كراتب شهري أو أسبوعي أو سنوي ، أما الجمالة ، فمال محدد يستحق بعد الانتهاء من الحفظ ونحوه .

أما قراءة القرآن عند القبر فذكرنا أن أبا حنيفة كرهها ومالك وأحمد في إحدى الروايتين بينما رخص فيها وأجازها في الرواية الأخرى هو وبعض الأحناف ، وكذلك الشافعية ، إلا أن متأخرى الأحناف أجازوا أخذ الأجرة على تعليم القرآن بعد أن اتجه المعلمون لأعمال أخرى<sup>(٢)</sup> .

### نقل الميت

وسئل رحمة الله : عن الميت هل يجوز نقله أم لا ؟ وأرواح الموتى هل تجتمع بعضها بعض أم لا ؟ وروح الميت هل تنزل في القبر أم لا ؟

(٢) تعليق المؤلف .

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٣٠٠

وهل يعرف الميت من يزوره أم لا ؟

فأجاب : لا ينبش الميت من قبره إلا لحاجة ، مثل أن يكون المدفن الأول فيه ما يؤذى الميت ، فينقل إلى غيره ، كما نقل بعض الصحابة في مثل ذلك ، وأرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى ويسأل الموتى القادم عليهم عن حال الأحياء فيقولون ما فعل فلان ؟ فيقولون : فلان تزوج ، فلان على حالة حسنة ، ويقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول ألم يأتكم ؟ فيقولون : لا ذهب به إلى أمه الهاوية .

وأما أرواح الموتى فتجتمع : الأعلى ينزل إلى الأدنى ، والأدنى لا يصعد إلى الأعلى ، والروح تشرف على القبر ، وتعاد إلى اللحد أحيانا ، كما قال النبي ﷺ « ما من رجل يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه ، إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام » ، والميت قد يعرف من يزوره ، ولهذا كانت السنة أن يقال : السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإن شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستاخرين<sup>(١)</sup> .

ويجوز أن يقول : أنتم سلف ونحن لكم خلف ، وينبغى الاعظام بالموت والعمل بعده .

المراد بقوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » [التاج : ٣٩] وسئل رحمة الله : عن قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » وقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة : صدقة جارية أو علم ينفع به ، أو ولد صالح يدعوه » فهل يقتضي ذلك إذا مات لا يصل إليه شيء من أفعال البر ؟

فأجاب : ليس في الآية ، ولا في الحديث أن الميت لا ينفع بدعاء الخلق له ، وبما يعمل عنه من البر ، بل اتفق الأئمة على انتفاع الميت

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢٠٤

بذلك . . . وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى : « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم وبيؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم \* ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آباءهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم \* وقهم السينات ومن تق السينات يومئذ فقد رحمته »<sup>(١)</sup> فقد أخبر الله تعالى أن الملائكة يدعون للمؤمنين بالمغفرة ، ووقاية العذاب ، ودخول الجنة ، ودعاء الملائكة ليس عملاً للعبد ، وقال تعالى : « واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات »<sup>(٢)</sup> ، وقال الخليل عليه السلام « ربنا اغفر لي ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب »<sup>(٣)</sup> ، وقال نوح عليه السلام : « اغفرلي ولوالدى ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات »<sup>(٤)</sup> .

ومن السنن المتواترة التي من جحدها كفر صلاة المسلمين على الميت ، ودعائهم له في الصلاة ، وكذلك شفاعة النبي ﷺ يوم القيمة ، فإن السنن فيها متواترة ، بل لم ينكر شفاعته لأهل الكبائر إلا أهل البدع ، بل ثبت أنه يشفع لأهل الكبائر ، وشفاعته دعاء ، والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة مثل ما في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قال للنبي ﷺ إن أمي توفيت أفينفعها أن أصدق عنها ؟ قال : نعم قال : إن لي مخرفاً - أى بستانًا - أشهدكم أنني تصدقت به عنها » وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمي افتلت نفسها ولم توص ، وأظنهما لو تكلمت تصدقت ، فهل لي أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رجلاً قال

(١) سورة غافر : الآية ٧ - ٩

(٢) سورة محمد : الآية ١٩

(٣) سورة إبراهيم : الآية ٤١

(٤) سورة نوح : الآية ٢٨

للنبي ﷺ : إن أبى مات ولم يوص ، أينفعه إن تصدقت عنه ؟ قال : نعم » وفي سنن الدارقطنى : أن رجلا سأله النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن لى أبوبين وكنت أبراهم حال حياتهما ، فكيف بالبر بعد موتهما ؟ فقال ﷺ : « إن من البر بهما أن تصلى لهما مع صلاتك ، وأن تصوم لهما مع صيامك ، وأن تتصدق لهما مع صدقتك » .

والأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل إلى الميت ، وكذلك العادات المالية كالعتق وإنما تنازعوا في العبادات البدنية : كالصلاوة والصيام والقراءة ، ومع هذا ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنه « أن امرأة قالت : يا رسول الله ﷺ إن أمي ماتت وعليها صيام نذر ، فأصوم عنها ؟ قال : أرأيت إن كان على أمك دين فقضيته ، أكان ذلك يؤدى عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك » وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن بريدة بن حبيب عن أبيه « أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفيجزيء أن أصوم عنها ؟ قال : نعم » فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة في أنه يصوم عن الميت ما نذر ، وأنه شبه ذلك بقضاء الدين ، والأئمة تنازعوا في ذلك ، ولم يخالف هذه الأحاديث الصحيحة من بلغته ، وإنما خالفها من لم تبلغه .. وأما الحج فيجزء عند عامتهم فيه إلا اختلاف شاذ<sup>(١)</sup> .

وفي الصحيحين عن ابن عباس « أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، فأباح عنها ؟ فقال : حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قضيتها عنها ؟ أقضوا الله أحق بالوفاء » وفي رواية البخاري « إن أختي نذرت أن تحج ... » فال الحديث برواياته وغيره كثير أمر بحج الفرض - كما في رواية - عن الميت كما أمر بالصوم ، وشبه النبي ﷺ

(١) تعليق المؤلف .

ذلك بالدين الذى يجب قضاؤه . فعلم من كل هذا أن ذلك لا ينافي قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » وحديث « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة . . . » بل هذا حق وهذا أحق ، أما الحديث فإنه قال : « انقطع عمله إلا من ثلاثة صدقة جارية أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعوه له » فذكر الولد ودعاؤه له خاصين ، لأن الولد من كسبه كما قال « ما أعني عنه ماله وما كسب »<sup>(١)</sup> ، قالوا : إنه ولده ، وكما قال النبي ﷺ « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » فلما كان هو الساعي في وجود الولد كان عمله من كسبه بخلاف الأخ والعم والأب ونحوهم ، فإنه ينتفع أيضاً بدعائهم ، بل ينتفع كذلك بدعاء الأجانب للآيات السابقة ، ومنها ». ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا<sup>(٢)</sup> منها « ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب »<sup>(٣)</sup> ، لكن ليس ذلك من عمله ، والنبي ﷺ قال « انقطع عمله إلا من ثلاثة . . . » ولكنه لم يقل : إنه لم ينتفع بعمل غيره ، فإذا دعا له كان هذا من عمله الذي لم ينقطع ، وإذا دعا له غيره لم يكن من عمله لكنه ينتفع به .

وأما الآية فلنناس عنها أجوبة متعددة ، كما قيل : إنها تختص بشرع من قبلنا ، وقيل : إنها مخصوصة ، وقيل : إنها منسوخة ، وقيل : إنها تتال السعي مباشرة وسببا ، والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه ولا يحتاج إلى شيء من ذلك ، بل ظاهر الآية حق لا يخالف نصه النصوص ، فإنه قال : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » وهذا حق ، فإنه إنما يستحق سعيه ، فهو الذي يملكه ويستحققه ، كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو ، وأما سعي غيره فهو حق ، وملك لذلك الغير لا له ، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره ، كما ينتفع الرجل بكسب

(١) سورة المسد : الآية ٢ .

(٢) سورة غافر : الآية ٧ .

(٣) سورة إبراهيم : الآية ٤١

غيره، فمن صلی على جنازة فله قيراط ، فيثاب المصلى على سعيه الذي هو صلاتة ، والميت أيضاً يرحم بصلة الحى عليه ، كما قال : « ما من مسلم يموت فيصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا مائة ، ويروى أربعين ، ويزور ثلاثة صفوف ، ويشفعون فيه إلا شفعوا فيه - أو قال إلا غفر له - » فالله تعالى يثيب هذا الساعى على سعيه الذى هو له ، ويرحم ذلك الميت بسعى هذا الحى لدعائه له ، وصدقته عنه وصيامه عنه ، وحجه عنه .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من رجل يدعو لأنبياءه دعوة إلا وكل الله به ملكا ، كلما دعا لأنبياءه دعوة قال الملك الموكلا له : آمين ، ولكل بمثله » فهذا من السعى الذي ينفع به المؤمن أخاه يثيب الله هذا ، ويرحم هذا « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى<sup>(١)</sup> » وليس كل ما يتتفع به الميت أو الحى أو يرحم به يكون من سعيه بل أطفال المسلمين يدخلون الجنة مع آبائهم بلا سعى ، فالذى لم يجز إلا به أخص من كل انتفاع ، لثلا يطلب الإنسان الثواب على غير عمله ، وهو كالذين يوفيه الإنسان عن غيره ، فتبرأ ذمته ، لكن ليس له ما وفي به الدين وينبغى أن يكون هو الموفى له<sup>(٢)</sup> .

يعنى أنه لا ينظر وفاء غيره له ، بل يكون هو الموفى لدینه ، لكن هذا لا يمنع أنه من الممكن أن يقوم الغير بالوفاء بنفس راضية ، ولهذا الغير الذى وفي ثواب على فعله هذا لأنه صدقة ، وفي نفس الوقت يكون الوفاء قد تحقق وسقط الدين عن المدين ، فكذلك الأعمال الصالحة لا ينتظر المسلم أن يوفيها غيرها عنه ، فالصلبة يؤديها عن نفسه ولا عذر له ، ولا صوم يؤديه عن نفسه إلا إذا مات وعليه صيام لأنه أفتر لعذر قبل موته ، فيجوز أن يؤديه عنه وليه ، وكذلك الأجنبى كما يجوز الإطعام عنه من ماله ومن غير ماله إن وجد المبرع لذلك ، ونفس الكلام يقال

(١) سورة النجم : الآية ٣٩

(٢) الفتوى جـ ٢٤ ص ٣٠٦

في الحج ، أما الزكاة فيجب أن يؤديها ، فلو مات وعليه زكاة أديت من ماله قبل تقسيم التركة والصدقة - أي صدقة التطوع - يجوز أن يفعلها ولده من مال المتوفى أو من مال الإبن ، ويجوز ذلك أيضاً للأجنبي - وأما الآية «**وَأَن لِّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**» لم تقل : إن الميت لا ينتفع يعمل غيره له ، وخصوصاً الميت بعمل هذا الأجنبي له وللأجنبي الشواب ، وللميت الرحمة ، للآيات التي سبقت كما أن الأجنبي إذا عمل خيراً فهو حق له ، وله أن يهبه لمن شاء من الأموات ، وليس في الآية ما ينافي ذلك ، فالميت ينتفع بعمل غيره له<sup>(١)</sup> .

### **قراءة القرآن على الميت :**

وسئل : عن القراءة للميت هل تصل إليه أم لا ؟ والأجرة على ذلك ، وطعام أهل الميت من هو مستحق وغير ذلك ، والقراءة على القبر والصدقة عن الميت والمساجد في القبور .

وأجاب : أما الصدقة عن الميت فإنه ينتفع بها بالاتفاق ، وكذلك ينفعه الحج عنه والأضحية عنه والعتق عنه والدعاء والاستغفار له ، وأما الصيام عنه وصلة التطوع عنه ، وقراءة القرآن عنه ، فهذا فيه قولان . أحدهما : ينتفع به ، وهو مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرهما ، وبعض أصحاب الشافعى وغيرهم .

والثانى : لا تصل إليه ، وهو المشهور في مذهب مالك والشافعى - والأول أرجح لما سبق - وأما الاستئجار لنفس القراءة والإهداء ، فلا يصح ذلك فإن العلماء إنما تنازعوا في جوازأخذ الأجرة على تعلم القرآن والأذان والإمامنة والحج عن الغير ، لأن المستأجر يستوفي المنفعة ، فقيل : يصح لذلك ، وقيل : لا يجوز لأن هذه الأعمال يختص فاعلها أن يكون من أهل القربة فإنها إنما تصح من المسلم دون الكافر ، فلا يجوز إيقاعها إلا على وجه التقرب إلى الله تعالى ، وقيل : يجوزأخذ الأجرة عليها للفقير دون الغنى .

( ١ ) تعليق من المؤلف .

وأما صنعة أهل الميت طعاماً يدعون الناس إليه فهذا غير مشروع وإنما هو بدعة ، بل قد قال جرير بن عبد الله كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ، وصنعتهم الطعام للناس من النياحة وإنما المستحب إذا مات الميت أن يصنع الغير لهم طعاماً حتى يتقووا من جهة ، ولا شغالهم بعثتهم من جهة أخرى ، ويبلغ صانعوا هذا الطعام عليهم حتى يأكلوا ، لأن يعدوا هم طعاماً لغيرهم - لقول الرسول ﷺ لما جاء نعى عصر ابن أبي طالب « اصنعوا لآل عصر طعاماً ، فقد أثأتم ما يشغلهم » وأما القراءة الدائمة على القبور ، فلم تكن معروفة عند السلف ، وقد تنازع العلماء في القراءة على القبر ، فكرهها أبو حنيفة ومالك وأحمد في أكثر الروايات عنه ، ورخص فيها في الرواية المتأخرة لما بلغه أن عبد الله ابن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة وخواتيمها - ورخص فيها الشافعى أيضاً - هذا وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة ، وهذا إنما كان عند الدفن ، فاما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك ، فالقراءة الراقبة بعد الدفن لا أصل لها<sup>(١)</sup> .

أما بناء المساجد على القبور فالجمهور ينہون عنه لما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وقد اتفق أئمة المسلمين على أن الصلاة في هذه المساجد ، وتسمى المشاهد ليس مأموراً به ، لا أمر بإجبار ولا أمر استحباب ، وليس في الصلاة فيها فضيلة على سائر البقاع ، بل الصلاة فيها منهي عنها تحريم ، ولا يجوز التذر للمشاهد التي على القبور : لازيت ولا دراهم ولا شمع ولا غير ذلك ، ومن نذر ذلك فقد نذر معصية ، ولا يجوز له الوفاء بما نذر لما في الصحيح أن النبي ﷺ قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » ، وهل تلزمه كفارة يمین ؟ قوله أصحهما لا تجتب ، لكن عليه الاستغفار ، ولو تصدق بهذا النذر الذي نذره للمشاهد على من يستحق

---

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٢١٤.

ذلك من فقراء المسلمين الذين يستعينون بذلك على طاعة الله ورسوله ، فقد أحسن ، وأجره على الله . . . وأما التمسح بالقبر أو الصلاة عنده أو قصده لأجل الدعاء عنده ، معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ، أو النذر له ونحو ذلك فليس هذا في دين المسلمين ، وهو من البدع القبيحة ، ومن قرأ القرآن الكريم أو شيئاً منه فله أن يهدي ثوابه لوالديه ، ولموته المسلمين ، وله ثواب القراءة في القول الراجح<sup>(١)</sup> .

## المشروع في زيارة القبور :

وسئل : عن المشروع في زيارة القبور ؟

فأجاب : أما زيارة القبور فعلى وجهين : شرعية ، وبدعية ، فالشرعية كالصلاحة على الجنائز ، والمراد بها الدعاء للميت ، وقد كان الرسول ﷺ يزور أهل البقيع وشهداء أحد ، ويعلم أصحابه أن يقولوا « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنما إن شاء الله بكم لا حقون ، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكل العافية ، اللهم لا تخربنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم » وأما الزيارة البدعية ، فهي زيارة أهل الشرك من جنس زيارة النصارى الذين يقصدون دعاء الميت والاستعانة به وطلب الحاجة عنده ، فيصلون عند قبره ، ويدعون به ، فهذا ونحوه لم يفعله أحد من الصحابة ولا أمر به الرسول ﷺ وفي الصحيح أنه قال في مرض موته « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحدرون ما فعلوا . . . » وكذلك إذا قال المسلم : أسألك بحق فلان وفلان ، فإنه من البدع المستحدثة لكن يجوز السلام على الموتى ، فقد كان ابن عمر إذا دخل المسجد يقول : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبياً بكر ، السلام عليك يا أباً إيه ، ثم يتصرف ، وليس لأحد أن يسأل الله بمخلوق ، لا النبي ولا الملائكة ، ولا غيرهم وقد أصاب المسلمين جدب وشدة ، وكانوا يدعون الله ويستسقون ويدعون على الأعداء ويستنصرون ويتوسلون بدعا

---

(١) المؤلف .

الصالحين كما قال الرسول ﷺ « وهل تنترون وترزقون إلا بضعفائكم، بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم » ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر الرسول ولا صالح ولا الصلاة عنده ولا طلب الحاجات منه ، ولا الإقسام على الله به مثل أن يقول القائل : أسائلك بحق فلان وفلان ، كما ذكرنا<sup>(١)</sup> .

فإجابة الداعي ، وتفريح الكربات ، وقضاء الحاجات ، الله سبحانه وتعالى وحده لا يشركه فيه أحد ، وفي الصحيح أنه ﷺ قال « يا فاطمة بنت محمد ، لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا عباس عم رسول الله ﷺ لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا صفية عممة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً سلوني من مالي ما شئتم » فإذا كان الرسول ﷺ وهو إمام الخلق قال ذلك لعشيرته الأقربين ، فهل هناك من هو أفضل منه حتى يكون وسيلة إلى الله تعالى ، سل أنت أيها المؤمن ربك وسيستجيب لك لعملك الصالح<sup>(٢)</sup> .

## هل يشعر الأموات بالأحياء ؟

وسئل : عن الأحياء إذا زاروا الأموات ، هل يعلمون بزيارتهم ؟ وهل يعلمون بالموتى إذا مات من قرابتهم ، أو غيره ؟

فأجاب : نعم ، فقد جاءت الآثار بتلقيهم وتساؤلهم وعرض أعمال الأحياء على الأموات ، كما روى ابن المبارك عن أبي أيوب الأنصارى قال : « إذا قبضت نفس المؤمن تلقاها الرحمة من عباد الله كما يتلقون البشير في الدنيا ، فيقبلون عليه ويسألونه ، فيقول بعضهم البعض : انظروا أخاكم يستريح ، فإنه كان في كرب شديد قال : فتصلون عليه ويسألونه ما فعل فلان ما فعلت فلانة ، هل تزوجت » الحديث .

وأما علم الميت بالحى إذا زاره ، وسلم عليه ، ففى حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن

(١) المؤلف .

(٢) الفتوى ج ٢٤ ص ٣٣٦

الذى كان يعرفه فى الدنيا فيسلم عليه ، إلا عرفه ورد عليه السلام » ..  
وأما ما أخبر الله به من حياة الشهيد ورزرقه ، وما جاء فى الحديث  
الصحيح من دخول أرواحهم الجنة ، فذهب البعض إلى أن ذلك مختص  
بهم دون الصديقين وغيرهم ، وال الصحيح الذى عليه الأئمة وجماهير أهل  
السنة : أن الحياة والرزق ودخول الأرواح الجنة ، ليس مختصاً بالشهيد ،  
كما دلت على ذلك النصوص الثابتة ، ويختص الشهيد بالذكر لكون  
الطاغي يظن أنه يموت ، فينكل عن الجهاد ، فأنا أخبر بذلك ليزول المانع من  
الإقدام على الجهاد والشهادة .

كما نهى عن قتل الأولاد خشية الإملأاق ، لأنه هو الواقع ، وإن  
كان قتلهم لا يجوز مع عدم خشية الإملأاق<sup>(١)</sup> .

وسئل : ما الفرق بين الشفاعة من الرسول ومن الأولياء ؟

فأجاب : الشفاعة الثابتة للرسول ﷺ هي التي سوف تحصل منه يوم  
القيمة ، وذلك إذا جاء الناس إلى آدم ثم نوح ثم إبراهيم ثم موسى ثم  
عيسى ثم يأتيونه عليه السلام قال « فاذهب إلى ربى فإذا رأيت ربى  
خررت ساجدا له فأحمد ربى بمحامد يلقيها على ، لا أحسنها الآن ،  
فيقول : أى محمد ارفع رأسك وقل : يسمع ، وسل تعط ، واسفع  
تشفع » فهو يأتي ربى سبحانه ، فيبدأ بالسجود والثناء عليه ، فإذا أذن له  
في الشفاعة شفع بأبى أنت وأمى ﷺ .

أما الشفاعة التي نفها القرآن كما عليه المشركون والنصارى ومن  
شابههم من هذه الأمة ، فينفيها أهل العلم والإيمان ، مثل أنهم يطلبون  
من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم ويقولون : إنهم  
إذا أرادوا ذلك قضوها ، ويقولون : إنهم عند الله كخواص الملوك عند  
الملوك يشفعون الله تعالى بمنزلة شركاء الملك ، وبمنزلة أولاده ، والله  
تعالى قد نزع نفسه المقدسة عن ذلك ، كما قال سبحانه : « وقل الحمد  
لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولى  
من الذل وكبره تكبيرا »<sup>(٢)</sup> ولهذا قال ﷺ : « لا تطرونى كما أطرت

( ١ ) الفتوى ج ٢٤ ص ٣٣١ ( ٢ ) سورة الإسراء : الآية ١١١

النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله <sup>(١)</sup> لهذا كان لابد من التفرقة بين شفاعة الرسول في الآخرة ، وبين شفاعة الأنبياء والصالحين في الدنيا .

### الميت هل يسمع كلام زائره ؟ :

وسائل : هل الميت يسمع كلام زائره ويرى شخصه ؟ وهل تعاد روحه إلى جسده في ذلك الوقت ؟ أم تكون ترفرف على قبره في هذا الوقت وغيره ؟ وهل تجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه ، الذين ماتوا قبله ؟ وهل تقل روحه إلى جسده في ذلك الوقت ؟ وهل يتأنذى بكاء أهله عليه ؟

فأجاب : نعم يسمع الميت في الجملة كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال « يسمع خلق نعالهم حين يولون عنه » أى حين يتذكرهونه بعد الانتهاء من دفنه ، وثبت عن النبي ﷺ « أنه ترك قتلى بدر ثلاثة ، ثم أتاهم ، فقال : يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف ، يا عتبة بن ربيعة ، يا شيبة بن ربيعة ، هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا ؟ فإنني وجدت ما وعدني ربى حقا » فسمع عمر رضي الله عنه ذلك فقال : يا رسول الله كيف يسمعون ؟ وأئن يجيرون وقد جيفوا » ، ثم أمر بهم فسحبوا في قليب بدر ، وروى أنه ﷺ قال « ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد عليه روحه حتى يرد عليه السلام » .

وفي السنن عنه أنه قال : « أكثروا من الصلاة على يوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، فإن صلاتكم معروضة على ، فقالوا : يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ؟ – أى مت وصرت رميما –

---

( ١ ) الفتاوى جـ ٢٤ ص ٣٤٢

فقال : إن الله تعالى حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء » وفي السنن أيضاً أنه قال : « إن الله وكل بقبرى ملائكة يبلغونى عن أمتي السلام » .

فهذه النصوص وأمثالها تبين أن الميت يسمع في الجملة كلام الحى ، ولا يجب أن يكون يسمع له دائمًا ، فقد يسمع في حال ، كما قد يعرض للحى فإنه قد يسمع أحيانا خطاب من يخاطبه ، وقد لا يسمع لعارض يعرض له ، وهذا السمع سمع إدراك ليس يترتب عليه جزاء ولا هو السمع المنفي بقوله : « إنك لا تسمع الموتى » فإن المراد بذلك سمع القبول والامتثال ، فإن الله تعالى جعل الكافر كالميت الذي لا يستجيب لمن دعاه ، وكالبهائم التي تسمع الصوت ، ولا تفقه المعنى ، فالميت وإن سمع الكلام وفقه المعنى فإنه لا يمكنه إجابة الداعي ، ولا امتثال ما أمر به ونهى عنه ، فلا ينتفع بالأمر والنهى ، وكذلك الكافر لا ينتفع بالأمر والنهى وإن سمع الخطاب وفهم المعنى ، كما قال تعالى : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم »<sup>(١)</sup> .

وأما رؤية الميت : فقد روى في ذلك آثار عن عائشة وغيرها ، أى أنه يرى زائره ، وأما قول القائل : هل تعداد روحه إلى بدنـه في هذا الوقت ، أم تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت وغيره ؟ فإن روحه تعداد إلى البدن في ذلك الوقت ، كما جاء في الحديث - وقد سبق - وتعداد أيضاً في غير ذلك ، وأرواح المؤمنين في الجنة كما في الحديث الذي رواه مالك والشافعى وغيرهما « أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى العرش يوم يبعثه » وفي لفظ « ثم تأوى إلى قناديل معلقة بالعرش » ومع ذلك فتتصل بالبدن متى شاء الله ، وذلك في اللحظة بمنزلة نزول الملك وظهور الشعاع في الأرض وانتباـه النائم .

---

(١) سورة الأنفال : الآية ٢٣ ، وانظر الفتاوى جـ ٢٤ ص ٣٦٢

وهذا جاء في عدة آثار ، أن الأرواح تكون في أفنية القبور ، قال مجاهد : الأرواح تكون على أفنية القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارقه فهذا يكون أحيانا ، وقال مالك بن أنس : بلغنى أن الأرواح مرسلة ، تذهب حيث شاءت .

وأما القراءة والصدقة وغيرهما من أعمال البر فقد سبق أن العلماء اتفقوا على أن ثواب العبادات المالية كالصدقة والعتق يصل كما يصل إليه الدعاء والاستغفار والصلة عليه في الجنازة ، والدعاء عند قبره وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية كالصوم ، وصلة النفل ، وقراءة القرآن ، وال الصحيح أن هذا كله يصل ، وقد سبق ، وأما احتجاج بعضهم بقول الله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » فيرد عليه بأنه قد ثبت بالسنة المتواترة والإجماع أنه يصلى عليه ويدعوه ويستغفر له ، وهذا من سعي غيره ، وأفضل الأجرية في ذلك أن الله تعالى لم يقل : إن الإنسان لا ينتفع إلا بسمى نفسه ، وإنما قال : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » فهو لا يملك إلا سعيه ، وأما سعي غيره فهو لهذا الغير ، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ، ونفع نفسه فبالغير ونفع غيره هو كذلك للغير ، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز ، فكذلك إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك ، كما ينفعه بدعائه له ، والصدقة عنه ، وهو ينتفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم سواء كان من أقاربه أو غيرهم كما ينتفع بصلة المصلين عليه - للجنازة - ودعائهم له عند قبره ، وهل يجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه ؟ والجواب هو ما ورد في الصحيح عن النبي ﷺ : « إن الميت إذا عرج بروحه تلقته الأرواح يسألونه عن الأحياء ، فيقول بعضهم لبعض : دعوه حتى يستريح ، فيقولون له ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يقدم عليكم ؟ فيقولون : لا فيقولون ذهب به إلى الهاوية » ولما كانت أعمال الأحياء تعرض على الموتى كان أبو الدرداء يقول « اللهم إني أعوذ بك أن أعمل عملا أحزى به عند عبد الله بن رواحة » لأن أبو الدرداء كان

حيًا فهذا اجتماعهم عند قدمه يسألونه فيجيئهم .

وأما استقرارهم فيحسب منازلهم عند الله فمن كان من المقربين كانت منزلته أعلى من منزلة من كان من أصحاب اليمين ، لكن الأعلى ينزل إلى الأسفل ، والأسفل لا يصعد إلى الأعلى ، فيجتمعون إذا شاء الله كما يجتمعون في الدنيا مع تفاوت منازلهم ويتراءون ، وقد يجتمع الأرواح مع تباعد المدافن ، وقد تفترق مع تقاربها ، فقد يكون الرجال جالسين أو نائمين في موضع واحد ، وروح هذا في النار - لأنه كافر أو عاص - وروح ذلك في الجنة - لأنه مؤمن - وقلب هذا يعذب ، وقلب ذلك ينعم ، وليس بين الروحين اتصال رغم تقارب المدافن ، فالأرواح كما قال ﷺ « جنود مجندة » ، فما تعارف منها اختلف وما تناكر منها اختلف » <sup>(١)</sup> .

وهل يؤذيه البكاء عليه ؟ في ذلك خلاف وال الصحيح أنه يتأنى بالبكاء عليه لحديث « إن الميت ليذب بيكته أهله عليه » وفي لفظ « من ينح عليه يذب بما نوح عليه » وفي الحديث الصحيح أن عبد الله ابن رواحة لما أغمى عليه جعلت أخته تدب ، وتقول : واعضدها ، وانصراه ، فلما أفاق قال : ما قلت لي شيئا إلا قيل لي ، كذلك أنت ؟

وقد أنكر ذلك بعض السلف والخلف واعتقدوا أن ذلك من باب تعذيب الإنسان بذنب غيره ، فهو مخالف لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزرة أخرى » <sup>(٢)</sup> وتنوعت طرقهم في تلك الأحاديث ، فمنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عادتهم فيذب على ترك النهى عن المنكر ، ويعلق ابن تيمية على هذه الأقوال بأنها ضعيفة جداً .

والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي موسى الأشعري وغيرهم بمثل هذا ، وعائشة

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٣٦٥

(٢) سورة الإسراء : الآية ١٥

أم المؤمنين رضي الله عنها ، لها مثل نظائر ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهد لاعتقادها بطلان معناه ، ولا يكون الأمر كذلك ، ومن تدبر الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذى يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا إلا كان مخطئاً .

وقد روت عائشة عن النبي ﷺ قوله « إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه » وفي رواية « إنهم يكونون عليه وإنه ليعذب في قبره ». إلى أن قال ابن تيمية والمقصود أن الله لا يعذب أحداً في الآخرة إلا بذنبه ، وأنه لا تزر وزرة وزر أخرى ، وقوله « الميت يعذب ببكاء أهله عليه » ليس فيه أن النائحة لا تتعاقب بل تعاقب على النياحة ، كما في الحديث الصحيح « إن النائحة إذا لم تتب قبل موتها تلبس يوم القيمة درعاً من جرب وسريراً من قطran » فلا يحمل عمن ينوح وزره أحد .

وأما تعذيب الميت فهو لم يقل : إن الميت يعاقب ببكاء أهله عليه ، بل قال « يعذب » والعذاب أعم من العقاب ، فالعذاب هو الألم ، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقابه على ذلك السبب ، فإنه النبي ﷺ قال : « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم طعامه وشرابه » فسمى السفر عذاباً وليس هو عقاباً على ذنب .

والإنسان يعذب بالأمور المكرورة التي يشعر بها مثل الأصوات الهائلة ، والأرواح الخبيثة ، والصور القبيحة ، فهو يتزدب بسماع هذا ، وشم هذا ، ورؤيه هذا ، ولم يكن ذلك عملاً له عوقب عليه ، فكيف ينكر أن يعذب الميت بالنياحة ، وإن لم تكن النياحة عملاً له يعاقب عليه ؟ . وما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيمة من الألم الذي هو عذاب ، فإن ذلك يكفر الله به خطایاه ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ، ولا هم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكلها ، إلا كفر الله بها من خطایاه »<sup>(١)</sup> .

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٣٧٥

ولا شك في أن الميت في قبره يعذب بكلام بعض الناس ، ويتألم برؤيه بعضهم ويسمع كلامه لكن قد يكون في الميت من قوة الكرامة ما يدفع عنه من العذاب ، كما يكون في بعض الناس من القوة ما يدفع ضرر الأصوات الهايئة والأرواح الخبيثة ، لكن ليس كل الناس هكذا ، بل القليل منهم هكذا ، والكثير يتذمّر بمعنى يتآلم لا أنه يعاقب في قبره على ذلك : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » لكنه لم يكن يريده ، والبكاء في حد ذاته جائز ، والممنوع النياحة من الأحياء ، فإن بكى أحد جاز بل يستحب البكاء بدون صراخ ولا لطم ولا نياحة ، ولا شق ثوب ، لأن الرسول ﷺ بكى على ولده إبراهيم ، وقال حين عرف أن الكفار تكلموا في ذلك « إن العين لتدمّع والقلب ليحزن ، وإننا لفراقك يا إبراهيم لمحزونون » ، أما غير البكاء فيما حوسّب عليه من فعله ، لقوله ﷺ « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » لكن الميت لا يعاقب بذلك ، بل يعذب ويتألم ، وما كان يريد ذلك .

### هل يتكلم الميت ؟

وسئل رحمة الله : هل يتكلم الميت في قبره ؟

فأجاب : نعم ، يتكلم وقد يسمع أيضاً من كلمه ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال « إنهم ليسمعون قرع نعالهم » في قبره فيقال له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيثبت الله المؤمن بالقول الثابت ، فيقول ربى الله والإسلام ديني ومحمد ﷺنبي ، ويقال له : ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول المؤمن : هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه » وهذا تأويل قوله تعالى : « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة »<sup>(١)</sup> وقد صح عن النبي ﷺ أنها نزلت في عذاب القبر<sup>(٢)</sup> ، لأن القبر إما روضة من رياض الجنة ، وإما حفرة من حفر

(١) سورة إبراهيم : الآية ٢٧

(٢) الفتاوى ج ٢٤ ص ٣٧٩

النار ، والآثار في هذا كثيرة ، وقد سبق بعضها سوى ما ذكرناه الآن فالمليت قد يتكلم وقد يسمع ، لكن ليس في جميع الأحوال .

### البكاء على الميت :

وسئل : عن بكاء الأم والإخوة على الميت ، هل فيه بأس على الميت ؟

فأجاب : أما دمع العين ، وحزن القلب ، فلا إثم عليه ، لكن الندب والنياحة منهى عنه ، وسبق نحو هذا<sup>(١)</sup> .

### التعزية في الميت :

وسئل : عما يتعلق بالتعزية

فأجاب : التعزية مستحبة ففي الترمذى عن النبي ﷺ قال : « من عزى مصاباً فله مثل أجره » ، وأما قول القائل : ما نقص من عمره زاد في عمرك ، فغير مستحب بل المستحب أن يدعو له بما ينفع ، مثل أن يقول : أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وأما نقص البركة ، والصواب أنه يحصل نقص وزيادة عما كتب في صحف الملائكة وأما علم الله القديم فلا يتغير .

وأما اللوح المحفوظ ، فهل يغير ما فيه ؟ على قولين وأما صنعته الطعام لأهل الميت - فمستحبة - كما قال « ﷺ اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أثأهم ما يشغلهم » لكن إنما يطيب إذا كان بطيب نفس المهدى ، وكان على سبيل المعاوضة مثل أن يكون مكافأة على معروفه مثله ، فإن علم أحد أن هذا الطعام ليس مباحاً<sup>(٢)</sup> - بأن جاء من حرام كسرقته ، أو سرقة المال الذي اشتري به ، أو لأن الغالب في المهدى أنه يجمع ماله من حرام فلا يأكل منه من علم ذلك - وإن اشتبه أمره - بأن حدث شك فيه لسبب مما سبق - فلا بأس بتناول القليل منه إذا كان فيه

(١) الفتوى ج ٢٤ ص ٣٧٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٨١

مصلحة راجحة ، مثل تأليف القلوب ، وزيادة التعاون على الخير ونحو ذلك وإذا حدث مكروه لمن أتى بالطعام رد إليه أهل الميت بمثل ما جاءه ، وإن كان أفضل .

## النواح على القبر :

وسئل : عمن يقرأ القرآن وينوح على القبر ويدرك شيئاً لا يليق ؟  
فأجاب : النياحة محرمة على الرجال والنساء عند الأئمة المعروفين ، وقد ثبت في الصحيح « أن النائحة إذا لم تتب قبل موتها فإنها تلبس يوم القيمة درعاً من جرب وسراباً من قطران » وفي السنن عنه عليه السلام « أنه عن النائحة المستحقة » .

وفي الصحيح عنه قال « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » .

ويجب نصح الذين ينوحون عند القبور ، وإلا عوقبوا بما يزجرهم ، لا سيما النوح للنساء عند القبور فإن ذلك من المعاصي التي يكرهها الله ورسوله من الجزع والندب والنياحة وإيذاء الميت وفتنه الحى ، وترك ما أمر الله ورسوله به من الصبر والاحتساب<sup>(١)</sup> ، وخاصة في زمننا الذي انتشرت فيه هذه الظاهرة الممقوطة حيث إن الكثير من النساء خاصة يقمن بذلك ، ويجب منعهن من هذا العمل الذي يؤذى الميت ، وقد يفتن الحى .

وهذا بخلاف البكاء الهادئ من غير نواح ولا شق ثوب ولا لطم ، فإنه جائز بل مستحب لأنه يزيل الحزن حتى لا يتاثر عصبياً إذا لم يبك على الميت ، كما حدث من بعض الناس الذين أصيبوا بخلل في العقل ، بسبب الصدمة بالموت ، وعدم البكاء ، لأنهم اعتبروا أن هذا عيب ، لا يليق بالرجال ، والحقيقة عكس ذلك ، فقد بكى رسول الله عليه السلام حينما مات ولده إبراهيم ، ولما تكلم الكفار عن ذلك قال : « إن العين لتدمع ،

(١) الفتاوى ج ٢٤ ص ٣٨٢

والقلب ليحزن ، وإنما لفراقك يا إبراهيم لحزنون » فالحزن لا يأس به ، والبكاء كذلك ، وقد يستحب إذا كان تفريجا لأقارب الميت ، لكن بدون شق ثوب ولا لطم خد ، ولا صرخ كما ذكرنا ، فقد كانت امرأة تبكي صارخة عند قبر ابنتها ، فلما رأها الرسول ﷺ قال لها « أتفى الله واصبرى » فقالت له : إنك لم تصب بمصيبيتي ، فتركها الرسول ﷺ فلما أخبروها بأنه الرسول ، أسرعت إليه معتذرة عن قولها له ، وإنها لم تعرفه قال لها « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » فمن مات له ميت ، كان عليه أن يصبر وأن يحتسب ذلك عند الله تعالى ، الذي لا تضيع عنده الودائع وله الثواب على هذا الصبر والبكاء لا ينافي الصبر<sup>(١)</sup> .

فغسل الميت وتكتيفيه والصلاحة عليه وحمله ودفنه من فروض الكفاية ، وزيارة الميت مستحبة ، والتعزية لأهله مستحبة ، وينتفع الميت بعمل الحى ، إذا وهب الحى له ذلك ، وتكون في الحج عنه والصدقة عنه ، والصوم عنه ، وقراءة الميت له ، وغير ذلك من الأعمال النافعة ، عدا الصلاة المفروضة فلا تؤدى عنه وقيل : الصوم المفروض ، ويحوز البكاء عليه بدون صرخ ولا لطم ولا شق ثوب<sup>(٢)</sup> .

---

(١) تعليق المؤلف .

(٢) انظر في باب الصلاة ، أبواب الصلاة في المراجع الآتية :

- ١ - حاشية ابن عابدين
- ٢ - حاشية الدسوقي .
- ٤ - كشاف القناع للبهوتى .
- ٣ - حاشية الباجورى على ابن قاسم
- ٥ - فقه السنة .

## الباب الرابع الزَّكَاة

الزَّكَاة لغة : النماء ، وشرعًا : حق واجب في مال خاص لفئة معينة في وقت مخصوص وتحب الزَّكَاة في البهائم السائمة - التي تأكل مجانا - أو معظم أكلها بالجان - وكذلك في الخارج من الأرض ، والأثمان ، وعروض التجارة .

### شروطها خمسة :

- ١ - الحرية فلا تجب على العبيد .
- ٢ - الإسلام فلا تجب على الكافر .
- ٣ - ملك النصاب .
- ٤ - استقرار الملك .
- ٥ - مضي الحول .

لقول عائشة عن النبي ﷺ « لا زَكَاة في مال حتى يحول عليه الحول » رواه ابن ماجه .

والعبرة بالحول كله من أوله لآخره ، فإن نقص أثناءه فلا زَكَاة ، وإذا كُمِلَ استؤنف حول جديد من تاريخ تمام النصاب ، ومن كان له دين على مقرّ به انضم للنصاب ، فإن تأخر كثيراً ، فلا يحتسب إلا من تاريخ قبضه - في القول الأصح - والصغير والمجنون إن كان لكل منهما مال ، وجب إخراج الزَّكَاة إذا توفرت الشروط الخمسة ، والمسئول عن الزَّكَاة هو الولي ، أو الوصي ، ومن عليه دين خصم من النصاب .

### زَكَاة بَهِيمَة الْأَنْعَام :

وهي الإبل والبقر والجاموس والماعز وفي الإبل تجب في خمس وعشرين بنت مخاض ، وهي ما لها سنة . وفي ست وثلاثين بنت لبون ، لها سنتان ، وفي ست وأربعين حقة لها ثلاثة سنوات ، وفي إحدى وستين جذعة ، ولها أربع سنوات ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان فإن زادت عن مائة وعشرين وواحدة فثلاث بنات

لبون ، ويمكن التبديل بالذكور ، وفي خمس من الإبل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وزكاة البقر وكذلك الجاموس في كل ثلاثين تبيع أو تبيعة ، لكل منها سنة ، وفي أربعين مسنة ، لها ستة .

### وفي زكاة الغنم :

وكذلك الماعز يجب في أربعين شاة أو ماعز ، وفي مائة واحدى وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم إن زادت ، ففي كل مائة شاة على أن تكون البهائم سائمة تأكل مجاناً أو معظم أكلها بالمجان ، والشركة في البهائم يجعل المالين أو الأموال ، كمالاً واحداً ، إذا احتلطا اختلاطاً تاماً .

### وزكاة الحبوب والثمار :

يجب في القول الراجح في كل ما يقال ويدخر ، وبأكله الآدميون كالعدس والتمر والذرة والقمح والشعير والزبيب ونحو ذلك ، على أن يبلغ النصاب ، وهو خمس وسبعين كيلة في القول الراجح ، وقيل : إنه خمسون كيلة ، ويجب العشر إن كانت الحبوب تسقى بالراحة ، من المطر والأنهار ، ونصف العشر إن كانت تسقى بجهود مالي أو بدني كالساقية والماكينة ، والشادوف ونحو ذلك ، والزكاة على المستأجر والزارع لا المالك .

### وتجب الزكاة :

في الذهب إن بلغ عشرين مثقالاً ، أى ديناراً لأن المثقال هو الدينار ، ويساوي ١١,٨٧٥ جنيهاً من الذهب ، أما غير الجنيهات فإنه يقدر بتسعه وثمانين جراماً عيار ٢١ ، على أساس أن الدينار يساوي ٤٥ جراماً ، نضربه في عشرين يكون المجموع ما ذكرناه ، وقيل : إنه يساوي ٤٥ جراماً نضربه في عشرين يكون المجموع ٨٥ جراماً ، وهذا أرجح لمصلحة الفقير من جهة ، وللاح提اط من جهة أخرى وفيه ربع العشر ٢,٥ % والفضة نصابها يبدأ من مائتي درهم وفيها ربع العشر أيضاً ،

والذهب الذى تجب فيه الزكاة هو إذا كان للتجارة أو لبسه الرجل لأن حرام عليه ، أما النساء ، فقيل : لا تجب الزكاة عليهم فى الحال المباح وقيل تجب إذا بلغ نصابا ، والراجح ، أن الزكاة تجب على المرأة إذا لبست أكثر من مثيلاتها ، أو كان مدخرا ، أما الملبوس العادى ، كمثيلاتها ، وكذلك المعد للبس فلا زكاة فيه أما الزيادة عن مثيلاتها أو الأدخار ، فإن الزكاة تجب في الزيادة فقط لا في الكل .

### **تقدير الزكاة بالعملة الحالية :**

النقد التى نستخدمها الآن فى المعاملات ، قيل : تقدر بالفضة ، وقيل : تقدر بالذهب ، والثانى أرجح ، لأن الذهب ثمن ، والعملات العالمية مغطاة به غالبا ، وأنه قيمة وسعره متقارب فى بلاد العالم ، ولا بد من مراعاة مصلحة الغنى أيضا وقد ذكرنا أنه ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ حيث يقدر المال بذلك فإذا كان عيار ٢١ يساوى أربعين جنيها ، فإننا نضرب الأربعين في ٨٥ فيكون الناتج  $85 \times 40 = 3400$  قيمة عيار ٢١ الأخرى ، وما زاد فيحسابه على أن يمر حول كامل على هذا النصاب ، وفيه ربع العشر ٢.٥ % والحوال : عام هجرى كامل .

### **وعروض التجارة :**

يجب فيها ربع العشر إذا بلغت نصابا وحال عليه الحول حيث تقوم آخر الحول - بعد مرور عام هجرى - البضاعة الموجودة بالدكان ، وتضم على المال السائل فإذا بلغ المجموع نصابا ٣٤٠٠ جنيه أو ريال أو نحوهما من العملات الأخرى ، وليس هناك ديون ، أو كانت بعد خصم الديون وجب فيها ربع العشر ، وتقدر البضاعة الباقيه بحسب ما اشتريت به على أن يكون الصافى نصابا كما سبق أن ذكرنا .

### **زكاة الفطر :**

تجب على كل مسلم عنده قوت ليلة العيد ويومه بعد إخراجها ، وتحب عليه وعلى من تلزمته ، كزوجته وأولاده الذين يسعى

عليهم ، ووالديه إن كان ينفق عليهم وخادمه إن وجد ، وتحب ليلة العيد ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين وأجاز البعض إخراجها من أول رمضان ، وهو الأصح لأنها تحب بسببه ولنفع الفقير فسحة من الوقت لينتفع بها ، ومقدارها صاع من تمر أو برق أو شعير ، ونحو ذلك ، وقيل : من غالب قوت بلد المزكى ، وأجاز الأحناف القيمة بدلا من الحبوب ، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إلا لضرورة كعدم وجود ما يخرجه ، أو غياب من يستحقها لكن لابد من قصائهما ، وتحب بغرور شمس ليلة العيد ، وقيل : بفجره .

### وتحب الزكاة عموما على الفور :

فلا تتأخر إلا لعذر ، ويجوز تقديمها عن وقت الوجوب ، ولا بد من النية ، والأفضل إخراجها لأقاربه ، ولو كانوا بعيدين ، ثم لأهل بلده ، ثم من يليهم حتى مسافة القصر ، وأجاز البعض دفعها إلى ما بعد مسافة القصر ، ما دام هناك محتاجون .

وال المستحقون للزكاة ثمانية ، مذكورون في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل »<sup>(١)</sup> ، ويجوز دفعها إلى صنف واحد من هذه الثمانية ، في القول الأصح .

والزكاة هي المفروضة بنسب معينة ذكرناها ، من فعلها أثيب ، ومن لم يفعلها عوقب عليها ، وهناك صدقة التطوع ، وهي ما زادت عن مقدار الزكاة ، من فعلها أثيب عليها ، ومن تركها فلا عقاب عليه ، قال تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سوابيل في كل سبعة مائة حبة والله يضاعف من يشاء والله واسع عليم »<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة التوبة : الآية ٦٠

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٦١ ، وانظر في ذلك كله كيف نقدر نصاب الزكاة للمؤلف (مخطوط) ص ٣٨ وما بعدها .

**سئل الإمام ابن تيمية :** عن صدقة الفطر ، هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في صرفها أم يجزئ صرفها إلى شخص واحد ؟  
**فأجاب :** زكاة المال كزكاة الماشية والنقد وعروض التجارة والمعشرات ، فهذه فيها قولان :

أحدهما : أنه يجب على كل فرد أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف الثمانية ، ولا يعطى أحداً فوق كفايته ، ولا يحابي أحداً بحيث يعطي واحداً ، ويدع من هو أحق منه ، أو مثله مع إمكان عدله ، وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جمِيعاً لواحد من صنف ، وهو يستحق ذلك كأن يكون غارماً عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء ، فيعطيه زكاته كلها ، وهي ألف درهم أجزاء وهذا قول جمهور أهل العلم وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لقيصرة بن مخاير الهلالى « أ قم يا قبيصة حتى تأينا الصدقة فنأمر بها لك » وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلامة بن صخر البياضي « اذهب إلى عامل بنى زريق فليدفع صدقتهم إليك » ففي هذين الحديدين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الأمر هو الإمام ، وصدقـة الفطر هل تجري مجرـى صدقة الأموال أو صدقة الأبدان كالكافـارات ؟ على قولـين ، فمن قال بالـأول ، وكان من قوله وجوب الاستـيعاب - للأصناف الثمانية - أوجـب الاستـيعاب في صدقة الفـطر أيضـاً - ومن كان مذهـبه عدم وجوب الاستـيعاب كقولـ الجـمهور في المال وصدقـة الفـطر فإنـهم يجوزـون دفع صدقة الفـطر إلى واحد ، كما عليهـ المسلمـون قديـماً وحدـيثـاً وذهبـ البعضـ إلىـ أنـ صدقةـ الفـطر تـجريـ مجرـىـ كـفـارـ الـيمـينـ والـظـهـارـ والـقـتـلـ والـجـمـاعـ فيـ نـهـارـ رمضانـ ، فلاـ يـجزـئـ إـطـعامـهاـ إـلاـ لـمـ يـسـتحقـ الكـفـارـ<sup>(١)</sup> ، وهـمـ الـمسـاكـينـ وكـذـلـكـ الـفـقـرـاءـ لـأـنـهـمـ مـقـدـمـونـ فيـ الـآـيـةـ : « إنـماـ الصـدـقـاتـ لـلـفـقـرـاءـ وـالـمـسـاكـينـ . . . » ، وـعـلـىـ هـذـاـ إـنـ زـكـاةـ الـمـالـ ، وـصـدـقـةـ الـفـطرـ لـاـ يـجـبـ اـسـتـيعـابـهـ لـلـأـصـنـافـ الـثـمـانـيـةـ بـلـ يـكـفـيـ الـفـقـرـاءـ وـالـمـسـاكـينـ ، وـلـوـ أـخـذـهـاـ فـقـيرـ وـاحـدـ أـجـزـاتـ فـيـ أـرـجـعـ الـآـراءـ .

(١) الفتاوى جـ ٢٥ صـ ٧١

## إخراج القيمة :

وسئل : عمن أخرج القيمة في الزكاة ، لأنها أنفع للفقير ، فهل هذا جائز أم لا ؟

فأجاب : إخراج القيمة في الزكاة والكفارة ونحو ذلك لا يجوز عند مالك والشافعى وأجازها أبو حنيفة ، أما أحمد فقد منع القيمة في مواضع وجوهها في مواضع . . . والأظهر ، أن إخراج القيمة لغير حاجة راجحة منوع ، ولهذا قدر النبي ﷺ الجبران بثاتين أو عشرين درهما ، ولم يعدل إلى القيمة ، وأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقا ، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديعة ، وقد يقع في التقويم ضرر ، وأما إخراج القيمة للحاجة أو المصلحة أو العدل ، فلا بأس به كأن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم ، فهنا إخراج الدرهم يجزئه . . . ومثل أن يجب عليه شاة في خمس من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة فإخراج القيمة هنا كاف ، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة ، ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة ، لكونها أنفع ، فيعطيهم إياها ، أو يرى الساعي أن أخذها - أى القيمة - أنفع للفقراء كما نقل عن معاذ بن جبل أنه كان يقول لأهل اليمن « ائتوني بخميس أو ليس أسهل عليكم ، وخير لم في المدينة من المهاجرين والأنصار »<sup>(١)</sup> ، وقد أجاز الأحناف دفع القيمة في زكاة الفطر نقدا ، واستدلوا بحديث معاذ السابق ، بينما الجمهور على أنه لا يجوز إلا دفع العجوب كما سبق أن ذكرنا ، ويمكن الأخذ بقول الأحناف إذا كان أنفع للفقير ، أو طلب زكاة الفطر بنفسه نقدا ، أما لو طلبها حبوبا ، فلا بد من الاستجابة لما يريد لأن الهدف هو إغاثة عن السؤال في هذا اليوم ، وهو يوم العيد وحتى يفرح هو وأولاده ، كما يفرح الغنى وأولاده<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(٢) المؤلف .

(١) الفتوى ج ٢٥ ص ٨٢

## إسقاط الدين هل يحسب من الزكاة؟

وسائل : عن إسقاط الدين عن المعاشر هل يجوز أن يحسبه من الزكاة؟

فأجاب : إسقاط الدين عن المعاشر لا يجزئ عن زكاة العين بلا نزاع ، لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكوة ، فهل يجوز أن يسقط عنه قدر زكوة ذلك الدين ؟ ويكون ذلك زكوة لذلك الدين ؟ فيه قولان للعلماء ، أظهرهما الجواز ، لأن الزكوة مبتناها على المواساة ، وهنا قد أخرج من جنس ما يملك بخلاف ما إذا كان ماله عينا وأخرج دينا فإن الذي أخرجه دون الذي يملكه فكان بمنزلة إخراج الخبيث من الطيب وهذا لا يجوز قال تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون . . . »<sup>(١)</sup> ولهذا كان على المزكي أن يخرج من جنس ماله ولا يخرج أدنى منه ، فإذا كان له ثمر وحنتة جيدة لم يخرج عنها ما هو دونها <sup>(٢)</sup> .

يعنى أن المدين المعاشر من يستحقون الزكوة ، يجوز إسقاط الدين عنه وتحسب من الزكوة ، ولو احتسبه الدائن من صدقة التطوع كان أفضل ، « وإن كان ذو عشرة فنون إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كتم تعلمون » [ البقرة : ٢٨٠ ] .

## المستحقون للزكوة في بلد بعيد

وسائل : عمن عليه زكوة وله أقارب في بلد تقصير إليه الصلاة وهم مستحقون للصدقة فهل يجوز أن يدفعها إليهم أم لا ؟

فأجاب : إذا كانوا محتاجين مستحقين للزكوة ، ولم تحصل لهم كفايتهم من جهة أخرى ، فإنه يعطىهم من الزكوة - بجميع أنواعها سواء كان زكوة مال أو فطر أو غيرهما - ولو كانوا يعطىهم من الزكوة - ولو كانوا في بلد بعيد <sup>(٣)</sup> ، لأن الأقارب هم أحق الناس بالزكوة والصدقة ، مهما كانوا بعيدين حيث إن الزكوة والصدقة على المسكين

(١) سورة البقرة : الآية ٢٦٧ . (٢) الفتوى ص ٨٤ . (٣) المرجع السابق .

صدقه ، وعلى ذى الرحم ثنان صدقة وصلة ، كما صرخ بذلك الحديث النبوى الشريف المشهور فى هذه المسألة فمهما ابتعد يستحق الزكاة والصدقة ما دام محتاجاً للحاجة وصلة الرحم .

على أن يكون الأقارب أحوج من الأجانب ، أو في مثل حاجتهم فإن كان الأجانب أحوج فهم أولى وأحق ، ولا يجوز أن يحابي بها الأقرباء .

ويجوز دفع الزكاة للوالدين إذا كانوا غارمين أو مكتبيين في القول الأظهر ، وكذلك إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم في القول الأرجح ، لأن المقتضى موجود - وهو الفقر وال الحاجة - والمانع مفقود - وهو العجز عن النفقة على الوالدين .

وأجاز الإمام ابن تيمية دفع الزكاة للجدة لقضاء ديها ، وكذلك دفع الزكاة إليها جائز إن كانت محتاجة في أظهر قولى العلماء ، وهي أحق من الأجانب أما إذا كانت مستغنية بنفقتهم أو نفقة غيرهم فإنه لا يجوز دفع الزكاة إليها كذلك أجاب رحمة الله عن سؤال ورد إليه مقتضاه ، هل من كان عليه دين يجوز له أن يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه أم لا ؟ حيث قال : إذا كان على الولد دين ، ولا وفاء له ، جاز له أن يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين ، وأما إن كان محتاجاً إلى النفقة ، وليس لأبيه ما ينفق عليه ففيه نزاع ، والأظهر أنه يجوز لهأخذ زكاة أبيه ، وأما إذا كان مستغنية بنفقة أبيه فلا حاجة به إلى زكاته<sup>(١)</sup> ، لأن الزكاة لا يستحقها من ينفق عليه دافع الزكاة ، أما إذا لم ينفق عليه فإنه يأخذ من الزكاة لأن العلة غير موجودة ، لذا يجوز للابن أن يأخذ من زكاة أبيه إذا لم تجب نفقته عليه وكذلك الأب<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) الفتاوى ج ٢٥ ص ٩٢

(٢) انظر في ذلك باب الزكاة في المراجع الآتية :

- |                          |                                |
|--------------------------|--------------------------------|
| ١ - نيل الأوطار للشوكاني | ٢ - شرح التوسي على صحيح مسلم . |
| ٣ - المغني لابن قادمة    | ٤ - شرح المذهب للنووى .        |

## الباب الخامس الصيام

لغة : الإمساك وشرع : إمساك بنية عن أشياء مخصوصة في زمن معين من شخص معين ، ويجب الصوم برؤية الهلال إذا رأه ولو واحد ، ويكره صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثاء من شعبان إذا لم ير الهلال ليتلها وكان الجو غيمـا .

وهو قول الجمهور ، أو كان الجو صحوـا كما قال الحنابلة ، ومن أفتر لـكـبـر أو مـرـض لا يرجـى بـرـؤـة ، جـازـ لـهـ ذـلـكـ ، وـعـلـيـهـ الـفـدـيـةـ ، وـيـجـوزـ الـفـطـرـ لـلـمـسـافـرـ وـلـمـرـيـضـ وـعـلـيـهـمـ الـقـضـاءـ .

### من رأى الهلال وحده :

سئل رحـمـهـ اللـهـ عـنـ رـجـلـ رـأـيـ الـهـلـالـ وـحـدـهـ ، وـتـحـقـقـ مـنـ الرـؤـيـةـ ، فـهـلـ لـهـ أـنـ يـفـطـرـ وـحـدـهـ أـوـ يـصـوـمـ وـحـدـهـ ، أـوـ مـعـ جـمـهـورـ النـاسـ ؟

فـأـجـابـ : لـلـعـلـمـاءـ فـيـ ذـلـكـ ثـلـاثـةـ أـقـوـالـ :

أـحـدـهـ : أـنـ عـلـيـهـ أـنـ يـصـوـمـ وـيـفـطـرـ سـوـاءـ إـذـ رـأـيـ هـلـالـ شـوـالـ - وـهـوـ قـوـلـ الشـافـعـيـ .

الثـانـيـ : يـصـوـمـ وـلـاـ يـفـطـرـ إـلـاـ مـعـ النـاسـ - أـىـ يـصـوـمـ رـمـضـانـ ، وـلـاـ يـفـطـرـ شـوـالـ إـلـاـ مـعـ النـاسـ - وـهـوـ الـمـشـهـورـ عـنـ أـخـمـدـ وـمـالـكـ وـأـئـمـةـ حـنـيـفـةـ .

الثـالـثـ : يـصـوـمـ مـعـ النـاسـ وـيـفـطـرـ مـعـ النـاسـ ، وـهـذـاـ أـظـهـرـ الـأـقـوـالـ لـقـوـلـهـ عـلـيـهـ « صـوـمـكـمـ يـوـمـ تـصـوـمـونـ ، وـفـطـرـكـمـ يـوـمـ تـفـطـرـوـنـ وـأـضـحـاـكـمـ يـوـمـ تـضـحـوـنـ » رـوـاهـ التـرـمـذـيـ ، وـقـالـ : حـسـنـ غـرـيـبـ ، وـرـوـاهـ أـبـوـ دـاـودـ وـابـنـ مـاجـهـ ، وـذـكـرـ الـفـطـرـ وـالـأـضـحـىـ فـقـطـ ، وـفـيـ لـفـظـ عـنـ التـرـمـذـيـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ عـنـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـسـلـاـمـ قـالـ : « الصـوـمـ يـوـمـ تـصـوـمـونـ وـالـفـطـرـ يـوـمـ تـفـطـرـوـنـ ، وـالـأـضـحـىـ يـوـمـ تـضـحـوـنـ » وـفـسـرـ الـبـعـضـ الـحـدـيـثـ فـقـالـ : إـنـمـاـ مـعـنـىـ هـذـاـ الـصـوـمـ وـالـفـطـرـ مـعـ الـجـمـاعـةـ ، وـعـظـمـ النـاسـ ، وـسـمـيـ الـشـهـرـ لـشـهـرـتـهـ بـيـنـ النـاسـ ، وـلـوـ رـأـيـ الـهـلـالـ عـشـرـةـ ، لـأـنـهـ لـمـ يـشـتـهـرـ بـيـنـ النـاسـ ، لـكـونـ

شهادتهم مردودة ، ولهذا قال أَحْمَد : يصوم مع الإمام وجماعة المسلمين . . . لأن يد الله مع الجماعة<sup>(١)</sup> .

### هلال الحجة إذا رأى البعض :

وسئل : عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة ، ولم يثبت عند حاكم المدينة ، فهل لهم أن يصوموا اليوم الذي في الظاهر التاسع ، وإن كان في الباطن العاشر ؟

فأجاب : نعم يصومون التاسع في الظاهر المعروف عند الجماعة ، وإن كان في نفس الأمر يكون عاشراً لحديث « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » ، وحديث « الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس » رواه الترمذى ، وعلى هذا العمل عند أئمة المسلمين كلهم .

فإن الناس لو وقفوا يوم العاشر بعرفة خطأً أجزأهم الوقوف بالاتفاق ، وكان ذلك يوم عرفة في حقهم ، ولو وقفوا الثامن خطأً ففي الإجزاء نزاع ، والأظهر صحة الوقوف أيضاً ، قالت عائشة رضى الله عنها « إنما عرفة اليوم الذي يعرفه الناس » وأصل ذلك أن الله تعالى علق الحكم بالهلال والشهر ، فقال سبحانه : « يسألونك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والحج »<sup>(٢)</sup> والهلال : اسم لما يستهل ، أي يعلن به ، ويجهر به ، فإذا طلع في السماء ولم يعرف الناس ويستهلو به لم يكن هلالاً ، وكذا الشهر مأخوذ من الشهرة ، فإذا لم يشتهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل<sup>(٣)</sup> .

ولكن ما حكم من رأى هلال شوال وحده ؟

لو رأى هلال شوال وحده ، قيل يفطر سراً ، والأصح أنه لا يفطر

(١) المرجع السابق .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٩

(٣) الفتاوى جـ ٢٥ ص ٢٠٢

حتى لورآه أكثر من واحد ولم يأخذ الحكم برأيهم ، ورد شهادتهم ، لما روى أن رجليين في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأيا هلال شوال فأفطر أحدهما ولم يفطر الآخر ، فلما بلغ ذلك عمر قال للذى أفطر ، لو لا صاحبك لأوجعتك ضربا ، والسبب أن الفطر هو يوم يفطر الناس ، وهو يوم العيد .

## تناول المفطرات بعد أذان الصبح :

وسئل : عن إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان ماذا يكون ؟

فأجاب : إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر ، كما كان بلايؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي ﷺ فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمن يسير ، وإن شك : هل طلع الفجر أم لم يطلع ؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر ، ففي وجوب القضاء نزاع ، والأظهر أنه لا قضاء عليه ، وهو الثابت عن عمر ، وقال به طائفة من السلف والخلف ، والقضاء هو المشهور عن المذاهب الأربع (١) ، لكن الأصح عدم القضاء كما قال شيخ الإسلام لأن الأصل بقاء الليل الذي يباح فيه تناول المفطرات ، والقاعدة أن اليقين لا يزول بالشك ، فالاليقين هو : بقاء الليل الذي يباح فيه الفطر ، فلا يزول بالشك في طلوع الفجر أو عدمه ، لذا لا يجب القضاء في هذه المسألة لأن الأصل بقاء الليل ، حتى لو تبين له الفجر بعد ذلك (٢) .

## باشر زوجته ثم أضاء الصبح :

وسئل : عن رجل باشر زوجته وهو يسمع المتسحر يتكلم فلا يدرى ، فهو يتسرح أم يؤذن ؟ ثم غالب على ظنه أنه يتسرح فوطئها وبعد من يسبر أضاء الصبح فما الذي عليه ؟

فأجاب : هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال :

(٢) تعليق المؤلف .

(١) المرجع السابق .

أحداها : عليه القضاء والكفاره ، وهو إحدى روایتين عن أَحْمَد .

والثانی : عليه القضاء فقط ، وهو الروایة الثانية عن أَحْمَد ، وهو مذهب الشافعی وأبی حنيفة وغيرهما .

الثالث : لا قضاء عليه ولا كفاره ، وهذا قول الرسول ﷺ وهو أظهر الأقوال ، ولأن الله تعالى عفا عن الخطأ والنسيان ، وأباح سبحانه الأكل والشرب والجماع حتى يتبيّن الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود ، والشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق ، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك<sup>(١)</sup> ، وكما ذكرنا فالآقيين لا يزول بالشك ، والأصل بقاء الليل الذي تباح فيه المفطرات ، ومنها الجماع .

### الجماع في نهار رمضان مع النسيان :

وسئل عن الجماع في نهار رمضان مع النسيان هل يوجب القضاء والكفاره ؟

فأجاب : المجامع النassi فيه ثلاثة أقوال في مذهب أَحْمَد وغيره ، ويدرك ثلاث روایات عنه ، إحداها : لا قضاء ولا كفاره ، وهو قول الشافعی وأبی حنيفة ، والثانیة : عليه القضاء بلا كفاره ، وهو قول مالک ، والثالثة : عليه الأمان - أى القضاء والكفاره - وهو المشهور عند أَحْمَد والأول - وهو لا قضاء عليه ولا كفاره - أظهر فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم يؤاخذه الله بذلك ، وحيثئذ يكون بمنزلة من لم يفعله فلا يكون عليه إثم ، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصياً ولا مرتكباً لما نهى عنه وحيثئذ يكون قد فعل ما أمر به ، ولم يفعل ما نهى عنه ، ومثل هذا لا تبطل عبادته ، إنما يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حرم عليه<sup>(٢)</sup> ، والقول بأن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً ليس عليه قضاء هو قول طائفة من

(١) الفتاوى ج ٢٥ ص ٢٥٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٧

السلف والخلف ، وبالتالي لا كفارة لأنها عن ذنب وهو لم يفعله ، قال تعالى : « رِبَّنَا لَا تؤاخذنَا إِن نسِينَا أَوْ أخْطَأْنَا »<sup>(١)</sup> وقال الرسول الكريم ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه » لذا نرجح أن الجماع مع الخطأ أو النسيان في نهار رمضان من الصائم لا قضاء فيه ولا كفارة ، ومن أفتر لعذر مرض أو سفر فجائع فلا يجب عليه سوى القضاء ، لأنه مفتر من الأصل ، ولم ينته حرم شهر رمضان .

### من يلزم الصوم :

يلزم كل مسلم بالغ عاقل قادر عليه ، ولا يصح من الجنون ويصح من الصبي المميز ، والمريض الذي يضره الصوم يسن له الفطر مع القضاء وكذلك المسافر الذي يصعب عليه الصوم ، أما إذا كان قادرًا عليه بدون مشقة ، أو بمشقة معتادة ، فيجوز له الفطر لأن رخصة ، والصوم أفضل . والحامل والمرضع إن خافتا على الولد فقط أفترتا وعليهما القضاء والفدية ، في قول بعض الفقهاء ، وقيل عليهما الفدية فقط وقيل : القضاء فقط ، ولعله الأصح ، لأنه لا جزاءين على عمل واحد وهما بمنزلة المريض الذي أفتر فليس عليه سوى القضاء .

ومن جن أو أغمى عليه ولم يفق جزءاً يسيرًا لم يصح صومه ، أما إذا أفاق كل منهما ولو جزءاً يسيرًا فإن الصوم يصح ، والنوم لا يبطل الصوم ولو استمر طول النهار والجنابة ، لا تفتر إن كان سببها قبل الفجر عدا الاحتلام فيصبح الصوم معه ولو كان نهارا .

والنية تكون قبل الفجر على الصوم في الفرض لكن في صوم النفل تصح في أي وقت من النهار ما دام لم يتناول مفترا .

### ما يفسد الصوم :

الذى يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة هو الجماع في نهار رمضان عامداً عالماً ، والكافارة هي : عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم توجد

( ١ ) سورة البقرة : الآية ٢٨٦

فسيام شهرين متتابعين ، فإذا لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، فإن عجز عنها فعل ما يستطيعه ، فإذا لم يستطع مطلقا ، فإن الله تعالى أولى بقبول العذر ، لكن يجب القضاء ، والمرأة المطاؤعة في الجماع عليها القضاء والكفارة لكن الكفارة يتحملها الزوج لأنه تلزمها كفارة هو وزوجته ، يتحملها هو .

والمكرهة لا كفارة عليها ، وقيل : يجب القضاء ، وقيل لا يجب ، وإذا هددها بشيء خطير كالقتل أو فقد عضو من أعضائها فلا قضاء عليها ولا كفارة ، أما الجماع مع النسيان فقيل : فيه القضاء فقط ، وقيل القضاء والكفارة ، وقيل : لا قضاء ، ولا كفارة وهو الراجح ، وقد سبق<sup>(١)</sup> .

### والذى يوجب القضاء فقط :

هو : الأكل والشرب عمدا في القول الأصح مع الإثم إذا كان بلا عذر ، ومع النسيان لا يفطران ، وكذلك مع من استقاء ، أى تعمد القيء ، أو استمنى فأمنى أو أمنى ، أو باشر فيما دون الفرج من أما لو فكر فلا يفطر ولو أنزل ، والحجامة لا تفطر في القول الراجح ، ولا يجب الكفارة في غير الجماع ، كما لا يجب إذا تعمده في صيام غير رمضان.

ويستحب القضاء على الفور مع التتابع ، ويجوز التأخير والتفريق قبل أن يأتي رمضان القادم .

التطوع : يسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر عربي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، وكذلك ستة من شوال ، وتسع من ذي الحجة وأكده التاسع ، والمحرم وأكده التاسع والعشر ، والإثنين والخميس وكذا صيام يوم وإفطار يوم .

---

(١) المؤلف .

ويحرم صوم يومي العيددين ، والأيام الثلاثة بعد عيد الأضحى .  
وترجى ليلة القدر في العشر الأخيرة من رمضان ، وخصوصا  
الأوتار ، وعلى الأخص ليلة السابع والعشرين .

**الاعتكاف :** وهو سنة مؤكدة في رمضان وغيره .. وفي رمضان  
آكد ، وفي العشر الأخيرة أكثر تأكيدا ، وأقلة لحظة ولا حد لأكثره<sup>(١)</sup>



(١) انظر : أحكام الصوم والاعتكاف للمؤلف بإيجاز .

## الباب السادس

### الحج والعمرة

الحج لغة : القصد ، وشرعاعا : قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص .

والعمرة لغة : الزيارة ، وشرعاعا : زيارة البيت على وجه مخصوص .  
والحج واجب مرة في العمر على المستطيع أما العمرة ، فالأصح أنها سنة مؤكدة ، ولا تجب .

ويجب الحج على المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع على الفور فلا يصح من كافر ولا من مجنون ويصح من الصبي المميز ويعتبر نفلا ، ومن غير المستطيع ويفكه عن الحج الواجب ، وإذا توفرت الشروط وجب على الفور بلا تأخير ، ويصح من العبد ويعتبر نفلا .

ويجب الحرم على المرأة ، ونفقته عليها ، فإذا لم يوجد فأجاز الشافعية النسوة الثقات ، وإذا حجت بدون محرم - عند من يوجبونه - صح وكانت آئمة .

والعاجز صحيحا ين琵 من يحج عنه من ماله ، فإذا مات وعليه حج وج حج عنه من تركته .

ومواقيت أهل المدينة ، أبيار على ، ومصر والشام والمغرب الجحفة ، ومكانها رابع الآن ، واليمن يلملم ، وبخند والطائف السيل وأهل المشرق ذات عرق ، وهذه مواقيت البلاد المذكورة في الحج والعمرة ، ومن كان دون هذه المواقيت أحقر من بيته في الحج والعمرة وأهل مكة يحرمون منها في الحج ، ومن التنعيم في العمرة .

ويسن لمريد الإحرام الغسل والطيب قبيل الإحرام والتجرد من المحيط ، ويحرم في إزار ورداء أبيضين ويصلى ركعتين للإحرام ، ويستحب أن يعين النسك ، اللهم إني أريد نسك كذا فيسره لي وتقبله مني .

وحج التمتع ، أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم يحج من

عامه ، ويهدى ، والقرآن ، أن يحرم بالحج والعمرة معا ، وعليه الهدى والإفراد أن يحرم بالحج ، ويظل على إحرامه ، حتى يرمي جمرة العقبة ويحلق ، ولا يجب عليه الهدى ، لكن يسن ، ويسن أن يلبى ، حتى جمرة العقبة ثم يكبر .

ويحرم على المحرم ، حلق الشعر وتقليم الأظافر وتغطية رأس الذكر ، ولبس المخيط والطيب ، وقتل الصيد البرى أو صيده ، وعقد النكاح والوطء ، وفي كل ما سبق الفدية ، عدا الوطء فيوجب الفدية ويطلق الحج ، وتحرم المباشرة فيما دون الفرج ولا تفسد الحج ، وفيها الفدية إن أنزل .

واحرام المرأة كالرجل إلا اللبس وتغطية الشعر فيجبان على المرأة ، ولا تنتقب ولا تلبس القفازين .

المتمتع : يطوف للعمرة ويسعى ويحلق ويتحلل ، ثم ينوى الحج يوم الثامن من الحجة ، ثم يقف بعرفة يوم التاسع ، ويبيت بمزدلفة ليلة العاشر ، ويرمى جمرة العقبة صباح العيد ، ويحلق ، ويذبح ، ويخلع ملابس الإحرام ، ويحل كل شيء عدا الزوجة ، ثم يطوف للإفاضة ويسعى وتحل له الزوجة ، ويبيت بمنى ثلاث ليال لرمي الجمرات وهي يوم العيد ، وإحدى وعشرين في كل من ثاني وثالث ورابع أيام العيد ، ويجوز عدم الرمي رابع أيام العيد ثم يطوف للوداع ، والقارن يطوف ويسعى ، ويظل على إحرامه حتى يرمي ويحلق ويذبح ثم يطوف للإفاضة ولا يسعى لأنَّه سعى بعد طواف القدوم ، ويفعل ما يفعله المتمتع بعد ذلك ، أما المفرد فيكون كالقارن ، والفرق بينهما النية والهدى .

ويسن استلام الحجر الأسود ويقبله ولا يزاحم عليه ، فإذا لم يستطع أشار إليه بشيء ولا يقبله ، والطواف صلاة إلا أن الله أحل فيه الكلام .

وأركان الحج : الإحرام والوقوف بعرفة وطواف الإفاضة والسعى .

وواجباته : الإحرام من الميقات والوقوف بعرفة ليلاً من وقف نهارا

والبيت بمنى ، ورمي الجمار ، والبيت بمزدلفة والحلق ، وطواف الوداع .

والركن يبطل الحج بتركه ، والواجب يصح منه مع الفدية ، والسنة ، وهى ما بقى من أعمال الحج لا يجب بتركها شيء .

وأركان العمرة : نية إحرام وطواف وسعى .

وواجباتها : الحلق والإحرام من الميقات .

والهدى ، واجب بالنذر أو على القارن والمترمع ، أما المفرد فلا يلزمـه ، والفدية لترك واجب .

الأضحية : سنة ، وتذبح يوم العيد وأيام التشريق فى القول الراجح ، وتكره ليلا ، وأفضلها ، إبل ثم بقر أو جاموس ، ثم غنم وماعز ، ثم سبعة يشتركون فى بدنه - جمل أو بقرة - على أن تكون البقرة لها ستنان والجمل خمس سنين ، والشاة ، ستة أشهر ، والماعز سنة ، ولا تجزء العوراء ولا العماء ولا الهزيلة ولا العرجاء ولا الاهتمام ولا المريضة ، إذا كان أى من ذلك واضحـا ، ولا يبيع جلدـها ، ولا يعطيـه أجرـة للجـزار ، ولا يعطـيه أجرـه منها ، وإنـما يعطـيه نـقودـا .

ومن السنة الأكل من الأضحية إلا المنذورة فلا يأكل منها ، والأفضل التصدق بها إلا جـزءـا يـسـيرا يـأكلـه للـتـبرـك ، إذا كانت غير منذورة ، والسنة : أن يقسمـها ثلاثة ، ثـلـثـا لـنـفـسـه وـأـهـلـه ، وـثـلـثـا يـهـدـيهـ لأـصـدـقـائـهـ ، وـثـلـثـا يـوزـعـهـ عـلـىـ الـمـخـاتـجـينـ .

الحقيقة : تسن عن المولود فى يوم السابع أو الرابع عشر أو الحادى والعشرين ، ومقدارها شاتان للذكر وواحدة للأنثى ، وإذا ذبح واحدة للذكر جاز وهـى كالـأـضـحـيةـ ، لكن يـبـاعـ جـلدـهاـ وـرـأـسـهاـ وـسـوـاقـطـهاـ وـيـتصـدقـ بـثـمـنـهـ<sup>(1)</sup> .

(1) انظر تفصيل ذلك كله فى أحكام الحج والعمرة للمؤلف .

## طاف الإفاضة للحائض والنساء

إن الحائض تفعل كل ما يفعله الحاج ، من وقوف بعرفة ومبيت بمزدلفة ، وبمنى ورمي الجمرات ، وغير ذلك ، إلا أنها لا تطوف ، ولها أن تصعد على أن تدخل من الباب الذي خلف المسعى حتى لا تدخل المسجد ، إلا أن السعي يكون بعد طواف ، فكيف ذلك ؟ هذه المسألة يمكن تصورها فيما إذا فاجأها الحيض بعد انتهاء الطواف ، وقبل السعي .

أما الطواف فإذا كان الحيض فاجأها قبل طواف القدوم ، وهي قارنة أو مفردة ، سقط عنها ، ولا فدية عليها ، لأنها سنة في القول الراجح ، فلا شيء في تركه للناس العاديين ، فالحائض من باب أولى ، وطواف الوداع واجب في القول الراجح ، يجبر تركه بدم ، لكن إذا فاجأ المرأة الحيض قبله فإنه يسقط عنها بدون فدية ، لأنه ليس لها اختيار ، ولا نوع اختيار فيما حدث لها ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت طوافا إلا أنه خفف عن المرأة الحائض » متفق عليه .

أما طواف الإفاضة ، وهو ركن لا يتم الحج إلا به ، فإذا لم يفعله الحاج وجب قصاؤه ، حتى لو سافر لبلده ، وجب عليه الرجوع لأدائه ، ولا يتحلل التحلل الأكبر إلا بإتيانه ، بمعنى أنه لا يقترب من زوجته ، حتى يطوفه ، وعليه الفدية بتأخيره عند الأحناف القائلين بأن وقته بعد نهاية أيام العيد ، وعند المالكية ، تجب الفدية إذا تأخر عن ذى الحجة ، لأنه آخر وقت لأدائه ، وعند الشافعية والحنابلة : لاحد لوقته لكن لا يتحلل التحلل الأكبر إلا بعد إتيانه ، فلا يقترب الزوج من زوجته إن كان عليه ، ولا تقترب المرأة من زوجها إذا بقى عليها طواف الإفاضة حتى تأتي به ، ويستحب للنساء تعجيل الإفاضة يوم النحر إذا كن يخفن مبادرة الحيض ، وكانت عائشة رضي الله عنها تأمر النساء بتعجيل

الإفاضة يوم النحر مخافة الحيض ، وقال عطاء : إذا خافت المرأة الحيض فلتز البيت قبل أن ترمي الجمرة وروى عن سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة تشتري الدواء ليرتفع حيضها لتتفر ، فلم ير بأسا ونعت لهن ماء الأراك - أى وصف لهن ماء الأراك وهو دواء يمنع نزول دم الحيض مؤقتا - وقال محب الدين الطبرى : وإذا اعتد بارتفاعه فى هذه الصورة ، اعتد بارتفاعه فى انقضاء العدة ، وسائر الصور ، وكذلك فى شرب دواء يجعل الحيض إلحاقا به .

وإذا كانت المرأة قد نوت الحجج متمتعة ، وفاجأها الحيض قبيل طواف العمرة ، فإنها تغير نيتها ، وتحجج قارنة ، وحيثئذ يكون الطواف الأول : طواف قدوم فيسقط عنها ، لأن طواف العمرة ركن لابد من الإتيان به ، وتحجج قارنة لأن القرآن حج وعمره أيضا ، لكن تظل على إحرامها كالمفرد ، وعليها الهدى للقرآن ، ويجوز أن تحجج مفردة أيضا ، ويستحب أن تأتى بعمره - إن تيسر لها ذلك - بعد الحج المفرد ، والنفاس كالحوض فيما ذكر .

لكن إذا وقع الحيض فعلا ، رغم كل الاحتياطات والتحفظات قبيل طواف الإفاضة ولم يجد المرأة وسيلة لمنع نزول الدم ، أو حدث نفس ، وهذا يحدث لكثير من النساء ، فماذا تفعل المرأة حينئذ ؟ تفعل ما يفعله الحاج إلا أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ، فإذا خافت الحائض أو النساء التخلف عن القافلة ، أو فوات موعد طائرة أو باخرة ، أو سيارة تحمل معها مجموعة من الناس ، ولا يستطيعون الانتظار ، وعليها طواف الإفاضة - وهو ركن لا يتم الحج إلا به كما ذكرنا - وكانت من بلد بعيد ، ولم يمكنها إقامة بمكة حتى تطوف خشية أن تفوتها الرفقة ، فإن لها أن ترحل ، فإذا وصلت إلى محل يتذرع عليها الرجوع فيه إلى مكة جاز لها أن تتحلل وتذبح شاة فإذا زالت شعر مع نية التحلل كالمحصر ، وتحل حيثئذ من إحرامها ، ويبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود مرة أخرى فتطوف ، ويحل لها ما كان محرا عليها ، لكن لا يأتيها زوجها حتى

تطوف للإفاضة وهو قول الجمهور ، أما إن كانت من أهل مكة أو قريبة منها فإنها تظل على إحرامها حتى تأتي بالطواف ، ولو طال الزمن ، ويحرم عليها كل محرمات الإحرام .

وقال الأحناف والحنابلة في رواية بأنها إن خافت على نفسها بسفر الرفقة أو بسبب آخر فلا يلزمها أن تعود في سفر آخر ، بل لها أن تضع خرقة مكان الدم ، وتحفظ بعد اغتسالها تشبيها بالطاهرات ، وتطوف وهي على حالتها من الحيض أو النفاس ، ويلزمها بدننة حينئذ ، لأن الطهارة عند الأحناف ومن أيدهم ليست شرطا في صحة الطواف ، بل هي واجبة تجبر بدم ، وهي بدننة - ناقة أو بقرة أو جاموسة - في هذه الحالة ، ويجزئها هذا الطواف عن الفرض ، لما في بقائهما على الإحرام من المشقة ، ولو انقطع دمها واغتسلت وطافت وعاد الدم بعد سفرها جاز طوافها ، لأن النقاء في أيام التقطيع يكون طهرا ، وبه قال الجمهور ، ومن سافرت بلا طواف للإفاضة فقد نقل عن مالك أن من طاف طواف القدوم وسعى ، ورجع إلى بلده قبل طواف الإفاضة جاهلا أو ناسيا جزءا ، وقياسه أن هذه - أي الحائض والنفساء - كذلك لأن عذرها أظهر من عنبر الجهل والنسيان لتعذر بقائهما بمكة .

أما الإمام ابن تيمية فإنه أجاز للحائض وكذلك النساء - وهى أولى ، لأن زمن النفاس أطول - إذا لم تستطع كل منهما الانتظار بمكة إلى ما بعد الطهور ، خشية فوات الرفقة أو غيرها كخوف طريق أو فتنة بالانتظار أن تطوف وهى على حالتها من حيض أو نفاس ، لعدم قدرتها على الطهارة ، ويسقط الفرض بهذا الطواف بدون أية فدية عليها لأنه ليس لها نوع اختيارى هذا الأمر ، والفذية تجب على من له نوع اختيار - خلافا للأحناف القائلين بوجوب الفدية - كما أنها لو سافرت إلى بلدها ثم عادت لتطوف للإفاضة - كما قال الجمهور - فإنها تكلف بسفر جديد خلاف السفر الأول ، وكأنه لزمهها سفران قال في حجة واحدة ، والفرض هو سفر واحد للحج الذى لا يجب إلا مرة

واحدة، كما أنها لم تفترط بسبب هذا الحيض أو ذلك النفاس ، وعليها أن تغتسل حينئذ للضرورة تشبهأ بالطاهرات ، ثم تضع خرقة مكان الدم ل لتحفظ حتى لا يسقط منها دم أثناء الطواف ، ثم تطوف للإفاضة .

كم من تطوف وهي مستحاضة ، فإن طوافها صحيح بجامع نزول الدم في كل ، هذا فضلا عن أن شروط الصلاة تسقط بالعجز فالمستحاضة تحفظ وتصلى ، ومن عجز عن الصلاة من قيام صلی من قعود أو حسب استطاعته ، فكذلك شروط الطواف تسقط بالعجز من باب أولى ، وهذه عاجزة عن إزالة دم الحيض أو النفاس ، وقد استدل بقول الله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم »<sup>(١)</sup> ، ويقول الرسول ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأنتم منه ما استطعتم » وهذه هي استطاعتها ، ولا تقدر على ما هو أكثر من ذلك ، ولا يلزمها بدننة كما قال الأحناف ، لأنه ليس لها اختيار ولا نوع من الاختيار ، لأنها تفاجأ بذلك ، بخلاف من حلق رأسه للأذى أثناء الإحرام فإنه تلزمـه الفدية ، رغم أنه حلق لضرورة ، وذلك لأن له نوع اختيار فيما فعله وهو أنه أرسل إلى العلاق وأمره أن يحلق له ، وأحس بالتعيم والترفه بعد الحلق ، بخلاف هذه فلم تشعر بهذا أو ذاك فضلا عن أنها تفاجأ بنزول الدم ، وطوافها صحيح خلافا لقول الجمهور الذين قالوا ببطلانه إذا تم أثناء الحيض أو النفاس<sup>(٢)</sup> ، لأن الطهارة من الحديثين الأصغر والأكبر شرط في صحته عندهم ، وإن كان هذا صحيحا ، إلا أن الضرورة للحائض والنساء أكبر وأقوى من كل ذلك ، والضرورة تقدر بقدرها ، وإذا كانت الضرورات تبيح المخمورات ، فأحق بهذا الحائض التي تطوف طواف الإفاضة لضرورة وبدون أية فدية مطلقا ، كالطاهرات ، وقد أيد ابن قيم الجوزية أستاذـه ابن تيمية في أن الحائض تطوف للإفاضة إذا خافت فوات رفقة - أو موعد طائرة أو باخرة أو سيارة تحمل أناسا غيرها ، ومتـعجلون للسفر لظروفـهم -

(١) سورة التغابن : الآية ١٦

(٢) فتاوى ابن تيمية جـ ٢٦ ص ٢٢٢

أو خشيت الفتنة ، أو نحو ذلك ، ويصح طائفها بدون فدية مطلقاً ، وقد رد في كتابه ( إعلام الموقعين )<sup>(١)</sup> على الجمهور القائل بأنها تنتظر حتى تظهر ثم تطوف ، أو ت safar وتحبس عن زوجها إلى أن تعود وتطوف ، ثم رد أيضاً على الأحناف القائلين بأن طائفها صحيح للعذر ولأن الطهارة ليست شرطاً في صحة الطواف عندهم ، وعليها بذلة ، ولا شك أن رأى ابن تيمية هو الأصح وفيه من التيسير ما لا يخفى .

### حكم العمرة :

سئل ابن تيمية رحمة الله عن العمرة ، هل هي واجبة أم لا مع ذكر الدليل .

**فأجاب :** العمرة في وجوبها قولان للعلماء هما قولان في مذهب الشافعى وأحمد ، والمشهور عنهمما وجوبها ، والقولثانى : لا تجوب ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وهذا القول - وهو عدم وجوبها أرجح - فإن الله تعالى إنما أوجب الحج بقوله : «**وَلِلّٰهِ عَلٰى النّاسِ حُجَّةُ الْبَيْتِ**»<sup>(٢)</sup> لم يوجب العمرة ، وإنما أوجب إتمامهما لمن شرع فيهما ، وفي الابتداء إنما أوجب الحج ، وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا إيجاب الحج ، وأن العمرة ليس فيها جنس غير ما في الحج ، فإنها إحرام وإحلال ، وطواف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروءة ، وهذا كله داخل في الحج ، وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين ، فلم يفرض وقتين ولا طائفين ولا سعيين ، ولا فرض الحج مرتين ، والصحابة المقيمون بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة لا على عهد النبي ﷺ ولا على عهد خلفائه الراشدين ، بل لم يعتمر أحد عمرة بمكة على عهد الرسول ﷺ إلا عائشة وحدها<sup>(٣)</sup> .

فالعمرة ليست واجبة ابتداء ، بل الأصل فيها أنها مندوبة حتى في

(١) جـ ٣ ص ١٦ وما بعدها وانظر أحكام الحج والعمرة للمؤلف .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٩٧

(٣) الفتاوى جـ ٢٦ ص ٥

المرة الأولى لكن إذا بدأ فيها المعتمر فلابد من إتمامها كذلك إذا بدأ في الحج فلابد من إتمامه ، ولو كان غير مفروض لأنه بعد المرة الأولى ، وأصبح واجباً بالبدء فيه .

### السعى للممتنع :

وسائل عن الممتنع : هل يلزمه أن يسعى مرتين ، أم يكفيه سعي واحد ؟

فأجاب : المفرد بالحج وحده ، لا يلزمه إلا سعي واحد ويكون بعد طواف القدوم أو طواف الإفاضة ، أما القارن فإنه كالمفرد يكفيه سعي واحد أيضاً ومذهب أبي حنيفة أن القارن يطوف أولاً ، ويسعى للعمرة ، ثم يطوف - أى للإفاضة - ويسعى للحج ، لأن القارن يلزم سعيان لكن الجمهور على أن القارن كالمفرد وهو الأصح ، لأن الرسول ﷺ لم يسع إلا سعياً واحداً ، وكان قارناً لأنه ساق الهدى ، بل أبلغ من ذلك أن الممتنع هل يجزئ السعى الأول الذي هو مع طواف العمرة ؟ أو أنه يحتاج إلى سعي ثان عقب طواف الإفاضة أو غيره ، قوله عند أحمد ، والمشهور عند أصحابه هو الثاني - وهو أنه يحتاج إلى سعي ثان بعد طواف الإفاضة - وهو الجمهور ، والأول قد نص عليه أحمد أيضاً - وهو الاكتفاء بالسعى بعد الطواف الأول للممتنع - قال عبد الله بن أحمد ، قلت لأبي : الممتنع يسعى بين الصفا والمروءة ، قال : إن طاف طوافين فهو أجدود - والمراد بالطواف هنا : السعى - وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس .

قال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إلى ، واحتج بحديث جابر في صحيح مسلم حيث قيل « لم يطوف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروءة إلا طوافاً واحداً هو طوافه الأول ، وهذا مع أنهم كانوا متمنعين » ، وروى أحمد عن ابن عباس أنه كان يقول : القارن والممتنع والمفرد يجزيه طواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروءة أى مرة واحدة ، وفي الصحيحين عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة

الوداع : فأهللنا بعمره ، ثم قال الرسول : « من كان معه هدى فليهله بالحج والعمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا - إلى أن قالت - فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروءة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة ، فإنما طافوا طوافا واحدا بالبيت » قلت : فقولها طوافا آخر إنما أرادت به الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروءة كذكرها في أول الحديث ، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمرة لابد لهم من طواف الإفاضة ، فعلم أنها إنما نفت طوافا معه الطواف بين الصفا والمروءة ، لا الطواف المجرد بالبيت ، والذى نفته عن القارن أثبتته للممتنع الذى أحρم بالعمرة ، ولم يدخل عليها الحج ، وأحمد في بعض رواياته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم ، فاستحب للممتنع إذا رجع من منى أن يطوف أولا للقدوم ثم يطوف طواف الفرض ، ومن رد على أحمد حجته بأن المراد بالطواف طواف الفرض فقد غلط لأن طواف الفرض مشترك بين الممتنع والمفرد والقارن ، وعائشة أثبتت للممتنع ما نفته عن القارن ، ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت وبالصفا والمروءة إن لم تكن أرادت بالبيت ، لأنها هي لم تطف بالبيت إلا مرة واحدة ، لأجل حيضها ، وقد عارضه حديث جابر الصحيح ، أن النبي ﷺ وأصحابه الذين أمرهم بأن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة لم يطوفوا بين الصفا والمروءة إلا أول مرة ، وهذا ينافي ما فهم من حديث عائشة فإنهما لم يكونوا سعوا بعد طواف الفرض فإن لا يطوفوا قبله للقدوم أولى وأحرى ، والمحققون من أهل الحديث يعلمون أن هذه الزيادة في حديث عائشة هي من كلام الزهرى ، وليس من قول عائشة .

فلا تعارض الحديث الصحيح<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فإن الصحابة المتمتعين لم يسعوا سعيين وإنما سعوا سعيا واحدا هو السعي الأول الذى هو بعد طواف العمرة ، وهو أول طواف للممتع ثم حلوا من إحرامهم ،

(١) الفتاوى ج ٢٦ ص ٣٦

ثم أحرموا بعد ذلك للحج من مكة فالمفرد يسعى سعيا واحدا ، بعد طواف القدوم ، أو بعد طواف الإفاضة ، وكذلك القارن ، أما المتمتع فأصح ما ورد أنه لا يسعى إلا سعيا واحدا لكن ، يكون بعد طواف العمرة ، فإن فعل سعيين كما قال الجمهور فلا بأس ، وإن أتى يسعى واحد كان أفضل وأيسر على أن يكون بعد طواف العمرة .

### صعود جبل الرحمة :

وسائل : عن صعود جبل الرحمة أثناء الوقوف بعرفة هل هو جائز أم لا ؟

فأجاب : إن عرفة كلها موقف ، ولا يقف الحاج ببطن عرفة – وهى جبل يجاور عرفة – وأما صعود الجبل الذى هناك فليس من السنة ، ويسمى جبل الرحمة ، وكذلك القبة التى فوقه التى يقال عنها ، قبة آدم فلا يستحب الصعود إليها ، ولا دخولها ، ولا الصلاة فيها ، والطواف بها من الكبائر<sup>(١)</sup> ، لذا ينبغى إرشاد الحجيج إلى ذلك حتى لا يتزاحموا فيها ، إلى جبل الرحمة ، والوقوف أعلى ، ولا الطواف بحجرة الرسول ﷺ ولا بمقبرته لأنه من أعظم البدع الحرام .



(١) المرجع السابق ص ١٣٣

## الباب السابع

# البِيُوعُ وَالْمَعَامِلَاتُ

البيع والشراء جائزان بالإجماع « وأحل الله البيع » وهو في اللغة: أخذ شيء وإعطاء شيء . وشرعًا : مبادلة مال ولو في الذمة ، أو منفعة ، مبادحة بمثل أحدهما ، أي منفعة بمال وينعدم البيع بإيجاب وقبول ، ويصح القبول قبل الإيجاب ، ويشترط للبيع شروط :

- ١ - التراضي بين المتعاقدين لحديث : « إنما البيع عن تراض » .
- ٢ - أن يكون البائع أو المشتري جائز التصرف .
- ٣ - أن تكون العين المعقودة عليها مبادحة .
- ٤ - أن يكون العقد من مالك للمعقود عليه أو وكيله .
- ٥ - أن يكون المعقود عليه مقدورا على تسليمه .
- ٦ - أن يكون المبيع معلوما عند المتعاقدين برأية المبيع أو وصفه .
- ٧ - أن يكون الثمن معلوما للمتعاقدين .

الربا : من أكبر الكبائر وهو لغة : الزيادة وشرعًا ، زيادة في شيء مخصوص ، قال تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » [ البقرة : ٢٧٥ ] ولا يجوز بيع الجنس بجنسه من المكيالات إلا يدا بيد إذا اختلف النوع كشعير بقمح ، فيجوز التفاضل ، الإرداد باثنين ، أما إذا اتحد النوع فلابد من التقاييس والممااثلة ، كإرداد قمح بمثله ، ولا يجوز الزيادة ، والذهب بالفضة اتحد الجنس واختلف النوع ، والذهب بالذهب اتحد الجنس والنوع فلابد من التمثال والحلول ، فألف دينار بalf ومائة بعد زمن أو حالاً يعتبر ربا ويحرم كل شرط جز نفعا .

ولا يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، إلا إذا بيع الأصل مع الثمر .

والرهن يصح في كل عين يجوز بيعها على ألا ينتفع المرتهن - الدائن - بالرهون ، وإنما هو للاستئناف فقط .

## هل تقوم الإشارة مكان اللفظ في المعاملات ؟

سئل ابن تيمية : هل تقوم الإشارة والكتابة مكان اللفظ في المعاملات ؟

قال : الأصل في العقود أنها لا تصح إلا بالصيغة ، وهي الإيجاب والقبول سواء في ذلك البيع ، والإجارة والهبة ، والنكاح ، والعتق ، والوقف ، وغير ذلك عند كثير من الفقهاء ، ويقيمون الإشارة مقام العبارة عند العجز عنها ، كما في إشارة الآخرين ، ويقيمون أيضا الكتابة في مقام العبارة عند الحاجة ، لكن الأصل هو اللفظ ، لأن الأصل في العقود هو التراضي ، المذكور في قوله تعالى : « إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم »<sup>(١)</sup> وقوله : « فإن طن لكم عن شيء منه نفسها »<sup>(٢)</sup> والمعانى التي في النفس لا تنضبط إلا بالألفاظ التي جعلت لإبارة ما في القلب . وقيل : إن العقود تتعقد بكل ما يدل على مقصودها من قول أو فعل ، فكل ما عده الناس بيعا وإجارة ، فهو بيع وإجارة ، وإن اختلف اصطلاح الناس في الألفاظ والأفعال ، وينعقد العقد عند كل قوم بما يفهمونه بينهم من الصيغ والأفعال ، وليس لذلك حد مستمر ، لا في شرع ولا في لغة ، بل يتتنوع اصطلاح الناس ، كما تتنوع لغاتهم ، وهذا ظاهر مذهب أحمد ومالك .. فكل ما عده الناس بيعا فهو بيع ، وكذلك في الهبة مثل الهدية ، ومثل تجهيز الزوجة بمال يحمل معها إلى بيت زوجها ، إذا كانت العادة جارية بأنه عطية لا عارية .. واختلروا في الخلع ، هل يقع بالمعاطاة ، مثل أن تقول : أخلعني بهذه الألف فيقبض الغوض على الوجه المعتاد أنه رضى بالمعاوضة - أى بدون أن يتلفظ - فذهب البعض إلى أن ذلك خلع صحيح ، وذكروا من كلام أحمد من كلام غيره من السلف من الصحابة والتبعين ما يوافق كلامهم ولعله الغالب على نصوصه ، بل قد نص على أن الطلاق يقع بالفعل والقول ، واحتج على أنه يقع بالكتابة بقول النبي ﷺ « إن الله

(١) سورة النساء : الآية ٢٩

(٢) سورة النساء : الآية ٤

تجاوز لأمتى عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به » قال :  
 وإذا كتب فقد عمل ، وذهب بعض آخر كالقاضى أبي يعلى ومن سلك  
 سبيله : أنه لا تقع الفرقة إلا بالكلام ، وذكروا من كلام أحمد ما  
 اعتمدوه في ذلك ، بناء على أن الفرقة فسخ للنكاح ، والنكاح يفتقر  
 إلى لفظ ، فكذلك فسخه وأما النكاح ، فقال هؤلاء : كالقاضى  
 وأصحابه مثل أبي الخطاب وعامه المتأخرین إنه لا ينعقد إلا بلفظ  
 الإنكاح والتزویج ، كما قاله الشافعى بناء على أنه لا ينعقد بالكنایة ،  
 لأن الکنایة تحتاج إلى نية ، والشهادة شرط في صحة النكاح والشهادة  
 على النية غير ممكنة ، ومنعوا من انعقاد النكاح بلفظ الهبة أو العطية أو  
 غيرهما من ألفاظ التملیک ، وقالوا : أنه لا ينعقد إلا بلفظ العربية لمن  
 يحسنها ، فإن لم يقدر على تعلمها انعقد بمعناها الخاص بكل لسان ،  
 وإن قدر على تعلمها فقيه وجهان ، بناء على أنه مختص بهذين اللفظين  
 - التزویج أو الإنكاح - وأن فيه معنى التعبيد ، إلى أن قال : ومعلوم أن  
 دلالات الأحوال في النكاح معروفة من اجتماع الناس لذلك ، والتحدث  
 بما اجتمعوا له ، فإذا قال بعد ذلك ملكتها لك بألف ، علم الحاضرون  
 أن المراد به الإنكاح ، وقد شاع هذا اللفظ في عرف الناس حتى سموا  
 عقده : إملاكاً وملاكاً ، ولهذا روى الناس قول النبي ﷺ لخاطب  
 الواهبة الذي التمس فلم يجد حتى خاتم من حديد روهه ثارة « أنكحتها  
 بما معك من القرآن » وثارة « ملكتها » ، وإن كان النبي ﷺ لم  
 يثبت عنه أنه اقتصر على « ملكتها » بل إنما أنه قالهما جمیعاً ، أو قال  
 أحدهما ، لكن لما كان اللفظان عندهم في مثل هذا الموضع سواء رروا  
 الحديث ثارة هكذا ، وثارة هكذا ، ثم إن تعین اللفظ العربي في مثل  
 هذا في غاية البعد ، إذ النكاح يصح من الكافر والمسلم وهو وإن كان  
 قربة فإنما هو كالعتق والصدقة ، ومعلوم أن العتق لا يتعمّن له لفظ ،  
 وكذلك الوقف والصدقة والهبة لا يتعمّن لها لفظ عربي بالإجماع ، ثم  
 إن العجمي إذا تكلم العربية في الحال قد لا يفهم المقصود من ذلك  
 اللفظ كما يفهمه من لغته الأصلية التي اعتادها ، أما الالتزام بلفظ

معين فليس فيه أثر ولا نظر ، لذا فالعقود تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، هي التي تدل عليها أصول الشريعة ، وهي التي تعرفها القلوب<sup>(١)</sup> .

لذا فالمعاملات تصح بأى لفظ يدل عليها كما تصح بالمعاطاة ، وبإشارة المفهمة من الآخرين والكتابة الواضحة حتى لمن ينطق ، وبأى لغة يفهمها المتعاقدان ، عربية أو أجنبية ، وكذلك الحال في الزواج فإنه يصح بأى لفظ يدل عليه ، كالتزويج والإنكاح والهببة والتتميلك وباللغة العربية لمن يعرفها ، وبلغة الأعجمي الذي لا يعرف العربية ، ولو كان قادرا على تعلمها ، وهذا كله صحيح وراجع لكن الأحوط أن يكون الزواج بلفظ التزويج أو الإنكاح وهو قول الجمهور ، خلافا لأبي حنيفة الذي أجازه بكل لفظ يدل على التتميلك على أن يكون بالعربية لمن يعرفها ، وإلا فأى لغة يعرفها المخاطبان إذا جهلا العربية ، كما يصح الخلع بالمعاطاة لأن تقبل الزوج للمال الذي دفعته الزوجة ، وقالت له : خالعني على ألف مثلا ، ثم سكت وأخذ منها ألف دون أن يتلفظ يدل على رضاه وهو المطلوب ، ويصح الزواج بإشارة الآخرين المفهمة وبالكتابة الواضحة لأنها تقوم مقام العبارة كما يصح الطلاق من باب أولى بذلك ، بإشارة الآخرين المفهمة ، وبالكتابة ، ولو كان قادرا على العبارة ، وبالراسلة كأن يرسل لها خطابا يبلغها فيه بالطلاق ، فإنه يقع .

### بيع العينة :

وسائل رحمة الله : عن الرجل يبيع سلعة بشمن مؤجل يشتريها من ذلك الرجل بأقل من ذلك الثمن حالا ، هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : هذه تسمى مسألة العينة وهي غير جائزة عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد ، وهو المؤثر عن الصحابة كعائشة وابن عباس وأنس فابن عباس سئل عن حريرة بيعت إلى أجل ، ثم

( ١ ) الفتاوى ج ٢٩ ص ٦

اشترت بأقل فقال : دراهم بدراهم دخلت بينهما حريرة - أى أن هذا ربا فيكون حراما - وأبلغ من ذلك أن ابن عباس قال : إذا استقمن بنقد ، ثم بعت بنسبيته فتكلك دراهم بدراهم ، فبين أنه إذا قوم السلعة بدراهم ثم باعها إلى أجل فيكون مقصود دراهم بدراهم ، والأعمال بالنيات ، فإن المشترى تارة يشتري السلعة ليتفعل بها ، وتارة يشتريها ليتجز بها ، فهذا جائزان باتفاق المسلمين ، وتارة لا يكون مقصوده إلا أخذ دراهم ، فيينظركم تساوى نقدا ، فيشتري بها إلى أجل ، ثم يبيعها في السوق بنقد ، فمقصوده الورق ، فهذا مكروه في أظهر قول العلماء ، وأما عائشة فإنها قالت لأم ولد زيد بن أرقم لما قالت لها : إني ابتعت - أى اشتريت - من زيد بن أرقم غلاما بشمائة إلى العطاء وبعثه منه بستمائة ، فقالت عائشة : بعس ما بعت ويش ما اشتريت أخبرى زيدا أن جهاده مع رسول الله ﷺ بطل إلا أن يتوب ، قالت : يا أم المؤمنين : أرأيت إن لم آخذ إلا رأس مالى ، فقالت لها عائشة : « فمن جاءه موعظة من ربه فاتهى فله ما سلف وأمره إلى الله »<sup>(١)</sup> ، وأصل هذا الباب : أن الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمرىء ما نوى فإن كان نوى ما أحله الله فلا بأس وإن نوى ما حرم الله وتوصل إليه بحيلة ، فإن له ما نوى ، والشرط بين الناس ما عدوه شرعا<sup>(٢)</sup> ، لذا فإن بيع العينة بالصورة الواردة في السؤال حرام وهو قول الجمهور وأجازها الشافعية ، لأنها بيع وشراء لكن يرد عليهم بحديث عائشة وغيره .

### السلم :

وهو : عقد على موصوف في الذمة بأجل معلوم وثمن مقبوض في مجلس العقد ، وهو جائز بالإجماع .

سئل الإمام ابن تيمية : عن امرأة تشرى قماشا بشمن حال ، وتبيعه بزيادة الثلث إلى أجل معلوم فهل هذا ربا ؟

فأجاب : إذا كان المشترى يشتريها ليتفعل بها ، أو يتجز بها ، لا

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٥

(٢) الفتاوى ج ٢٩ ص ٤٤٦

يشتريها لبيعها ويأخذ ثمنها لحاجته إليه - فلا بأس بذلك ، لكن ينبغي إذا كان المشترى محتاجاً أن يربح عليه الربح الذى جرت العادة<sup>(١)</sup> ، وذلك لجواز السلم ، قال عليه السلام « من أسلف فى شيء فليس له فى كيل معلوم وزن معلوم إلى أجل معلوم » ، ويصبح السلم بلفظ السلم والسلف ، والبيع على أن يكون منضبطاً معلوماً قدره وثمنه وأجله وجنسه ، ويكون غير نادر الوجود وقت طلبه وإحضاره .

والقرض : وهو دفع مال لمن يتضاعف به ويرد بده ، وهو مندوب لفك كرية الحاج ، ومن أفرض مسلماً مرتين فكالصدقة مرة .

### **اللقطة :**

سئل عن رجل وجد فرساً ، إلا أن الفرس مرض بحيث لم يقدر على المشي فهل للأخذ بيع الفرس لصاحبه ؟

فأجاب : نعم يجوز بل يجب في هذه الحالة أن يباعه واجده لصاحب ، وإن لم يكن وكله في البيع وقد نص الأئمة على هذه المسألة ونظائرها ويحفظ ثمنه<sup>(٢)</sup> .

### **اللقطة :**

وسئل : عن إنسان وجد طفلاً ومعه شيء من المال ، ثم رياه حتى بلغ شهرين فأخذه رجل لترضعه امرأة الله ، فلما كبر الطفل ادعت المرأة أنه ابنها ، فهل يقبل قولها ؟ وهل يجب عليها أن تعطى الرجل الثاني ما أنفقه عليه ؛ ويلزم الرجل الأول ما وجد مع ابنه ؟ .

فأجاب : إذا كان الطفل مجهول النسب ، وادعى هذه المرأة التي أرضعته وربته في حضن زوجها وادعى أنه ابنها وزوجها أبوه فإن قولها يقبل ، ويصرف من المال الذي وجد معه في نفقته مدة مقامه عند الملقط<sup>(٣)</sup> .

أى يحصل الملقط على ما يوازي ما أنفقه على الطفل لمدة شهرين

(١) الفتوى ج ٢٩ ص ٤٩٦ .

(٢) الفتوى ج ٣٠ ص ٤١١ .

(٣) المراجع السابق ص ٤١٦ .

ويكون الباقي - إن بقى مال - لمن ادعى أنه أبوه ، لأن المفروض أنه ماله ، فإن لم يكفل المال الذي كان مع الطفل للملتقط حيث أتفق عليه في الشهرين أكثر التزم والد الطفل برد الباقي ، إلا إذا تبرع بهذا الباقي ، ولمصلحة الطفل يناسب لمن ادعاه ماله ينزعه أحد ، وهذا إقرار والإقرار سيد الأدلة ، على أن يكون المقر يولد له مثل هذا الطفل ، فلا يجوز لمن بلغ العشرين ، أن يقر ببنوة صبي عمره عشر سنين ، وألا ينزعه أحد ، وإلا فالبينة .

ولا يجوز تبني طفل له أب معروف ، أو مجھول ولم يقر به ، ويعامله كأحد أولاده ، لأن هذا التبني حرمه الإسلام ، وإنما ينسب الولد لأبيه الحقيقي فإذا لم يعرف فهو آخر في الدين ، لكن يمكن أن يقوم بتربيةه والإنفاق عليه ، على أنه أجنبي ، ولا يختلي بزوجة من يقوم بتربيتها ولا بيته ، ولا تختلي البنت المتتبنة بالرجل الذي يقوم بتربيتها ولا بأولاده الذكور ، ولا ينسب للرجل ولا يرث منه ، ويمكن أن يكتب له وصية في حدود الثلث ليكون سعيداً بعد ذلك<sup>(١)</sup> .

الضمان : هو التزام ما وجب على غيره مع بقائه ، ويصبح بالفظ كفيل وضمير وزعيم وحميل وتحملت دينك ، ويصبح بإشارة الآخرين المفهمة ، ولكن لا يصح إلا من جائز التصرف كمن عليه ألف لآخر ، وضممه إنسان آخر أمام الدائن ، وللدائن أن يطالب المدين والضامن ، أو كمن يريد شراء سلعة على أن يدفع الثمن مؤجلاً ، ورفض البائع إلا إذا ضممه أحد من الناس .

والحالة : تحول الحق من ذمة إلى ذمة أخرى ، ويشرط لها انفاق الدينين على أن يكون الذين مستقراً ، وبمقتضها ينتقل الحق إلى ذمة الحال عليه ، ويبراً الحيل وذلك كأن يكون لعلى ألف جنيه في ذمة بكر ، ولبكر ألف جنيه على إبراهيم فيحيل بكر علياً ليأخذ الألف من إبراهيم ، على محال وإبراهيم محال عليه ، وبكر محيل ، ولعلى أن

(١) رأى المؤلف .

يطالب إبراهيم بدلا من أبي بكر ، ولا يشترط رضا الحال عليه ، وهو إبراهيم .

**والصلح :** لغة قطع المنازعه وشرعًا معاهدة يتوصل بها إلى إصلاح بين المتخاصلين . والصلح بين المتنازعين جائز لحديث « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أهل حراماً أو حرم حلالاً » .

**والحجر :** لغة التضييق والمنع وشرعًا منع إنسان من تصرفه في ماله . ويحجر على المفلس للوفاء لأصحاب الديون ، وعلى السفيه المبذور في ماله ، حفظا للورثة ويحجر أيضاً على الصغير والجنون لمصلحتهما إلى أن يبلغ الصبي ويفيق الجنون .

**والوكالة :** لغة التفويض : وشرعًا استنابة جائز التصرف فيما تدخله النيابة .

كأن يوكل إنسان غيره أن يبيع له أو يشتري ، أو يؤجر أو يستأجر بكل قول يدل على الإذن ، على لا يتصرف إلا في حدود ما أمره به الموكّل ، والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بدون تفريط أو تعدّ .

**والشركة :** جائزة على لا يظلم زميله أو زملاءه ، وفي الحديث القدسى : « أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإن خانه خرجت من بينهما » أى لا بركة في الشركة ، ولا يشترط تساوى الشركين في المال ، ويكون الربح بنسبة رأس المال ، والذى يدير العمل إذا كان أحدهما ليس متفرغا للعمل - له نسبة من الربح ، أو راتبا شهريا - أو سنويا نظير الإداره ، ومن الشركة : المضاربة وهى دفع مال معلوم لمن يتاجر فيه بعض ربحه ، أى بجزء معلوم مشاع من المال ، فلو قال المالك : خذ هذه الألف واعمل فيها بالتجارة أو الصناعة أو الزراعة أو غير ذلك ولك ربع الربح أو ثلثه ، أو نصفه ، أو حسبما يتفقان ، على أن يكون العامل فى هذا المال لديه خبرة فى العمل الذى يقوم به ، لأنها تقوم على المالك لرأس المال ، وعامل ، يعمل فى هذا المال ، ومال لكن لو أعطاه أجرا معلوما كان إجارة ولا يسمى مضاربة .

## أنواع الشركة :

- ١ - شركة عينان ، وهى اشتراك اثنين بماليهما المعلوم ليعملان فيه بذاتهما أو أحدهما يعمل ، على أن يكون كل من المالين معلوما .
- ٢ - المضاربة وذكراها .
- ٣ - شركة الوجه ، وهى أن يشتركا في ذمتيهما بجاههما ومعرفة الناس لهما والربح والخسارة بما شرطا .
- ٤ - وتصح شركة الأبدان في الاحتشاش والاحتطاب وسائل المحاجات من الأعمال البدنية التي تعتمد على البدن كالصيد والتجارة ، وإذا مرض أحدهما فالكسب بينهما .
- ٥ - شركة المقاوضة : وهى أن يفوض كل منهما إلى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى من أنواع الشركة ، والربح حسب الشرط ، والخسارة بقدر المال ، والشركة بجميع أنواعها جائزة ما دامت معلومة المال والشركاء والأمانة والصدق ونوعية العمل .

المساقاة : هي دفع شجر له ثمر مأكول إلى آخر ليقوم بسقيه وما يحتاج إليه من الشمر بجزء معلوم وتصح على شجر له ثمر يؤكل ، ليزرعه ويسقيه ويتعهد به ، بنسبة معينة من الثمرة كالرابع أو الثلث أو النصف ، لحديث ابن عمر « عامل النبي ﷺ أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع » .

المزارعة : وهي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم على شأنه بجزء مشاع معلوم النسبة كالثلث أو الربع أو النصف مما يخرج من الأرض من زرع ونحوه .

الإجارة : وهي عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة مدة معلومة ، أو عمل معلوم بعوض معلوم ، بلفظ الإجارة أو الكراء ، بشرط معرفة المنفعة والأجرة والإباحة في نفع العين مع القدرة على التسليم ومعرفة العين المؤجرة برؤية أو وصف وأن يعقد على نفعها واشتمال العين على المنفعة ، فلا تؤجر أرض لا تبت

الزرع ، وأن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر ، وإذا استأجر شيئاً على أجرة معينة لزمه ذلك ، على أن يضمن الأجير العين المؤجرة ، فإذا تلفت كان عليه إصلاحها كثوب حرق أو دار تهدمت .

السبق : ويصبح السباق على الأقدام والسفن والخيل والبعير وسائر الحيوانات والرمح ، لكن بدون عوض إلا في إيل وخيل وسهام فيجوز العوض .

والعارية : هي إباحة نفع عين يحل الانتفاع بها تبقى بعد استيفائها لي:red hera على مالكها . وتباح إعارة كل ذي نفع مباح على أن يرد في الزمن المحدد كمن استعار شيئاً لمدة معينة فيلزمها أن يرده إلى من استعاره منه بعد انتهاء المدة ، وتتضمن العارية المقبوسة إذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله ﴿ وَعَلَى الْيَدِ مَا أَخْذَتْ حَتَّى تُؤْدِيهِ ﴾ .

الغضب : لغة ، أخذ الشيء ظلماً ، وشرعًا: الاستيلاء على حق الغير قهراً بغير حق ، وهو حرام لقوله تعالى : « ﴿ وَلَا تَأْكِلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [ البقرة: ١٨٨] ويجب رد المغصوب أو قيمته إن فقد .

إذا طمع الغاصب ولم يستطع المغضوب منه أن يفعل شيئاً لشدة بطش الغاصب استجواب دعاؤه ، لحديث : « اتقوا دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » .

الشفعة : هي استحقاق الشريك استرداد حصة شريكه من انتقلت إليه بعوض مالي ، بشمنه ، فإذا انتقل نصيب الشريك بغير عوض كإرث والهبة والوصية ، أو كان عوضه غير مالي فلا شفعة ، على أن تكون الشفعة على الفور بمجرد علم الشريك بالبيع وعلى أن يدفع من يريده الأخذ بالشفعة نفس الثمن الذي أخذ به المشترى الآخر ، وتصح للشريك عند الجمهور ، وللجار عند الأحناف ، ويمكن الأخذ بأحد الرأيين إذا كان فيه مصلحة .

والوديعة : وهي : إيداع مال أو نحوه مما يتمول عند الغير لحفظه ، كأن يدع محمد ألفاً عند بكر على سبيل الأمانة لمدة ، أو مطلقاً كلها ،

ولا يجوز للمودع لديه التصرف في الوديعة إلا بعد إذن صاحبها ، وإذا تصرف دون إذنه لزمه أن يرد بدله عند طلبه ، ويد المودع لديه أمينة : فإذا تلفت الأمانة عنده بدون تفريط أو تعد ، فلا يضمنها ، ويقبل قوله بيمينه .

**إحياء الموات :** وهو الأرض المنفكة عن الاختصاصات ، وملك معصوم ، أى ليست مملوكة لأحد ، ولا ينتفع بها في زراعة أو سكن أو نحوهما ، على أن تكون بعيدة عن العمران ، وصالحة للانتفاع بها ، فمن أحياها بزرع أو مسكن امتلكها ولا يشترط إذن الحاكم تشجيعا على الإحياء واستزراع الأراضي واستصلاحها للزراعة أو السكن لكن الأفضل إذن الإمام فقد تكون مملوكة لأحد أو للدولة ، ولا يعلم بذلك الحسنى .

على أن يحييها بعد زمن معين ، ولا أخذت منه لينتفع بها الغير لمصلحة الناس ومصلحة الغير .

**والجعلالة :** هي : أن يجعل جائز التصرف شيئاً متمملاً - له ثمن - معلوماً لمن يعمل له عملاً وهي جائزة كمن يقول : من رد لقطة صنفها كذا فله مائة مثلاً أو أكثر أو أقل حسب قيمة اللقطة .

**واللقطة :** مال أو مختص ضل عن ربه ، فمن وجد مالاً أو نحوه كان عليه أن يعرفه لمدة سنة في الأماكن التي يكثر فيها تجمع الناس فمن وجد صاحبه الذي وصفه بدقة أعطاه إياه ، فإن لم يوجده استحق إنفاقه وتملكه على أن يكون المال كثيراً فإن كان قليلاً كمبرأة أو قلم أو نحو ذلك فلا يعرفه سنة بل يعرفه مرة أو مرتين فإذا لم يوجد صاحبه امتلكه .

**واللقيط :** طفل لا يعرف نسبة نبذ في شارع أو غيره ، أو ضل الطريق ، وأخذه فرض كفاية وما معه من مال وفراش ونحوهما فهو له ، وينفق عليه الملتفق ولا فمن بيت المال ، وله أن ينفق من ماله ويرجع

بذلك على بيت المال ، وإن أقر أحد بهذا الطفل لحقه .  
الوقف : تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة . ويصح الوقف بالقول أو  
الفعل الدال عليه عرفا ، كمن جعل أرضه مسجدا ، وأذن للناس للصلاة  
فيه .

والهبة : تبرع من جائز التصرف بتمليك ماله المعلوم الموجود في  
حياته لغيره ، ولا يصح أن يهب مجهولا ، إلا ما تعذر علمه ، وتجوز  
لأى إنسان ، لكن هل تجوز لأحد الورثة دون الباقي ؟ خلاف ، قيل :  
يجوز مع الكراهة ، وقيل حرام وهو الأصح لحديث « اتقوا الله واعدلوا  
بين أولادكم » أما الوصية : وهى الأمر بالتصرف بعد الموت أو التبرع  
بالمال بعده ، ويوصى بها الإنسان قبل موته ، وتتفذ بعد الموت ، على أن  
تكون في حدود ثلث ما يملك أو أقل ، ولا تجوز لوارث مطلقا إلا بإذن  
باقي الورثة .



## الباب الثامن الجَهَاد

مصدر جاهد ، أي بالغ في قتل عدو وشرعًا : قتال الكفار ، ومن قتل على أيدي الكفار من المسلمين كان شهيداً ، لا يغسل ولا يصلى عليه ، ويكون في ثيابه الصالحة للكفن والأصل أنه فرض كفاية ، فإذا فعله البعض سقط الحرج عن بقية المسلمين ، وإن أتم الكل ، ويكون في حق الباقيين بعد فرض الكفاية سنة مؤكدة من أعظم السنن ، لكن لابد من إذن الوالدين حيثئذ ، وإذا حضر المسلم أرض القتال ، أو حاصره الأعداء ، أو احتاج إليه لتفهمه فنون الحرب ، أو استنفره الإمام فإنه يكون فرض عين في كل هذه الأحوال ولا يشترط فيه إذن الحاكم ، ولا إذن الوالدين ، ولا الدائن - إن وجد -

والإمام يمنع من لا يصلح للحرب كرجل مريض ، وكمخذل يزهد الناس في القتال الذي يخيف المقاتلين ، ويجب طاعة الإمام في أمور الحرب وغيرها .

ولا يجوز قتل النساء والأطفال والشيوخ والرهبان والعمياب والفلاحين ومن لم يقاتلوا ، ولا إتلاف زرع أو نخل أو هدم بيت أو معبد .

وتحل الغنيمة التي أخذت من الكفار من سلاح ومال بالاستيلاء عليها في دار الحرب ، ويكون لمن شهد الحرب منها أربعة أخماسها ، والخمس يوزع خمسة أخماس ، الله ورسوله ولذى القربي واليتامى والمساكين وابن السبيل .

وتؤخذ الجزية من الذميين الذين يعيشون وسط المسلمين حسب  
تقدير الإمام ويصح إعطاء الأمان للكافر من مسلم عاقل مختار في  
عشر سنين فأقل ، ويجوز الهدنة ، عشر سنوات فأقل<sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر تفصيل باب المعاملات والجهاد في :

١ - شرح النوى على صحيح مسلم .

٢ - المبسوط للمرخسي .

٣ - معنى المحتاج للشريبي الخطيب .

٤ - كشف النقاع للبهوي .

٥ - فقه السنة .

٦ - قضايا فقهية معاصرة للمؤلف .

## الباب التاسع

# النكاح

وهو لغة : الاقتران ، وشرعها : عقد يفيد حل المتعة قصداً .

حكمة مشروعيته : أن كلاً من الزوجين يجد الراحة بصاحبه والاستعانة به ، حيث يخفف عنه متابع الحياة والألامها كما يحس كل منهما أن له مودة موفورة مع صاحبه ، كما أن فيه حفظاً للإنسان ، وأن المجتمع الصالح لا يقوم إلا إذا تكون من أسر صالحة ، وأساس ذلك الزواج وينشأ في ظله الأولاد في رعاية الأبوين - لذا فإن إعراض الشباب عن الزواج يضر بهم والمجتمع حيث تنتشر الرذيلة ، ويعيش المجتمع في تخطي وانهيار ، لذا ينبغي التيسير في المهر ، يقول الرسول ﷺ « التمس ولو خاتماً من حديد » رواه البخاري .

والزواج في الأصل مسنون إذا كان المسلم في حالة معتدلة ، وكان قادراً على أعباء الزواج ويكون مكرورها إذا خاف من ظلمه لزوجته ، وحراماً : إذا تيقن من ظلمه لزوجته وليست لديه القدرة المالية على مسئoliاته ، وليست له الرغبة الجنسية ، بأن كان به مرض ولم تعلم زوجته بذلك مقدماً قبل الزواج ، ويكون واجباً ، على من تاقت نفسه إلى النساء ولا يستطيع الصبر عنهن ، مع قدرته على تبعاته من مهر ونفقة وخلافه ، وكان متيقناً من الواقع في الفحشاء إذا لم يتزوج أو غالب على ظنه هذا ، ويكون مباحاً إذا أمكنه الاستغناء عنه لعدم قوة الرغبة لديه ، وعلمت زوجته قبل الزواج بهذا .

وينبغي التريث عند اختيار الزوجة لأنها ستكون أم أولاده وشريكة عمره ، حتى يختار الصالحة لحديث « الدنيا متع ، وخير متابعها المرأة الصالحة » رواه مسلم .

الخطبة : هي طلب المرأة للزواج ليتعرف كل من الطرفين أخلاق الآخر ، وتباح بشرطين :

١ - ألا يوجد مانع من الزواج بها فورا ، فلا يخطب امرأة متزوجة ،  
ولا في العدة ، ولا محمرة عليه .

٢ - ألا يكون قد سبقه غيره لخطبتها وأجيب لطلبه .

ويندب النظر إلى الخطوبية لما روى أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة فقال له الرسول ﷺ « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بینکما » ، والأفضل أن يراها دون علمها حتى إذا لم تجد قبولاً لديه لا يحدث لها إيناء ولا لأسرتها إخراج ، ويعوز العدول عن الخطبة ، ولو كان من المرأة ردت كل ما أخذته إلى الرجل إلا المستهلك كالفواكه ، أما إذا كان العدول من الرجل تحمل كل ما قدمه من هدايا ، لأنه لا ضرر ولا ضرار ، وكل يتتحمل نتيجة فعله ، حتى لا يتضرر الآخر ، وينبغى العمل بهذا الرأي لأنه العدل .

**واركان عقد الزواج :** الإيجاب والقبول باللفاظ صريحة وفي مجلس واحد ، وينعقد بإشارة الآخرين المفهمة أو كتابته الواضحة بالموافقة ، ويشترط حل المرأة للزواج بها فلا تكون محمرة عليه وجود ولد وشاهدين ، وأجاز الأحتفاء بالشاهدين ، ويرد عليهم بحديث « لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل » .

وبهذا يكون العقد صحيحا ، أما إذا اختلف ركن أو شرط منه كان باطلاً كنكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته مثلاً على أن يزوجه الآخر ابنته ولا مهر بينهما لأن يضع كل مهر للأخرى ، وقد حرمه الإسلام « لا شغار في الإسلام » وكذلك نكاح المتعة ، هو أن يتزوج المرأة لمدة شهر أو شهرين أو سنة ، ولا يحتاج لطلاق وإنما ينتهي بانتهاء المدة ، وهو حرام وقد حرمه الرسول ﷺ تحريماً قاطعاً في فتح مكة ، وأجازه الشيعة الإمامية واحتتجوا بفتوى ابن عباس . والحق أنه تراجع عنها في أواخر حياته ، حين علم بالأحاديث الواردة بالتحريم القاطع .

### **والمحرمات من النساء نوعان :**

١ - المحرمات تحريماً مؤبداً بالنسبة كالأم والأخت والبنت وبنت الأخ وبنت الأخت ، أو بالمصاهرة كأم الزوجة وابنته ، أو بالرضاع

كالأم من الرضاع أو بناتها .

٢ - المحرمات تخريماً مؤقتاً ، وهن المحرمات بسبب فإن زال حلت المرأة ، ومنهن : المتزوجة والمطلقة ثلاثاً حتى تنكح زوجاً آخر نكاها شرعاً والجمع بين الأختين ، والزيادة على أربع والمشاركة التي لا تدين بدين سماوي ، والزانية حتى توب ، والحرم بالحج أو بالعمره ، وكذلك المحرمة .

ويجوز التوكيل في الزواج ، وكل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه جاز أن يوكل فيه غيره على أن يتلزم الوكيل بشروط الموكل ، وتزوج الشيب برضاهما ، والبكر أيضاً برضاهما في القول الراجح لحديث « الشيب أحق بنفسها من ولديها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » رواه الجماعة إلا البخاري .

ومن آثار العقد ثبوت الزوجية ، وأن للزوجة حقوقاً ، وللنرجح حقوقاً ، وهناك حقوق مشتركة لا بد من تحقيقها <sup>(١)</sup> .

### النظر إلى النساء :

سئل شيخ الإسلام رحمه الله : عن أصابه سهم من سهام إيليس المسمومة ماذا يفعل ؟

فأجاب : من أصابه جرح مسموم من سهام إيليس - وهو النظر إلى النساء فعليه بما يخرج السم ، ويتحقق ذلك بأمور منها : أن يتزوج أو يتسرى فإن النبي ﷺ قال : « إذا نظر أحدكم إلى محسنة امرأة فليأت أهلها ، فإنما معها مثل ما معها » وهذا مما ينقص الشهوة .

والثاني : أن يداوم على الصلوات الخمس والدعاء والتضرع وقت السحر ، وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع ، وليكثر من الدعاء بقوله : يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك : يا مصرف القلوب صرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك ، فإنه متى أدمي الدعاء والتضرع لله صرف

( ١ ) انظر تفصيل ذلك في « وعاشروهن بالمعروف » للمؤلف ص ١٠ وما بعدها .

قلبه عن ذلك ، كما قال تعالى « كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا الخلصين »<sup>(١)</sup> ، الثالث : أن يبعد عن مسكن هذا الشخص والمجتمع بمن يجتمع به ، بحيث لا يسمع له خبر ، ولا يقع له على عين ولا أثر ، فإن بعد هنا ومتى قل الذكر ضعف الأثر في القلب ، فليفعل هذه الأمور ، ولطالع بما تجده له من الأحوال<sup>(٢)</sup> .

ويجب أن يجاهد نفسه حتى لا ينظر إلى امرأة فإذا كان غير متزوج فعليه أن يتزوج إن كان قادراً على مسؤوليات الزواج ، أو يصوم حتى تقل الرغبة لديه لحديث « يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة - القدرة على الزواج - فليتزوج فإنه أبغض للبصر وأحسن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

**حقوق الزوجة :** إذا تزوج فلنوجته حقوق عليه من أهمها المهر سواء كان عاجلاً كله ، أو مؤجلاً كله ، أو بعضه معجل وبعضه مؤجل ، وينبغي عدم المغالاة فيه ليقدم الشباب على الزواج ويجب بالدخول الحقيقي أو بالخلوة الصحيحة ، أو موت الزوج أو الزوجة ، وإذا طلقت قبل الدخول فلها نصف المهر ، ومن حقوق الزوجة على الزوج الإنفاق عليها وعلى أولاده حسب قدرته دون إسراف ولا تقصير ، وألا يضر بالزوجة بالفعل كالضرب بلا سبب أو بالقول كالكلام العارج ، وأن يعدل بين الزوجتين أو الزوجات عند التعدد .

**للزوج حقوق على زوجته :** من أهمها القوامة ، وأن تحافظ على نفسها وماله ، ولا تدخل أحداً البيت إلا بإذنه ، أما الحقوق المشتركة بينهما فمن أهمها حل استمتاع كل منها بالآخر ، وثبوت النسب لأن الولد للفراش ، وحرمة المصاهرة ، فلا تخيل أنها ولا ابنته له ، والمعاشرة بالمعروف لدوام العشرة ، والتوارث بينهما ، فيرث كل منهما صاحبه إذا مات قبله وينتهي عقد الزواج بالطلاق ، والإيلاء إذا أقسم إلا يقربها أكثر من أربعة أشهر ، وبالردة من أحدهما .

( ٢ ) الفتاوى ج ٣٢ ص ٦

( ١ ) سورة يوسف : الآية ٢٤ .

## نكاح المتعة :

وسائل رحمة الله : عن رجل يريد أن يتزوج امرأة وهو في سفر وفي نيته طلاقها عند عودته .

فأجاب : النكاح الذي يقصد الرجل به الاستمتاع بالمرأة فترة مؤقتة ثم يفارقها ، مثل المسافر الذي يسافر إلى بلد يقيم به مدة فيتزوج وفي نيته إذا عاد لوطنه أن يطلقها ، وهذا فيه ثلاثة أقوال ، قيل : هو نكاح جائز ، وهو قول الجمهور ، وقيل : إنه نكاح تخليل لا يجوز ، وقيل : هو مكروه وليس حراما ، وال الصحيح أن هذا ليس بنكاح متعة ، ولا يحرم لأنه قاصد للنكاح وراغب فيه لكن لا يريد دوام المرأة معه ، وهذا ليس بشرط ، فإن دوام المرأة معه ليس بواجب ، بل له أن يطلقها ، فإذا قصد أن يطلقها بعد مدة فقد قصد أمرا جائزا ، بخلاف نكاح المتعة فإنه كالإجارة ينقضى بانقضاء المدة ، وأما هذا فملكه ثابت مطلق وقد تتغير نيته فيما يمسكها دائما وذلك جائز له ، كما أنه لو تزوج بنية إمساكها دائما بدا له طلاقها جاز ذلك ، ولو تزوجها بنية أنها إذا أعجبته أمسكها وإن فارقها جاز ، ولكن هذا لا يشترط في العقد ، وهذا لا ينوي طلاقها إلا عند انقضاء غرضه منها ، ومن البلد الذي أقام به ولو قدر أنه نواه في وقت معين فقد تتغير نيته<sup>(١)</sup> .

والشيعة الإمامية هم الذين قالوا بجوازه ، واحتجوا بفتوى ابن عباس بأنه حلال ، إلا أنه تراجع في أواخر حياته عما قاله بالحل ، وقال بالتحريم وهذا هو المعتبر ، ونكاح المتعة : أن يقول رجل لامرأة أتزوجك ، أو أنكحك لمدة سنة أو سنتين أو ثلاثة ، أو شهر أو شهرين ، ولا يحتاج لطلاق وإنما ينتهي بانتهاء مدة فالعبرة هو تحديد المدة ، أما إذا لم تحدد المدة فلا يكون نكاح متعة كما قال ابن تيمية<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتاوى ج ٣٢ ص ١٤٧ . (٢) المؤلف .

## الصدق :

السنة : تخفيف الصداق ، وألا يزيد على مهر نساء النبي ﷺ وبناه ، فقد روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال « إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة » وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « خيرهن أيسرهن صداقا » وعن الحسن البصري قال رسول الله ﷺ : « الزموا النساء الرجال ، ولا تغالوا في المهرور » وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال : ألا لا تغالوا في مهور النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله ، كان أولاكم النبي ﷺ ، ما أصدق امرأة من نسائه ، ولا أصدقت امرأة من بناه أكثر من اثنى عشرة أوقية » قال الترمذى حديث صحيح .

ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقا يضر به إن نقه ، ويعجز عن وفائه إن كان دينا ، قال أبو هريرة : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إنني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال « على كم تزوجتها ؟ » قال : على أربع أواق ، فقال ﷺ « على أربع أواق ، فكأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه » قال : فبعث بعثا إلى بني عبس فبعث ذلك الرجل فيهم » رواه مسلم ، والأوقيه : أربعون درهما ، وما يفعله البعض من أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفاخر ، وهم لا يقصدون أخذه من الزوج وهو ينوى ألا يعطيه إياه ، فهذا منكر قبيح مخالف للسنة ، وإن قصد الزوج أن يؤديه وهو لا يطيقه غالبا ، فقد حمل نفسه وشغل ذمته ، وتعرض لنقص حسنه ، وأهل المرأة قد آذوا صهروه وضروه.

والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار أن يكون جميـعـه عاجـلهـ وأـجلـهـ لا يـزيدـ عنـ مـهـرـ أـزـوـاجـ النـبـيـ ﷺـ ولاـ بـنـاتـهـ ، وـكـانـ ماـ بـيـنـ أـرـبـعـمـائـةـ إـلـىـ خـمـسـمـائـةـ بـالـدـرـاهـمـ الـخـالـصـةـ ، وـالأـفـضـلـ تعـجـيلـ الصـدـاقـ كـلـهـ لـلـمـرـأـةـ قـبـلـ الدـخـولـ إـذـاـ أـمـكـنـ ، فـإـنـ قـدـمـ الـبـعـضـ وـآخـرـ الـبـعـضـ جـازـ ، وـكـانـ السـلـفـ الصـالـحـ يـرـخـصـونـ الصـدـاقـ ، فـقـدـ تـزـوـجـ عـبـدـ الرـحـمـنـ اـبـنـ عـوـفـ ،

وهو من الشراء مالا يخفى في عهد رسول الله ﷺ على وزن نواة من الذهب ، قالوا : وزنها ثلاثة دراهم وثلث ، وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين ، بعد أن خطبها الخليفة لابنه فأبى سعيد أن يزوجها له<sup>(١)</sup> ، ومن كان له يسار وواحد فأحب أن يعطي امرأته صداقا فلا بأس بذلك وقد ذكرنا أن إعراض الشباب عن الزواج يضر بهم وبالمجتمع الذي يعيشون فيه ، متعللين بعدم إنجاح كثير من الزيجات ، وبعدم القدرة على دفع المهر ، نظرا للمغالاة فيه ، وزد على هذا بأن مرجعه إلى سوء مقاصد الزواج ، وسوء استعمال لهذا النظام الإلهي الذي لابد منه للمجتمع ، وربما كان مرجعه أيضاً إلى سوء اختيار الزوجة الصالحة ، كما أن الدين حث على الزواج بأيسر المهور من ذلك قوله ﷺ لمريض الزواج « التمس ولو خاتما من حديد » ، لذا ينبغي عدم التشدد في المهور والمغالاة فيها ، حتى لا يجحش الشباب على الزواج ، وفي هذا ضرر خطير بالمجتمع حيث ينتشر الفساد بين الناس ، وتحتلط الأنساب ، ويحدث الندم ، وأهداف الزواج عظيمة حيث إنه يكسر حدة الشهوة عند كل من الرجل والمرأة ، وفيه حفظ النفس البشرية ، ولا يتم ذلك إلا بالتناسل الذي أساسه الزواج ، بالإضافة إلى حكمة مشروعيته التي ذكرناها من قبل .



(١) الفتاوى ج ٣٢ ص ١٩٢ .

## **الطلاق :**

**الطلاق** لغة : الترك والمفارقة ، وشرعًا : حل رابطة الزوجية في الحال أو المال بلفظ مخصوص . وهو إما صريح ، كانت طلاق ولا يحتاج لنية ، أو كناية ، كانت محرمة ويحتاج إلى نية لوقعه .

وهو إما بائن تتحل به رابطة الزوجية كالمطلقة ثلاثاً ، أو المطلقة مرة أو مرتين وانتهت عدتها ، أو رجعى يمكن للرجل مراجعة زوجته مادامت في العدة دون عقد ولا مهر جديدين .

وقد شرعه الله لأن الزوجين قد لا يتتوافقان وتصبح العشرة بينهما مستحبة ، ولا يمكن أن تخبرهما على هذه المعيشة ، لذا شرع الطلاق .

### **لفظ الطلاق ثلاثاً هل يقع واحدة ؟**

سئل شيخ الإسلام رحمه الله : عن لفظ الطلاق ثلاثاً هل يقع واحدة أم ثلاثاً ؟

فأجاب : الطلاق السنة ، أن يطلق واحدة ثم يراجعها ، أو يدعها حتى تنقضى عدتها ، وأنه متى طلقها ثرتين أو ثلاثاً قبل رجعة أو عقد جديد ، فهو طلاق بدعة محرم عند الجمهور ، وهل يقع ؟ فيه نزاع ، وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة ، وزمان أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر ، فلما تتابع الناس على ذلك قال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أذنة ، فلو نفذناه عليهم ، فأفسدنا عليهم ، وعن ابن عباس أيضاً أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً ، فلما أتى النبي ﷺ قال له الرسول « في مجلس واحد؟ أم في مجالس » فقال : بل في مجلس واحد « فردها الرسول عليه » وقد أثبت هذا الحديث أحمد بن حنبل ، وبين أنه أصح من روایة من روى في حديث ركانة : أنه طلقها البتة ، وأن النبي ﷺ استحلفه « ما أردت إلا واحدة » ؟ قال : ما أردت إلا واحدة « فردها

عليه » فإن رواة هذا مجاهيل الصفات لا يعرف عدتهم وحفظهم ، ولهذا ضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم من أئمة الحديث حديثهم ، بخلاف حديث الثلاث فإن إسناده جيد ، وقد أفتى طاوس وعكرمة وابن إسحاق أن الثلاث واحدة<sup>(١)</sup> . وعلى هذا فإن الطلاق ثلاثا في مجلس واحد يعتبر واحدة ، لأنه الذي كان على عهد الرسول ﷺ وأبى بكر وصدرها من خلافة عمر ، والمرجع ما كان في زمانه ﷺ سواء كان بلفظ الثلاث كقوله لزوجته ، أنت طالق ثلاثا أو كان بثلاثة ألفاظ كقوله لها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، حيث يعتبر هذا الأخير طلاقا واحدا أيضا ، واللفظ الثاني تأكيد للأول ، والثالث تأكيد بعد تأكيد ، لأنه في مجلس واحد ، أما إذا كان في مجالس متفرقة كقوله لها : أنت طالق ، ثم بعد فترة وفي مجلس آخر قال لها : أنت طالق ، ثم في مجلس ثالث ، قال لها : أنت طالق ، فيعتبر طلاقا بالثلاث ، وتحرم عليه زوجته حتى تتزوج بأخر زواجا شرعا صحيحا ، وحرام عليه أن يفعل ذلك في طهر واحد ، لذا قال ﷺ في حق رجل طلق زوجته في غير ما أحل الله « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهرهم » ؟ وحذر ﷺ من التهاون في الطلاق فقال « ما بال أحدكم يلعب بحدود الله يقول طلقت قد راجعت » رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> .

## الطلاق في الحيض هل يقع ؟

وسائل : عن الطلاق في الحيض ، هل يقع أم لا يقع ؟

فأجاب : روى أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض ، فقال الرسول ﷺ لعمر « مره فليراجعها » ، وقد فهم بعض العلماء ، أن الطلاق قد لزمه ، فأمره أن يراجعاها ، ثم يطلقها في الطهر إن شاء ، وفهم بعض آخر أن الطلاق لم يقع ، ولكنه لما فارقها بيدهه كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته اعتزلها بيدهه ، واعتزلته

(١) الفتاوى جـ ٣٢ ص ٣١١ . (٢) وعاشروهن بالمعروف ص ٧٧ .

بىدتها ، فقال لعمر « مره فليراجعها » ، ولم يقل فليرجعها ، والمراجعة مفاعة من الجانبين ، أى ترجع إليه بيدتها فيجتماعاً كما كانا ، لأن الطلاق لم يلزمه فإذا جاء الوقت الذى أباح الله فيه الطلاق ، طلقها حينئذ إن شاء ، وقالوا : لو كان الطلاق قد لزم لم يكن في الأمر بالرجعة ليطلقها طلاقة ثانية فائدة ، بل فيه مضره عليهما ، فله أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والإجماع ، وحينئذ يكون في الطلاق مع الأول ، تكثير الطلاق ، وتطويل العدة ، وتعذيب الزوجين فإن النبي ﷺ لم يوجب عليه أن يطأها قبل الطلاق ، بل إذا وطئها لم يحل له أن يطلقها حتى يتبيّن حملها أو تظاهر الطهر الثاني ، وقد يكون زاهداً فيها يكره أن يطأها فتطلق منه ، فكيف يجب عليه وطئها ؟ ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الأربع وأمثالهم من أئمة المسلمين ، ولكن آخر الطلاق إلى الطهر الثاني .

ولولا أنه طلقها أولاً لكان له أن يطلقها في الطهر الأول ، لأنه لو أبى له الطلاق في الطهر الأول ، لم يكن في إمساكها فائدة مقصودة بالنكاح إذا كان لا يمسكها إلا لأجل الطلاق فإنه لو أراد أن يطلقها في الطهر الأول لم يحصل إلا زيادة ضرر عليهم والشارع لا يأمر بذلك ، فإذا كان ممتنعاً من طلاقها في الطهر الأول ليكون متمنكاً من الوطء الذي يعقبه طلاق ، فإن لم يطأها أو وطئها أو حاضت بعد ذلك ، فله أن يطلقها ، وأنه إذا امتنع من وطئها في ذلك الطهر ثم طلقها في الطهر الثاني ، دل على أنه يحتاج إلى طلاقها ، لأنه لا رغبة له فيها ، إذ لو كانت فيها رغبة لجامعتها في الطهر الأول ، والأمر بالرجعة أيضاً لا فائدة منه ، لأنه لو كان راغباً في المرأة فله أن يرجعها ، وإن كان غير راغب فيها فليس له أن يرجعها ، فليس في أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية<sup>(١)</sup> ، فالحججة مع السلف وأئمة الفقهاء الذين قالوا ، بأن الطلاق في الحيض حرام ، ولا يحتسب طلاقاً .

(١) الفتاوى ج ٣٣ ص ٢٠

والأصل في الطلاق الحظر ، ولا يباح إلا السبب فإذا وجد أبیح ، والأفضل حينئذ أن يكون في طهر لم يمسها فيه ، لأنه لو طلقها وهي حائض - وقع الطلاق عند الجمهور خلافاً لابن تيمية وبعض الفقهاء - كان عليها أن تطهر وتنتهي مدة طهرها ، ثم تخیض وحينئذ تبدأ العدة على قول الجمهور ، وإن طلقها في طهر مسها فيه لا يدرى هل حدث حمل أم لا ، فبماذا تعتد ؟ لهذا قال تعالى : « يا أيها النبي إذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن »<sup>(١)</sup> ، وهناك حکمة خلاف التطويل في العدة ، هي أن المرأة تخرم على زوجها وهي حائض ، فربما كان حرمانه منها أو تفززه هو الذي دفعه لطلاقها ، ثم إذا جاء الطهر الذي يتحمّنه تكون حلاله ، يندفع إلى جماعها ، وحينئذ يحرم عليه الطلاق ، فهو لن يطلقها إلا إذا كان كارهاً ، وهو في الطهر الذي لم يمسها فيه ، ورغم أن الطلاق في الحیض حرام ، إلا أن الإمام ابن تيمية قال بعدم وقوعه كما ذكر ، وهو الأصح للأدلة التي ذكرها ، ولا يجب جراءان على فعل واحد .

## الحلف بالحرام هل يقع طلاقا ؟

وسائل : عن الحلف بالحرام ، هل يعتبر طلاقاً أم لا ؟

فأجاب : إذا حلف الرجل بالحرام ، فقال : الحرام يلزمني لا أفعل كذا أو الحل على حرام لا أفعل كذا ، أو ما يحل للمسلمين يحرم على إن فعلت كذا ، وله زوجة ، ففي هذه المسألة نزاع مشهور بين البسلف والخلف ولكن القول الراجح أن هذه يمين من الأيمان ، لا يلزمها بها طلاق ، ولو قصد الحلف بالطلاق ، وهذا مذهب أحمد المشهور عنه حتى لو قال : أنت على حرام ، ونوى به الطلاق لم يقع به طلاق عنده ، ولو قال : أنت على كظاهر أمي وقد قصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء ، وفي ذلك أنزل الله القرآن ، فإنهم كانوا

---

(١) سورة الطلاق : الآية ١

يعدون الظهار طلاقا والإيلاء طلاقا ، فرفع الله ذلك كله ، وجعل في الظهار الكفاره الكبرى - وهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا - وجعل الإيلاء يمينا يترصد فيها الرجل أربعة أشهر ، فإذاً أن يمسك بمعرفه أو تسريع بإحسان - والإيلاء - أن يحلف الرجل ألا يقترب من زوجته أربعة أشهر فأكثر عند البعض .

أو أن يحلف بها أكثر من أربعة أشهر فصاعدا - كذلك قال كثير من السلف والخلف : إنه إذا كان متزوجا فحرم امرأته ، أو حرم الحال مطلقا كان مظاهرا ، وهذا مذهب أحمد ، وإذا حلف بالظهور والحرام لا يفعل شيئا وحثت في يمينه أجزائه الكفاره في مذهبها ، والكافاره قيل : كفاره الظهار ، وقيل كفاره اليمين إذا لم يقع وكفاره ظهار إن وقع ، وهذا أقوى ، فالحال بالحرام يجزئه كفاره يمين ، وكذلك الحال بالطلاق يجزئه كفاره يمين - ولم يقع الطلاق - كما أفتى جماعة من السلف والخلف ، والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك ، بل معناه يوافقه ، فكل يمين يحلف بها المسلمين في أيديهم وفيها كفاره يمين ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق بعقد ، أو أن يظاهر ، فهذا يلزم ما أوقعه سواء كان منجزا أو معلقا ولا يجزئه كفاره يمين<sup>(١)</sup> .

ويفهم من هذا أن الطلاق إما منجز ، وهو الذي لم يعلق على شرط كقوله لزوجته أنت طالق ، وحكمه أنه واقع ، أما المعلق ، فهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقا على حصول شيء آخر مثل : إن خرجت من الدار فأنت طالق ، وحكمه أن الطلاق يقع لو دخلت الدار ، وعند ابن تيمية : أن الزوج قد يريد تقوية عزيمته على فعل شيء أو تركه ، وقد يقصد حتى زوجته على فعل شيء أو تركه فيعلق الطلاق وهذا لا يقع إذا كان قصده الحمل على فعل شيء أو تركه ، وهذا هو

---

(١) الفتاوى ج ٣٣ ص ٧٤

الغالب ، أما لو قصد الطلاق فعلاً فإنه يقع ، ونفس الشيء يقوله في اليمين بالطلاق ، فإذا قصد تقوية عزيمته أو حث زوجته فلا يقع طلاق ، وإنما يقع يميناً فيه كفارة يمين ، مثل : الطلاق يلزم مني إن فعلت كذا ، أو على الطلاق لأفعلن كذا .

## الطلاق المعلق :

سؤال : عن الطلاق المعلق هل يقع طلاقاً ؟

فأجاب : صيغة الطلاق ثلاثة : صيغة تنجيز ، وصيغة تعليق ، وصيغة قسم أما صيغة التنجيز فهي إيقاع الطلاق مطلقاً مرسلًا من غير تقييد بصفة ولا يمين ، كقوله لزوجته ، أنت طلاق ، أو مطلقة ، أو فلانة طلاق ، أو أنت الطلاق أو طلقتك ، ونحو ذلك ، وهذا ليس يميناً يخرب فيه بين الحث وعدمه ، ولا كفارة فيه بالاتفاق - أي يقع الطلاق بإحدى هذه الصيغ - .

وأما صيغة القسم فهو أن يقول : الطلاق يلزم مني لأفعلن كذا ، أو لا أفعل كذا ، فيحلف على حض نفسه أو غيره ، أو منع نفسه أو غيره ، أو على تصديق خبر أو تكذيبه ، فهذا يدخل في مسائل الطلاق والأيمان ، وهذا يمين باتفاق أهل اللغة ، فإنها صيغة قسم ، وهو يمين أيضاً في عرف الفقهاء ، لم يتنازعوا في أنها تسمى يميناً ، ولكنهم تنازعوا في حكمها ، فمن الفقهاء من غالب عليها جانب الطلاق فأوقع به الطلاق إذا حث ، ومنهم من غالب على الجانب الآخر فلم يوقع به الطلاق بل قال : عليه كفارة يمين ، أو قال لا شيء عليه بمال ، والثالث : صيغة التعليق : كقوله : إن دخلت الدار فأنت طلاق ، ويسمى طلاقاً بصفة ، فهذا إما أن يكون قصد صاحبه الحلف ، وهو يكره الطلاق إذا وجدت الصفة ، وإنما أن يكون قصد إيقاع الطلاق عند تحقيق الصفة ، فال الأول : حكمه حكم الحلف بالطلاق باتفاق الفقهاء ، ولو قال : إن حلفت يميناً عتق رقبة وحلف بالطلاق ، حتى بلا نزاع نعلم أنه بين العلماء

المشهورين ، وكذلك سائر ما يتعلق بالشرط لقصد اليمين ، كقوله : إن حلفت كذا فعلى عتق رقبة ، فإن هذا بمنزلة أن يقول : العتق يلزمني لا أفعل كذا ، والثاني : وهو أن يكون قصد إيقاع الطلاق عند الصفة ، فهذا يقويه الطلاق إذا وجدت الصفة ، كما يقع المنجز عند عامة السلف والخلف ، وكذلك إذا وقت الطلاق بوقت ، كقوله : أنت طالق عند رأس الشهر ، وقد ذكر غير واحد الإجماع على وقوع هذا الطلاق المعلق لكن ابن حزم زعم أنه لا يقع به الطلاق ، وهو قول الإمامية ، مع أن ابن حزم ذكر في « كتاب الإجماع » إجماع العلماء على أنه يقع به الطلاق ، وذكر أن الخلاف فيما إذا أخرجه مخرج اليمين ، هل يقع الطلاق ؟ أو لا يقع ولا شيء عليه ؟ أو يكون يميناً مكفرة ؟ على ثلاثة أقوال : كما أن نظائر ذلك من الأيمان فيها هذه الأقوال الثلاثة ، وهذا الضرب ، وهو الطلاق المعلق بصفة بقصد إيقاع الطلاق عندها ، وليس فيها معنى الحض والمنع كقوله ، إن طلعت الشمس فأنت طالق ، هل هو يمين ؟ فيه قولان : أحدهما ، هو يمين كقول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، والثاني : أنه ليس بيمين ، كقول الشافعى والقول الآخر عند أحمد ، وهذا القول أصلح شرعاً ولغة<sup>(١)</sup> .

فالحلف بالطلاق إذا وقع خلاف المخلوف عليه ، وكان قصده الحض على فعل شيء أو تركه ، فلا يقع به الطلاق ، وعليه كفارة يمين ، وإن كان يقصد الطلاق وقع الطلاق ، أما الطلاق المعلق ، كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، إذا كان غرضه عدم وقوع الطلاق إذا وقع الشرط ، فحكمه حكم الحال ، وهو من باب اليمين أما إذا كان غرضه وقوعه فإنه يقع إذا وجد الشرط ، بأن دخلت الدار ، فالالأصل هو النظر إلى مراد المتكلم ومقصوده ، فإن كان غرضه الوقوع وقعت عند وقوع الشرط ، وإن كان مقصوده أن يحلف بها وهو يكره

(١) الفتاوى ج ٣٣ ص ٤٤

وقوعها إذا حنت وإن وقع الشرط فهذا حالف بها ، وعليه كفارة يمين ، وهي : عتق رقبة مؤمنة أو كسوة عشرة مساكين أو إطعامهم من أوسط ما يطعم به أهله فإن لم يجد صام ثلاثة أيام ، ولا يقع طلاق لأنه يعتبر حالفا يؤيد ذلك أن شيخ الإسلام سئل عن رجل قال لحاجاته : إن لم تباعيني جاريتك فابنتك طالق ثلاثة ، فقالوا : ما نبيعك الجارية ، فقال : ابنتكم طالق ثلاثة ونيته إن لم تعطيني الجارية ، فأجاب : إن كان قد نوى الشرط بقلبه ولم يقصد الطلاق فلا حنت عليه عند الشافعى وأحمد وغيرهما ، ولا يلزمه الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى ، وسئل عن رجل خرجت زوجته بغير إذنه ثم قال لها : الطلاق يلزمنى ثلاثة ما بيقيت أرفع العصا عنك ، ونيته فى ذلك إذا خرجت بدون إذنه ، فهل يجب الطلاق بالحال ، أو إذا خرجت بغير إذنه ؟ وهل إذا أذن لها بعد ذلك يقع الطلاق ؟ فأجاب : لا طلاق عليه بالحال ، بل إذا خرجت بغير إذنه حنت - أى عليه كفارة يمين ، ولا يقع طلاق - فإن أذن لها إدنا عاما جاز إذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك<sup>(١)</sup> - أى لم تكن له نية وقوع الطلاق .

**وسئل :** عن رجل وجد ابن خالته عند زوجته ، فحلف بالطلاق أن ابن خالته كان عند زوجته ؟

**فأجاب :** إذا كان الحالف صادقا في يمينه فلا حنت عليه ، وكذلك إذا اعتقاد صدق نفسه فلا حنت عليه ، ولو كان الأمر في الباطن بخلاف ذلك<sup>(٢)</sup> .

**وسئل :** أيضا عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ، ثم ظهر له أن يتزوجها فهل له ذلك ؟

**فأجاب :** نعم له أن يتزوجها ولا يقع بها طلاق ، إذا تزوجها

(١) الفتوى ج ٢٣ ص ١٦٣ . (٢) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

عند جمهور السلف وهو مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما<sup>(١)</sup> .  
وسئل عن رجل امتنعت عليه زوجته من مجامعةها ، فحلف بالطلاق وكانت حاملاً ألا يجامعها بعد الولادة ، فهل يقع عليه الطلاق إن جامعها بعد الولادة أم لا ؟

**فأجاب :** إذا جامعها بعد الولادة ينظر في ذلك إلى نية الحالف ، وسبب اليمين فإن كان حلف بسبب زال السبب فلا حنت عليه في أظهر قوله العلماء في مذهب أحمد وغيره ، فإن حلف على معين لسبب ، كأن يحلف ألا يدخل البلد لظلم رآه فيه ، ثم يزول الظلم ، أو ألا يكلم فلانا ، ثم يزول السبب ونحو ذلك ، ففي حنته حينئذ قولان في مذهب أحمد وغيره أظهرهما ألا حنت عليه ، لأن الحض والمنع في اليمين كالأمر والنهي ، فالحلف على نفسه أو غيره بمنزلة الناهي عن الفعل ، ومن نهى عن دخول بلد أو كلام شخص لمعنى ثم زال ذلك المعنى عنه ، فالرجل إذا حلف ألا ي الواقع أمراته إذا كان قصده عقوبتها لكونها تماطله وتنشر عليه إذا طلب ذلك – وامتنعت – فإذا تابت من ذلك وصارت مطيعة موافقة زال سبب الهجر الذي علقها به ، كما لو هجرها لنشور ثم زال ، وأما إن كان قصده الامتناع عن وطئها أبداً ، لأجل الذنب المتقدم تابت أو لم تتب بحيث لو علم أنها تتوب توبة صحيحة كان مقصوده عقوبتها على ما مضى ، كما يعاقب الرجل غيره لذنب ما سواه تاب منه أو لم يتبع ، لا لغرض الزجر عن المستقبل ، بل مجرد شفاء غيطه ونحو ذلك ، وهذا نوع آخر<sup>(٢)</sup> .

### الطلاق مع المشيئة :

وسئل رحمة الله : عن رجل حنق من زوجته فقال لها : أنت طالق ثلاثة ، قالت له زوجته ، قل الساعة ، قال الساعة ، ونوى الاستثناء ، فما حكم طلاقه ؟

**فأجاب :** إن كان اعتقاده أنه إذا قال : الطلاق يلزمني إن شاء الله

(١) الفتوى ج ٣٣ ص ٢٤٢

فلا يقع طلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام ، لا إيقاع الطلاق ، لم يقع الطلاق ، فإن كان قد قال في هذه الساعة إن شاء الله فإن مذهب أبي حنيفة والشافعى ، أن الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع ، كما روى عن ابن عباس ، لكن هذا مقصوده واعتقاده أنه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق ، فلم يقصد التكلم بالطلاق ، وإذا قصد المتكلم لا يعتقد أنه يقع به الطلاق ، كما إذا تكلم الأعمى بلفظ وهو لا يفهم معناه لم يقع ، وطلاق الهازل ، وقع ، لأن قصد المتكلم ، وإن لم يقصد إيقاعه ، وهذا لم يقصد لا هذا ، ولا هذا ، وهو يشبه ما لو رأى امرأة فقال : أنت طالق لظنها أجنبية فبانت أمرأته فإنه لا يقع به طلاق على الصحيح<sup>(١)</sup> .

**وسئل :** عن رجل حلف بالطلاق ثم استثنى هنفيه بقدر ما يمكن فيه الكلام .

**فأجاب :** لا يقع فيه الطلاق ولا كفارة عليه والحالة هذه ، ولو قيل له : قل : إن شاء الله ينفعه ذلك ، ولو لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له<sup>(٢)</sup> .

**والطلاق :** إما منجز ، وقد ذكرناه ، وإما معلق ، وتكلمنا عن حكمه ، وإما يمين بالطلاق ، وإما مضاف للمستقبل ، وذكرنا أن المنجز واقع ، والمعلق في رأى ابن تيمية لا يقع إذا أراد الزوج تقوية عزيمته على فعل شيء أو تركه ، وليس فيه كفارة يمين ، وأن اليمين بالطلاق فيه كفارة يمين ، مثل على الطلاق لأفعلن كذا ، أو الطلاق يلزمني إن لم أفعل كذا ، وكفارة اليمين معروفة ، وهي : عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فإذا لم يجد صام ثلاثة أيام ، والطلاق المعلق واليمين بالطلاق أخذ فيما برأى ابن تيمية وعليه الفتوى الآن في كثير من البلاد الإسلامية ، وصدرت قوانين الأحوال الشخصية بذلك ، ومنها ( لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو

(١) الفتاوى ج ٣٣ ص ٢٣٨

تركه ) أما إذا قصد الطلاق فإنه يقع أما الطلاق المضاف إلى المستقبل ، فهو الذى افترضت صيغته بزمن يقصد وقوع الطلاق فيه متى جاء مثل : أنت طالق الشهر القادم ، أو متى جاء الشهر القادم وقع الطلاق ، وهذا يقع إذا حل وقته .

وعلى أن الطلاق شرع لحل رابطة الزوجية ، فينبغي ألا يستعمله الناس فى الأيمان ، لأنه ليس العوبة على أستتهم ، ولا يتلفظ به إلا من لا خلاق عندهم ، والواجب أن يحلف الإنسان بالله أو بصفة من صفاته تعالى ، ولا يحلف إلا في الأمور التي ينبغى لها الحلف ، ولا يحلف إلا إذا كان صادقا .

أما الطلاق فشرعه الله تعالى إذا لم تتوافق الطياع بين الزوجين ، أو أن كلاً منها لم يعرف صاحبه تماماً في الأخلاق والطياع وقت الخطبة ، أو قد يضر الزوج زوجته بما لا تستطيع معاشرته بسببه ، فيتعين التسرع بإحسان ، أو قد يوجد عدم التوافق الجنسي من أحدهما لمرض معن أو عجز ، فيضطر الآخر للنظر إلى ما حرمه الله ، فيكون الطلاق حينئذ هو الطريق الأحسن ، وكل هذا بعد محاولات الإصلاح من أهله وأهله .

وهناك حالات يطلق فيها القاضى منها : الفرقة بسبب مرض معدى أو بسبب عيب في الرجل كالعنين والمجبوب ، أو لرفض الزوج للإسلام وقد أسلمت زوجته ، أو الإعسار بالنفقة وغيابه مدة طويلة تتضرر بسببيها أو حبسه ثلاث سنوات فأكثر ، ولها في هذه الحالة أن تطلب الطلاق بعد سنة من تنفيذ الحكم .

أما غير ذلك فالزوج هو الذى يطلق لأنه بعيد عن العاطفة وللطلاق تبعات مادية يلتزم بها ، والمرأة لا ينالها أى غرم ، ومن حقها أن تطلب الطلاق على مال إذا رفض الطلاق وتعطيه مهره أو أكثر أو أقل حسب الاتفاق ، ولا نفقه لها لأنها هي المتسيبة فيه ، وقد شرع الطلاق ثلاثة

لمح فرصة بعد أخرى للزوج للمراجعة فإن طلق الثالثة فلا يفعل ذلك إلا لشدة كراهيته ولا تخل إلا بشروط <sup>(١)</sup>.

## نکاح التحلیل :

ذكرنا أن الإنسان لا يطلق زوجته ثلاثا إلا إذا كانت كراهية زوجته كبيرة بعد أن أعطاه الشرع فرصة بعد أخرى ليراجع زوجته ، فإذا طلقها الثالثة ، فلا تخل له إلا بعد أن تتزوج غيره زوجا شرعا صحيحا ، بمعنى أن تنتهي عدتها من الأول ، ويتزوجها الثاني برغبته ويدخل بها ويعاشرها ، ثم إن شاء طلقها ، فإن طلقها وجب أن تنتهي عدتها منه فإذا أراد الزوج الأول زواجها حل له ذلك ، وتبقى معه زوجة جديدة ، أما نکاح التحليل فهو من أكبر المحرمات .

وقد سئل الإمام ابن تيمية رحمه الله : عن نکاح التحليل .

فأجاب : إذا وقع الطلاق ثالثا ، فلا تخل المطلقة للزوج مطلقا إلا إذا تزوجت بشخص آخر بعد انتهاء عدتها من الأول ، ويدخل بها ويعاشرها ، ثم يطلقها إن أراد برغبته أو يموت عنها وتنقضى عدتها من هذا الثاني بالطلاق أو بالموت ، ثم يتزوجها الأول ، بعقد ومهر جديدين برضاهما ، وتكون معه زوجة جديدة ، أما المخلل فإنه لا يحلها لزوجها الأول لقوله عليه السلام « لعن الله المخلل والمخلل له » ، وقال عمر بن الخطاب : لا أؤتي بمحلل ومحلل له إلا رجمتهما ، وكذلك قال عثمان وعلى وابن عباس وابن عمر وغيرهم : إنه لا يبيحها إلا بنکاح رغبة ، لا نکاح محلل ، ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه رخص في نکاح التحليل ، ولكن تنازعوا في نکاح المتعة لهذا فإن نکاح المتعة - رغم حرمته - خير من نکاح التحليل من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنه كان مباحا في أول الإسلام - ثم حرم - بخلاف التحليل .

(١) وعاشروهن بالمعروف للمؤلف ص ٩١ .

**الثاني** : أنه رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف رغم ضعف هذا الرأي بخلاف التحليل ، فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة .

**والثالث** : أن المتبع له رغبة في المرأة وللمرأة رغبة فيه إلى أجل بخلاف المخلل فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بحال ، وهو ليس له رغبة فيها ، بل فيأخذ ما يعطاه - من يريد هذا التحليل ، وهو الزوج السابق : المخلل له - وإن كان له من رغبة فيه فهى رغبته في الوطء ، لا في اتخاذها زوجة ، من جنس رغبة الزاني ، ولهذا قال ابن عمر : لا يزالان زانين ، وإن مكث عشرين سنة ، إذا علم من قبله أنه يريد أن يحلها له ، ولهذا تعدم فيه خصائص النكاح<sup>(١)</sup> ، بالإضافة إلى أن في التحليل البعض والنفرة ، لذا يكتمه أصحابه كما يكتم السفاح ، ومن شعائر النكاح إعلانه ، والوليمة ، يضاف إلى التحليل أن المرأة لا تتمكنه من نفسها ، وقد يشترط عليها الزوج السابق ذلك ، كما أن التحليل يجعل المرأة تتزوج وهى في عدتها وهو منهى عنه ، لذا كان كالذنا ، أما نكاح المتعة فعلى الرغم من أنه أفضل من نكاح التحليل ، إلا أن جماهير السلف والخلف من أهل السنة اتفقوا على تحريمها ، لأن الرسول ﷺ حرمه إلى يوم القيمة لم ينزع في ذلك سوى الشيعة الإمامية الذين أجازوه ودليلهم جواز ابن عباس له ، والحقيقة أنه تراجع عن جوازه قبيل وفاته حين علم بالسنة الصحيحة في ذلك .

**من يقع الطلاق** ؟ يقع الطلاق من البالغ العاقل اختار بالاتفاق ، واختلفوا في المكره والسكنان هل يقع منها طلاق ، فذهب الأحناف إلى وقوعه من المكره ، لأن فيه نوع اختيار ، أما عند الجمهور فلا يقع وهو الأصح لحديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » صححه الحاكم ، على أن يكون الذي أكرهه يستطيع تنفيذ ما هدد به ، وكان من الإكراه بالقتل أو فقد عضو منه ، أما السكنان فذهب البعض إلى عدم وقوع الطلاق منه إذا زال عقله بمادة ليست محمرة كالبنج في

---

(١) الفتاوى ج ٣٢ ص ٩٣

العمليات الجراحية ، أما بمادة محرمة فيقع ، لأنه أزال عقله بنفسه ، بينما ذهب آخرون إلى أن طلاق السكران لا يقع مطلقا ، والزجر بالحد الشرعي عليه ، والجريمة ليس عليها عقوبات طلاق وحد كما أن المرأة لا ذنب لها في تصرف زوجها ، أما الغضب الذي لا يقع به الطلاق فهو الذي يخرج صاحبه عن إدراك ما يقول ، وكذلك المصاب بصدمة عصبية ، أما الغضب العادى فإنه يقع فيه الطلاق .

والهازل يقع طلاقه في القول الأصح لحديث « ثلات جدهن جد وهلهم جد ، النكاح والطلاق والعتاق » .

والروحة هي التي يقع عليها الطلاق ، فلا يقع على أجنبية ليست له زوجة ولو تزوجها فيما بعد ، وإشارة الآخرين المفهمة تقوم مقام النطق ، وكذلك الكتابة الواضحة في الطلاق .

ويجوز التوكيل في الطلاق على أن يلتزم الوكيل بما قال به الموكلا ، ويجوز التفويض فيه ، مثل : أمرك بيديك ، أو اختياري نفسك ، أو لك أن تطلق نفسك ، ونحو ذلك ، ولها حينئذ أن تطلق نفسها في المدة التي حددها الزوج إن حدد مدة ، وتقول : طلقت نفسي .

أما المريض مرض الموت ، فلو طلق زوجته بائناً أو رجعية انتهت عدتها قبل الوفاة ورثته عملاً بعكس مقصوده ، وكذلك الزوجة التي تريد حرمان زوجها من الميراث ، كأن ارتدت أو نحو ذلك .

والإيلاء : حرام ، وهو أن يحلف ألا يقرب زوجته أكثر من أربعة أشهر ، فلها أن تطلب من القاضي أن يرجع عن يمينه - وليس عليه تكفير في القول الأصح - فإذا لم يرجع طلاق عليه القاضي طلقة رجعية.

واللعان : أن يرمي زوجته بالزنا فعليه أن يشهد أربع مرات بذلك أمام الناس وعلى الزوجة الحد فإن كذبته أربع مرات الخامسة أن عليها غضب الله إن كان صادقاً . ويرفع عنها الحد ، وتحرم عليه زجراً .

العدة : لغة الإحصاء وشرعاً : انتظار يلزم المرأة عند زوال النكاح وشبهته ، أو الخلوة الصحيحة أو الموت ، وذلك للتأكد من خلو الرحم

من زوجها الأول قبل زواجهما بآخر ، حتى لا تختلط الأنساب فالمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها والمطلقة بعد الدخول إذا كانت حاملا فعدتها وضع العمل ، وإن كانت غير حامل فعدتها بالأقراء ، وهي ثلاثة أطهار ، وقيل : ثلاث حيضات وهو الأصح ، إن كانت من ذوى الحيض ، أما إذا لم تكن من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أشهر ، والتي مات زوجها قبل الدخول أو بعده ولم تكن حاملا ، عدتها ، أربعة أشهر عشرة أيام سواء كانت من ذوات الحيض أم لم تكن . أما الحامل فعدتها أيضا بوضع الحمل في الراجح ، وإذا كانت المرأة تعتمد بالأشهر ثم رأت الحيض قبل مضى المدة ، عليها أن تبدأ من جديد ثلاث حيضات ، لكن لو رأت الحيض بعد انتهاء الأشهر - أشهر العدة - فلا تبدأ من جديد في القول الراجح ، وتكون عدتها انتهت ، وتبدأ العدة من وقت الطلاق ولو لم تعلم في الأصح .

**والنسب :** إذا ثبت أن الولد أتى لستة أشهر من تاريخ العقد مع إمكان الدخول ثبت نسبة لأبيه لأن أقل الحمل ستة أشهر والولد للفراش ، ويثبت النسب بالإقرار أو الفراش أو البينة ، وتحقق إذا ادعاه اثنان فيقدم صاحب البينة <sup>(١)</sup> .



(١) أبيض الحال للمؤلف « مخطوط » .

## الباب العاشر

# الحدود والجنایات

والحد : عقوبة مقررة لأجل حق الله تعالى ، والجرائم التي فيها حد هي الزنا والقذف والسرقة وشرب الخمر ، والحرابة والردة والبغى .

عقوبة الزنا : هي الجلد للرجل والمرأة مائة جلدة إذا كانا غير محصنين ، أما المحصن فعقوبته الرجم ، رجلاً أو امرأة ، لأن الرسول ﷺ أمر برجم ماعز والغامدية أما عمل قوم لوط فقيل كالزنا ، وقيل بالقتل ، وقيل : بالتعزير ، والثاني أرجح ، على أن يكون الزنا بالإقرار أربع مرات ، أو بشهادة أربعة شهدوا الواقعه ، وأن الزانين ارتكبا هذه الجريمة ، كما يأتى الرجل زوجته في الحال ، أو كالمروء في المكحلة فإذا وجدت شبهة سقط الحد ، لحديث « ادرأوا الحدود بالشبهات » .

عقوبة شرب الخمر : الجلد ، ومقداره قيل ثمانون جلدة ، وقيل أربعون ، والأصح أنه أربعون ، يزيد إلى ثمانين لمن اعتناد عليه ، والخمر ، كل ما خامر العقل ، سواء سكر الشارب أو لم يسكر ، ما دامت المادة تسكر ، لأن ما أسكر كثيرة فقليله حرام ، والخمر يشمل كل ما يغيب العقل ، كالمخدرات بجميع أنواعها كالحشيش والأفيون والكوكايين والههيروبين والقات ، ونحو ذلك ، فما أسكر كثيرة منها فقليله حرام ، ويقام فيه الحد .

والقذف : وهو أن يقذف المرأة المحصنة بالفاحشة ، سواء كان القاذف رجلاً أو امرأة ، والمقدوف يمكن أن يكون رجلاً أو امرأة ، وحده ثمانون جلدة ، إلا إذا عفا المقدوف أو ورثته عند القائلين بأن القذف حق للأدمي .

والسرقة : عقوبة السارق هو قطع اليد من مفصل الكف ، إذا كان

مكلفا ، والتکلیف قدر مشترک فی جمیع الجرائم ، لكن إذا لم يكن  
معتاداً على السرقة ، بأن سرق مرة ، وهى الأولى ، فقيل : يقطع ، وقيل :  
لا يقطع إلا إذا اعتاد السرقة ، بأن سرق للمرة الثانية فأكثر والثانى أرجح ،  
وهو أن المرة الأولى يكون فيها التعزير ، فمن تكررت منه السرقة قطعت  
يده .

**والحرابة :** جزاؤها مختلف فيه ، والرأى الأصح ، أن من سرق  
قطع ، ومن أخاف السبیل : نفى ، ومن قتل قتل ، ومن قتل وأخاف  
السبیل صلب ، إلا إذا تاب قبل القدرة عليه ، فتقبل توبته في الأصح ،  
وقيل : يعاقب ، لكن لو تاب بعد القدرة عليه فلا فائدة من التوبة ،  
وخطف الأطفال والنساء للفجور بهن واغتصابهن يعتبر حرابة قال الله  
سبحانه وتعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في  
الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصليروا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من  
خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة  
عذاب عظيم \* إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن  
الله غفور رحيم » [ سورة المائدۃ : الآیة ۳۴ ، ۳۳ ] ، أما دفاع الإنسان عن  
نفسه فهو مطلوب فإذا أراد إنسان قتل آخر أو أخذ ماله ، أو هتك عرضه ،  
فإن المعتدى عليه يدافع عن نفسه بالكلام أو الصياح أو الاستعانة بالناس  
إن أمكن فإن قتله المعتدى عليه فلا قصاص ولا دية ولا كفارة عليه ،  
وإن قتله المعتدى كان المعتدى عليه شهيداً .

**الردة :** وهي رجوع المسلم المكلف عن الإسلام إلى الكفر دون  
إكراه ذكراً كان أو أنثى والجزاء هو القتل لحديث « من بدل دينه  
فاقتلوه » وذلك بعد استتابته ثلاثة أيام ، فإن تاب كان بها وإلا قتل ،  
والساحر إن استحل السحر قتل ردة ، وإذا لم يستحله فقيل : يقتل ،  
وقيل لا يقتل إلا إذا قتل بسحره .

وعقوبة البغي : القتل : لقوله تعالى : ﴿ وَان طائفتان من المؤمنين  
اقتتلوا فأصلحوا بينهما فِإِن بعْتُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَخْرَى فَقَاتَلُوَا التَّى  
تَبَغَى حَتَّى تَفَىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فِإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ  
وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يَحْبُبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [سورة الحجرات : الآية ٩] .

والجنايات : هي كل فعل محرم ، والفعل المحرم هو كل فعل حرمه الشرع ومنع منه لما فيه من الضرر والله تعالى حرم قتل النفس أو الاعتداء عليها ، والقتل عمد ، أو شبه عمد ، أو خطأ ، فالقتل العمد فيه القصاص إذا وافق كل أولياء المقتول ، ولهم أن يحصلوا على الديمة إذا وافقوا عليها أو بعضهم ، والصبي يتضرر عليه لحين البلوغ ليؤخذ رأيه في القصاص أو الديمة ، وأولياء القتيل أن يغفوا عفواً نهائياً ، والديمة هنا مغلظة يدفعها الجاني وهي مائة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها ويجوز دفع القيمة بدلاً عنها ، والعمد : أن يقتل القاتل غيره بالآلة قاتلة ويقصد القتل لعصوم الدم . أما شبه العمد ، وفيه الديمة المغلظة أيضاً ، وهو : أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم بما لا يقتل عادة ، كأن يضر به بعضاً خفيفة أو سوط أو نحو ذلك فمات .

أما القتل الخطأ فهو : أن يفعل المكلف ما يحل له فعله ، كأن يرمي صيداً فيصيب شخصاً معصوم الدم ، وفيه الكفاراة والديمة المخففة ، فالكافارة : عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، وأجاز الشافعية إطعام ستين مسكيناً لمن لم يستطع الصوم ، أما الديمة فتحتملها العاقلة ، وهم أقارب القاتل ، وهو أحدهم ، وتوجل إلى ثلاثة سنوات ، لأنها مخففة ، وهي : مائة من الإبل أو مائتان من البقر أو الجاموس ، أو ألفان من الشياه ، أو ألف دينار ودية . المرأة على النصف من دية الرجل ، كما قال بعض الصحابة .

وإذا قتل رجل امرأة قتل فيها وينبغى أن نعرف أن الذي يتولى القصاص هو الحاكم أو نائبه حتى لا تنتشر عادات الثأر ، ومن قطع يد إنسان قطعت يده بمثل ما فعل المعتدى دون ظلم ، وكذا من كسر سنا

أو أفقاً عيناً أو قطع أذناً وهكذا ، وإذا رضى أولياء المعتدى عليه بالدية ، فالعينان لهما دية والأنف دية كاملة ، والرجلان والميدان ، والعين الواحدة فيها نصف الدية ، ويجوز العفو الكامل من المعتدى عليه ، ومن جرح إنساناً جرحاً كبيراً اقتصر منه ، ويمكن العفو أوأخذ التعويض والجنين إذا مات في بطن أمه فله الغرة إذا لم تمت الأم ، وهي نصف عشر الدية ، خمسمائة درهم أو خمسة من الإبل ، وإذا عجز من لزمه الدية عن الدفع ، فعلى بيت المال أن يدفعها .

**والتعزير هو :** التأديب على ذنب واحد فيه ولا كفاره ، ويقدره القاضي بالحبس أو الإهانة أو الجلد وذلك كمن يسب والديه ، ونحو ذلك<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

## الأيمان والذور

**والأيمان:** جمع يمين وهو القسم ، واليمين التي توجب الكفارة هي الحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاتاته ، والحلف لا يكون إلا بذلك ، لحديث « فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » ويمين اللغو ، لا كفارة فيها ، كأن يقول لآخر ، زرنا والله ، واليمين الغموس ، وهي الحالف الذي يحلف على شيء وهو واثق من الكذب ، وقيل فيه الإثم فقط ، وقيل : تجب الكفارة والإثم ، واليمين المنعقدة التي قصد عقدها على أمر مستقبل ممكناً فلم يحدث ، وحيث فيها .

**وفيها الكفارة :** وهي عتق رقبة مؤمنة أو إطعام عشرة مساكين أو كسواتهم فإذا لم يستطع صام ثلاثة أيام ، ويحسن الحث في اليمين إذا كان الحث خيراً ، كمن حلف على فعل مكروه أو ترك مندوب .

**أما الذور فهي جمع نذر وهي :** إلزام مكلف مختار نفسه لله تعالى

---

(١) الجنایات وعقوباتها للمؤلف « مخطوط » .

شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه ، ولا يصح النذر إلا من بالغ عاقل مختار ، وإذا نذر شيئاً وجب عليه الوفاء عند تحقق سببه ، إن كان مسبباً كمن قال : إن شفى الله مريض ، فللله على أن أذبح شاة ، فإن شفى الله المريض ، وجب عليه الوفاء ولا يجوز تغيير الوفاء وهو الشاة ، إلا بأفضل منها ، وقد يكون غير مسبب كقوله : الله على أن أذبح شاة ، فيجب عليه الوفاء فوراً ، وإن نذر ذبح شاة لشيخ أو نحو ذلك فهو حرام ، ولا يجب عليه الوفاء ، لحديث « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » ، ومن عجز عن الوفاء ، فعليه كفارة يمين<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

## الأطعمة والذبائح

**الأطعمة:** جمع طعام ، وهو كل ما يؤكل ويشرب ، والأصل فيها الحل ، فيباح كل ظاهر لا ضرر فيه ، ولا يحل النجس كالميتة والدم ، وهناك أطعمة تحل في القول الراجح وذلك كالخيل والضبع والقضب ويحل بالإجماع ميتة السمك والجراد ، ويحل الدجاج وبهائم الأنعمان كالأبل والبقر والجاموس والغنم والماعز ، ويحرم كل ما له ناب يفترس به من الحيوانات كالأسد والفيل والنمر ونحوها ، وكل ما له مخلب من الصغير ، كالصقر والنسر والحدأة والبومة ، وكل ما استطابه العرب فهو حلال إلا ما ورد الشرع بتحريميه ، وكل ما استحبثوه فهو حرام إلا ما ورد الشرع بحله ، ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع والتمساح ، أما الحية فاختلاف فيها .

ومن اضطر إلى محرم بأن خاف التلف إن لم يأكله حل له أكله ، وذلك كالميتة للمضرر الذي لم يحدد سواها وإذا لم يأكلها تعرض للموت ، أو لفقد عضو من أعضائه ، ويأكل ما يسد رمقه ولو التزود منها

---

(١) الأيمان والنذور للمؤلف « مخطوط » .

إن خاف ألا يجد شيئاً في طريقه ، وكان بعيداً عن العمران .

**والذبائح :** لابد منها لحل المذبوح ، ويقال لها : الذكاة ، ولا يباح شيء من المقدور عليه إلا بذبحه ، لأن غير المذكى ميتة وهي محمرة ، إلا الجراد ، والسمك وكل ما يعيش في الماء فيحل دون ذبح ، ولابد أن يكون الذبائح عاقلاً مسلماً أو كتابياً مميتاً ، ويكون الذبح بكل محدد عدا السن والظفر ، ويشترط قطع الحلقوم والمرء ، وقيل : أحد الودجين ، وقيل قطعهما مستحب ، أما التسمية فقال بوجوبها الجمهور ، وقال الشافعية : إن التسمية على الذبيحة سنة ، تركها لا يؤثر في حل الذبيحة ، ويكره الذبائح بالآلة - غير محددة - ويكره أن يحد السكين والحيوان يراه ، وأن يذبح حيواناً أمام آخر ، وأن يوجهه إلى غير القبلة ، لأن السنة أن يوجه الذبيحة للقبلة ، ويكره سلخه قبل زهوق روحه ، وذكارة الجنين كذكارة أمها ، فلو ذبحت الأم ، ووُجِد الجنين ميتاً كان حلالاً ، وتحل ذبيحة الصبي المميز والأعمى والأقلف الذي لم يختتن ، ويحل أيضاً ذبيحة الأنثى ولو كانت حائضاً أو نفساء أو كان الذبائح جنباً. والحيوان الغير مقدور عليه ، ويجوز ضربه في أي مكان في جسمه ، فإن أدرك حيَاً وجبت ذكاراته ، وإذا لم يدرك حيَاً ، أيضاً ، وذلك كالحيوانات البرية ، وكذلك الأهلية التي توحشت كالأبل الأبق الذي لا تستطيع اللحاق به حللت دون ذبح<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

## حكم لحوم الخيل

سئل الإمام ابن تيمية رحمه الله : عن أكل لحوم الخيل ، هل هي حلال ؟

**فأجاب :** هي حلال عند جمهور الفقهاء كالشافعى وأحمد وصاحبى أبي حنيفة ، وعامة فقهاء الحديث ، وقد ثبت فى الصحيحين

( ١ ) الأطعمة والذبائح للمؤلف .

عن النبي ﷺ أنه « حرم عام خيبر لحوم الحمر ، وأباح لحوم الخيل » وقد ثبت أنهم على عهد الرسول ذبحوا فرسا وأكلوا لحمه<sup>(١)</sup> .

## ذبائح أهل الكتاب

وسئل : عن أكل لحوم اليهود والنصارى ، هل يحل للMuslim ؟

فأجاب : ليس لأحد أن ينكر على أحد أكل ذبيحة اليهود والنصارى لأنهم أهل كتاب ومن أنكر ذلك فهو جاهل مخطئ مخالف لإجماع المسلمين قال تعالى : « وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لكم والمحضنات من المؤمنات والمحضنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم »<sup>(٢)</sup> ولا تعارض بين هذه الآية وبين قوله سبحانه « ولا تنكحوا المشركيات حتى يؤمنن »<sup>(٣)</sup> فيحل طعام وذبائح أهل الكتاب والزواج من نسائهم ، ولا يحل الزواج بالمشاركة ولا ذبائح المشركين ، لأن أهل الكتاب ليسوا من أهل الشرك المطلق ، وإنما يدخلون في الشرك المقيد ، قال تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركيين »<sup>(٤)</sup> فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب ، أما دخولهم في الشرك المقيد ففي قوله تعالى : « اتخذوا أحبارهم ورہبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون »<sup>(٥)</sup> فوصفهم بأنهم مشركون وأصل دينهم ليس فيه شرك ، وإنما الشرك جاء باعتبار ما ابتدعوه كما أن آية سورة المائدة متأخرة عن آية البقرة<sup>(٦)</sup> ، والحل باعتبار أصل الدين لا باعتبار ما ابتدعوه ، والقرآن أحل ذبائح أهل الكتاب بعد

(١) الفتوى ج ٣٥ ص ٢٠٨ وقد فصلنا القول في ذلك في كتابنا : (الأطعمة والذبائح) .

(٢) سورة المائدة الآية : ٥ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١ .

(٤) الفتوى ج ٣٥ ص ٢٠٨ وقد فصلنا القول في ذلك في كتابنا : (الأطعمة والذبائح) .

أن استجواب الرسول صلى الله عليه وسلم للدعوة اليهودية التي قدمت له شاة مطبوخة، وأكل منها لقمة ، ثم عرف أن بها سما ، فامتنع للسم ، لا لأنها من يهودية ، فذبائحهم حلال .

### وسائل عن ذبيحة الحائض هل تحل ؟

فقال : وتحوز ذكاة المرأة والرجل ، وتذبح المرأة ولو كانت حائضا ، فإن حيضتها ليست في يدها ، وذكاة المرأة جائزة بالاتفاق ، وقد ذبحت امرأة شاة فأمر النبي ﷺ بأكلها <sup>(١)</sup> ، ولم يستفصل أكانت حائضا أم لا ، وكانت أمة وإذا جازت ذبيحة الحائض فذبيحة الرجل ولو كان جنبا جائزة من باب أولى .

وسائل عن : دابة ذبحت فخرج منها دم كثير ، ولم تتحرك .

فأجاب : إذا خرج منها الدم الذي يخرج من الحى المذبوح فى العادة ، فإنه يحل أكلها فى أظهر القولين وكذلك يحل الصيد بإرسال كلب معلم أو نحوه أو بالسهام كالبندقية المعروفة ، أو بشيء محدد ، فإذا أدرك الحيوان أو الطير حيا ، وجبت ذكاته ، وإذا أدرك ميتا حل دون ذبح .



( ١ ) الفتاوى ج ٣٥ ص ٣٣٤ .

## الباب الحادى عشر

# القضاء والشهادات

**القضاء لغة :** إحكام الشيء ، واصطلاحا : تبين الحكم الشرعى والإلزام به وفصل الحكومات ، أو : هو الحكم بين الناس .

**والقضاء :** فرض كفاية لإقامة العدل بين الناس ، ومن يتولى القضاء يكون أفضل الناس ورعا وعلما ، على أنه سيتحرى العدل ، ويجهد في إقامة كل ما يتعلق بأمور الدين ، وفصل بين الخصومات . ويشترط أن يكون القاضى بالغا عاقلا ذكرا حرا مسلما عدلا سميعا بصيرا متكلما مجتهدا ويجوز أن يكون مجتهدا في تقليد مذهبة ، وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان - كما قال الإمام ابن تيمية - وتحب ولاية الأمثل فالأمثل .

وإذا رضى اثنان بتحكيم رجل يصلح للقضاء ، فحكم بينهما نفذ حكمه في المال والحدود واللعان وكل ما ينفذ فيه حكم الإمام أو نائبه .  
**ومن آداب القاضى :** أن يكون قويا غير عنيف ، ولينا من غير ضعف حليما ، متأنيا ذا فطنة ، ومجلسا فسيحا ، ويجب أن يعدل بين الخصميين في كل شيء حتى في المجلس ودخول الخصميين ، ويحرم القضاء وهو غضبان بشدة ، أو في شدة جوع أو عطش أو شدة هم أو ملل أو كسل أو برد أو حر شديدين ويحرم عليه أيضا قبول الرشوة ، لحديث « لعن الله الراشى والمرتشى والرائش » ولا يجوز قبوله للهدية بعد توليه القضاء لا قبله .

ويستحب أن يحكم بحضور شهود ولا ينفذ حكمه لنفسه أو لوالده وزوجته ولا على عدوه .

ويحكم على أساس أن البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه ، ويمكن الحكم على الغائب إذا ثبت عليه الحق .

## الدعوى والبيانات :

ولا تصح الدعوى ولا الإنكار لها إلا من جائز التصرف وهو الحر المكلف الرشيد ، وإن ادعى كل من المتخاصمين شيئاً ، وهو موجود في يد أحدهما فهـى له مع يمينه فإذا كانت معه بينة فلا يحلف ، وفي الحديث الشريف « لو يعطى الناس بدعاوـهم ، لا دعـى أنسـ دماء رـجال وأموـالـهم ، ولكنـ الـيمـينـ عـلـىـ المـدـعـىـ عـلـىـ هـمـهـ » رواه مسلم .

**الشهادات :** وهي الإـخـبـارـ بـمـاـ عـلـمـهـ الشـاهـدـ بـلـفـظـ أـشـهـدـ ، وـتـحـمـلـ الشـاهـادـةـ فـرـضـ كـفـاـيـةـ وـإـنـكـارـ الشـاهـادـةـ لـمـنـ تـعـيـنـتـ عـلـيـهـ حـرـامـ ، لأنـ أـدـاءـهـ فـرـضـ عـيـنـ ، عـلـىـ مـنـ تـحـمـلـهـ إـذـاـ دـعـىـ إـلـيـهـ ، قـالـ تـعـالـىـ : « وـلـاـ تـكـتـمـواـ الشـاهـادـةـ وـمـنـ يـكـتـمـهـ فـإـنـهـ آثـمـ قـلـبـهـ »<sup>(١)</sup> وـلـاـ يـحـلـ أـنـ يـشـهـدـ إـلـاـ بـمـاـ يـعـلـمـهـ ، وـيـتـحـقـقـ الـعـلـمـ بـرـؤـيـةـ أـوـ سـمـاعـ .

وـمـنـ شـهـدـ بـعـقـدـ نـكـاحـ أـوـ غـيـرـهـ مـنـ الـعـقـودـ فـلـابـدـ فـيـ صـحـةـ شـهـادـتـهـ بـهـ مـنـ ذـكـرـ شـروـطـهـ ، وـإـنـ شـهـدـ بـرـضـاعـ ذـكـرـ عـدـدـ الرـضـعـاتـ ، وـأـنـ شـرـبـ مـنـ ثـدـيـهـ ، أـوـ لـبـنـ حـلـبـ مـنـهـ ، أـوـ شـهـدـ بـسـرـقةـ ذـكـرـ الـمـسـرـوقـ مـنـهـ وـصـفـةـ السـرـقـةـ وـالـحـرـزـ وـالـنـصـابـ ، وـهـكـذـاـ يـفـصـلـ فـيـمـاـ رـآـهـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـهـ الـحـكـمـ وـشـرـوطـ مـنـ تـقـبـلـ شـهـادـتـهـ : الـبـلـوغـ وـالـعـقـلـ وـالـكـلـامـ وـالـإـسـلـامـ وـالـحـفـظـ وـالـعـدـالـةـ .

وـلـابـدـ مـنـ الصـلـاحـ فـيـ الـدـيـنـ وـاجـتـنـابـ الـحـارـمـ ، وـاستـعـمـالـ الـمـرـوـءـ وـفـعـلـ مـاـ يـزـينـهـ ، وـاجـتـنـابـ مـاـ يـدـنـسـهـ .

وـلـاـ تـقـبـلـ شـهـادـةـ أـحـدـ الـرـوـجـينـ لـصـاحـبـهـ وـتـقـبـلـ عـلـيـهـمـاـ وـكـذـاـ الـأـلـادـ وـالـآـبـاءـ ، وـلـاـ يـقـبـلـ فـيـ الزـنـاـ إـلـاـ أـرـبـعـةـ وـفـيـ بـقـيـةـ الـحـدـودـ اـثـنـانـ ، وـمـاـ لـاـ يـطـلـعـ عـلـيـهـ الرـجـالـ غـالـبـاـ كـالـحـيـضـ وـالـولـادـةـ وـالـرـضـاعـ وـنـحـوـهـمـ شـهـادـةـ اـمـرـأـةـ عـدـلـ ، لـأـنـ الرـسـوـلـ عـلـيـهـ السـلـاـمـ أـجـازـ شـهـادـةـ الـقـابـلـةـ وـحـدـهـ .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ .

## باب الشهادات والقسمة

سئل شيخ الإسلام رحمه الله : هل تقبل شهادة المرضعة أم لا ؟  
وهل يحلف الشاهد ؟

فأجاب : إن كانت الشهادة ذات عدل قبل قولها في ذلك ، لكن في تخلفها نزاع وقد روى عن ابن عباس أنها تخلف ، فإن كانت كاذبة لم يحل عليها الحول حتى يبيض ثدياتها<sup>(١)</sup> وذلك لأنه تقبل شهادة امرأة عدل في الرضاع لحديث حذيفة أن النبي ﷺ : أجاز شهادة القابلة وخدتها ، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « يجزئ في الرضاع شهادة امرأة واحدة » والرجل فيه كالمرأة ، بل وأولي لكماله .

### العدل بين الأولاد :

وسئل : عن امرأة كانت متزوجة برجل ورزقت منه بولدين ذكر وأنثى ، ومات الولد الذكر ، وأن الزوج طلقها ، وأخذت البنت بكفالتها مدة تزيد عن ثمان سنين ، وقد حصل له الآن مرض شديد وأحضر شهودا ، وكتب لزوجة ألفي درهم ، وأختها مطلقة كتب لها ما الصداق ، وكانت أبرأته منه من حين طلاقها ، وكتب لأمهما خمسمائة ، ومنعني حقى والبنت التي له مني حقها من الميراث ، ومن حين رزقت الأولاد مساواهم بشيء من أمور الدنيا ، وقد أعطى رزقه لها.

فأجاب : إقراره لزوجته لا يصح ، لا سيما أن يجعله وصية ، فإن الوصية للوارث لا تلزم بدون إجازة الورثة باتفاق المسلمين ، وكذلك إقراره للوارث لا يجوز عند جمهور العلماء ، لا سيما مع التهمة ، فإنه لا يجوز في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ، كذلك إقراره بالدين الذي أبرأته صاحبته لا يجوز ، فإذا كانت قد أبرأته من الصداق ثم أقر لها به لم يجز هذا الإقرار ، لأنه قد علم أنه كذب ولو جعل ذلك تمليكا لها بدل ذلك لم يجز أيضا عند الجمهور أن يجعل ذلك التملك دينا في ذمته .

(١) الفتاوى ج ٣٥ ص ٤١٢

وليس له منع البنت حقها من الإرث ، ولا يمنع المطلقة ما يجب لها عليه ، وفي الحديث « من قطع ميراثاً قطع الله ميراثه من الجنة » وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الرجل ليعمل ستين سنة بطاعة الله ، ثم يجور - أى يظلم - في وصيته فيختتم له بسوء فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل ستين سنة بمعصية الله ثم يعدل في وصيته ، فيختتم له بخير فيدخل الجنة ثم قرأ قوله تعالى « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهر خالدين فيها وذلك الفوز العظيم \* ومن يعص الله ورسوله ويتعود حدوده يدخله ناراً خالداً فيها قوله عذاب مهين »<sup>(١)</sup> .

وسئل : هل يجوز قسمة اللحم بلا ميزان ؟ وقسمة التين والعنب والرمان والبطيخ والخيار عددا ؟

فأجاب : يجوز قسمة الأموال الرطبة كالرطب والعنب وغير ذلك - بلا ميزان فالمراد بالقسمة أن تكون بالعدل فإذا لم يكن التعديل بالميزان والمكياط ، كان التعديل يقوم مقام ذلك من الخرص - التقدير - والتقويم في الأموال الربوية ، وكان الرسول ﷺ يقاسم أهل خيبر خرصا ، فيخرص عبد الله بن رواحة ما على النخل فيقسمه بين المسلمين واليهود ، ولا يجوز بيع الرطب خرصا ، وكذا كان المسلمون ينحررون الجزر ويفقسمونها بينهم بلا ميزان ، كذلك قسمة التين والعنب بلا كيل ولا وزن وتجوز<sup>(٢)</sup> قسمة الرمان عددا وكذا البطيخ والخيار بالعدل .



(١) الفتاوي جـ ٣٥ ص ٤٢٥

(٢) المرجع السابق ص ٤٢٠

## خاتمة

بعد أن انتهينا من ذكر ما تيسر لنا جمعه من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، لنبين وجهة نظره في أن الدين مبني على التيسير ورفع الحرج ، واختبرنا بعض الفتاوي التي تؤكد هذا المعنى ، والتي لا يعرفها كثير من المسلمين ، وللبعد عن التعصب الذي استشرى إلى وقت قريب ، وتلاشىاليوم كثيرا ، إلا أنه لا زال موجودا عند البعض ، وحتى ينتهي عند هؤلاء الذين لا زالوا متتعصبين نبين كيف أن كبار الأئمة لم يكونوا كذلك ، وأن هذا لا يعني عدم التقليد بل للعامي الذي لم يصل إلى درجة الاجتهاد أن يقلد مذهبا معينا ، لكن هذا لا يمنع من الأخذ ببعض المسائل من المذاهب الأخرى ، إذا قوى الدليل عندها ، ولو خالف مذهبها فيها ، لذا قال صاحب التيسير : ليس هناك دليل من نص أو إجماع يدل على أن الفعل إذا كانت له شروط ، فإنه يجب على المقلد أن يتبع مذهبها واحدا في هذه الشروط التي يتوقف عليها هذا الفعل ، فإنه إذا جازت مخالفته بعض الأئمة في كل ما ذهب إليه ، كان من باب أولى أن يجوز مخالفته في بعض ما ذهب إليه .

هذا فضلا عن أن الأئمة أنفسهم لم يلزموا أحدا بالتزام مذاهبهم بل نقل عنهم النهي عن ذلك ، وقد نقل عن مالك أنه لم يرض للخليفة المنصور العباسى أن يحمل الناس جميعا على العمل بموطئه على ما كان من تجربة في روايته - كما هو معروف - وقال المزنى صاحب الشافعى في أول مختصره : اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس - الشافعى - ومن معنى قوله لأقربيه على من أراده مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليله غيره ، وقد ذكرنا في المقدمة ، أن الأئمة أنفسهم أخذوا برأى غيرهم ترخصا وتسيرا أو موافقة للجماعة ، وهذا ما يسمى بالتلتفيق ، وهو اتباع مذهب معين ، مع اتباع غيره في بعض المسائل

للتيسير ، وقد قال بعدم جوازه البعض ، بينما قال آخرون بجوازه ، وهو الصحيح ، لأنه من باب التيسير في الدين ، ومن المقلدين من يستفتى عدداً من الأئمة في المسألة فيقتصر كل بحكم قد يخالف ما يقول به الآخر ، كما لو سُأله ما لكيما عن نقض الوضوء بخروج الدم فأفاته بعدم النقض به ، ثم سُأله حنفياً عن نقضه بمس الذكر فأفاته بعدم النقض أيضاً ، فإذا عمل في وضوئه بكل الرأيين فهذا ما يسمى بالتلتفيق ، لأنه قد آت أمره إلى أن وضوئه غير صحيح عند المالكية لنقضه بمس الذكر ، وغير صحيح عند الأحناف لانتقاده بخروج الدم ، وقد بين الإمام ابن تيمية ما يفيد جواز هذا وجواز التلتفيق عموماً ، وأن المؤمن يمكنه أن يصل إلى خلف الإمام يخالف مذهبه ، حتى ولو فعل الإمام ما ينقض الوضوء أو يبطل الصلاة عند مذهب المؤمن ، ولو رأى ، ما دام ذلك لا ينقض الوضوء أو الصلاة في مذهبها ، من هذا المنطلق أخذنا كثيراً من فتاوى الإمام ابن تيمية للتيسير على الناس في كثير من المسائل التي استعصت عليهم كما ذكرنا بعضاً من الفتاوى التي لا يعرفها الكثير أيضاً وخصوصاً فيما يتعلق بالبدع ونحوها وقد علقت على كثير من هذه الفتوى . فذكرت أحياناً ما يفيد ذلك في الهوامش ، وأحياناً تركته دون الإشارة إليه ، والله نسأل أن ينتفع المسلمين بذلك ، إنه سميع الدعاء .

## ٦٠ . لَوْ سَرِعَتْ حَمْرَةُ الْبَارِي

دكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن

جامعة الأزهر

## المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : كتب التفسير .

الجامع لأحكام القرآن : للإمام محمد بن أحمد القرطبي .

تفسير القرآن العظيم : للحافظ ابن كثير .

أحكام القرآن : لابن العربي .

ثالثاً : الحديث وعلومه :

صحيح البخاري مع شرح فتح الباري : لابن حجر .

صحيح مسلم ، مع شرح النووي : للإمام النووي .

نيل الأوطار : للشوكياني .

رابعاً : كتب الفقه :

(أ) الفقه الحنفي :

فتح القدير : لابن الهمام .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لل溉اساني .

(ب) الفقه المالكي :

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : الشيخ محمد بن عرفة

الدسوقي

بلغة السالك لأقرب المسالك : للشيخ أحمد الصاوي .

**(ج) الفقه الشافعى :**

المجموع شرح المذهب : للإمام النووي .

معنى الحاج : للشرييني الخطيب .

**(د) الفقه الحنفى :**

الروض الرابع شرح زاد المستقنع : للشيخ منصور البهوتى .

كشاف القناع : للشيخ منصور البهوتى .

**(هـ) الفقه المقارن :**

الإفصاح عن معانى الصحاح : لابن هبيرة .

إعلام الموقعين : لابن القيم الجوزية .

المغنى : للإمام عبد الله بن قدامة المقدسى .

فتاوی ابن تیمیة جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدى ،  
وولده محمد وهو عمدتنا في هذا الكتاب .

الفقه على المذاهب الأربعة : للشيخ عبد الرحمن الجزيري .

فقه السنة : للشيخ سيد سابق .

أحكام الطهارة : وأحكام الصوم والاعتكاف ، وأحكام الحج  
والعمرة ، والأطعمة والذبائح في الفقه الإسلامي ، للمؤلف الدكتور أبو  
سريع محمد عبد الهادى .

**كتب المعاجم :**

القاموس المحيط : للفيروز أبادى .

\* \* \*

# فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

٧ .....	المقدمة .....
٩ .....	نبذة عن شيخ الإسلام ابن تيمية .....
<b>١٥</b>	<b>الباب الأول : الطهارة</b>
١٦ .....	فروض الوضوء وسننه ونواقضه ، ما لا ينقض الوضوء .....
١٧ .....	الغسل .....
٢٠ .....	التييم ، تعريفه ، حكمه ، أركانه - سننه .....
٢١ .....	سئل ابن تيمية عن الجنب الذي لم يجد سوى ماء بارد جدا .....
٢٣ .....	كيفية التييم .....
٢٤ .....	الاستجاء ، ما يستحب عند دخول الخلاء وما يكره ما يحرم عند دخول الخلاء .....
٢٥ .....	الحيض - النفاس - والاستحاضة .....
٢٦ .....	قراءة القرآن للحائض عند الجمهور وابن تيمية .....
<b>٢٨</b>	<b>الباب الثاني : الصلاة</b>
٢٨ .....	الأذان ، والإقامة .....
٢٨ .....	شروط صحة الصلاة وأركانها .....
٢٩ .....	سجود السهو .....
٢٩ .....	سئل الإمام ابن تيمية عمن نسى التشهد الأول .....
٣٠ .....	وسئل عن الإمام الذي صلى خمسا بدلا من أربع .....
٣٠ .....	وسئل عن حكم نتحية المسجد في وقت النهي .....
٣١ .....	وسئل عمن قضى فائنة العصر في وقت المغرب .....
٣٢ .....	وسئل عما إذا ظهر من شعر المرأة شيء في الصلاة .....
٣٢ .....	سئل عن النحرحة - السعال - النفح أثناء الصلاة .....

٣٣	..... سُئل عن تحية السلام على المصلى .....
٣٤	..... سُئل رحمة الله عن شيخ عجز عن القيام في الفرض ...
٣٥	..... صلاة الجماعة .....
٣٦	..... سُئل عن النافلة عقب أذان المغرب .....
٣٦	..... سُئل عن صلاة النافلة مع القعود .....
٣٧	..... سُئل عن صلاة نصف شعبان .....
٣٧	..... وسائل عن سجود القرآن هل يشترط فيه الطهارة ؟ .....
٣٨	..... وسائل عن دعاء الاستخاراة هل يكون في الصلاة أم بعدها ..
٣٨	..... سُئل عن حكم صلاة المأموم خلف إمام يخالف مذهبه ...
٤٠	..... سُئل عن تقليد الشافعي للحنفي وغيره .....
٤٠	..... سُئل عن إماماة من كان مأموما .....
٤١	..... سُئل عن القراءة خلف الإمام .....
٤٢	..... وسائل عن تقدم في الصلاة على إمامه .....
٤٣	..... وسائل عن المأموم الذي لا يرى إمامه .....
٤٣	..... وسائل عن صلاة الجمعة في الدكاكين .....
٤٤	..... وسائل رحمة الله عنمن أدرك ركعة من الجمعة هل يدركها .....
٤٥	..... وسائل عن سجدة التلاوة في فجر الجمعة .....
٤٧	..... وسائل الإمام عن صلاة الجمعة في الأسواق .....
٤٨	..... وسائل عن صلاة الجمعة على سطح السوق .....
٤٨	..... صلاة الأعذار ، والقصر والجمع بين الصلاتين .....
٤٩	..... وسائل : هل لصلاة القصر قدر محدود من الشارع .....
٥٠	..... وسائل : عن صلاة الجمع في المطر بين المغرب والعشاء .....
٥١	..... الجمع في السفر القصير وحكمه .....
٥١	..... وسائل : رحمة الله عن الجمع والقصر في السفر القصير ..
٥٢	..... وسائل : عن صلاة الوتر في السفر .....
٥٣	..... وسائل : هل لصلاة السفر سنة ؟ .....
٥٤	..... وسائل : عن كيفية ، صلاة الكسوف والخسوف .....
٥٦	..... صلاة الخوف - صلاة العيد .....

٥٦	سئل ابن تيمية : هل تكفى صلاة العيد عن صلاة الجمعة
٦٠	<b>الباب الثالث : الجنائز</b>
٦٢	سئل رحمة الله هل الشرع ينكر ما تفعله الشياطين ؟ .....
٦٥	وسائل عن رجل مبتدى سكن بين أصحاب ..... .
٦٦	وسائل عن الصلاة على الميت الذى كان لا يصلى ..... .
٦٧	وسائل عن الصلاة على الميت الذى كان يصلى وقتاً دون آخر .....
٦٨	وسائل رحمة الله هل الغريق شهيد ؟ .....
٧٠	وسائل رحمة الله عن حكم رفع الصوت أثناء الجنازة .....
٧٠	وسائل رحمة الله عن نصرانية زوجها مسلم ماتت هل تدفن مع المسلمين .....
٧١	وسائل ابن تيمية عن حكم تلقين الميت .....
٧٢	وسائل : عن الختمة تعمل للميت والمقرئين بالأجرة ...
٧٣	وسائل : هل يجوز نقل الميت من مقبرة لأخرى .
٧٣	وسائل : عن المراد بقوله تعالى : ﴿وَأَن لِّيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ .....
٧٩	وسائل عن قراءة القرآن على الميت .....
٨١	وسائل عن المشروع في زيارة القبور .....
٨٢	وسائل شيخ الإسلام هل يشعر الأموات بالأحياء .....
٨٣	وسائل : عن الفرق بين شفاعة الرسول والأولياء .....
٨٤	وسائل : هل يسمع الميت كلام زائره .....
٨٩	وسائل رحمة الله : هل يتكلم الميت ؟ .....
٩٠	وسائل : عن البكاء على الميت .....
٩٠	وسائل : عما يتعلق بالتعزية .....
٩١	وسائل : عن التواح على القبر .....
٩٣	<b>الباب الرابع : الزكاة</b>
٩٣	زكاة بهيمة الأنعام .....

94	..... زكاة الحبوب والثمار
94	..... زكاة الذهب والفضة
95	..... كيفية تقدير الزكاة بالعملة الحالية
95	..... زكاة عروض التجارة
96	..... المستحقون للزكاة ثمانية
97	..... سئل ابن تيمية عن صدقة الفطر
98	..... وسئل عن حكم إخراج القيمة في زكاة الفطر
99	..... وسئل عن إسقاط الدين هل يحسب من الزكاة
99	..... وسئل عن المستحقين للزكاة من بلد بعيد
101	<b>الباب الخامس : الصيام</b>
101	..... سئل ابن تيمية عن حكم صوم من رأى هلال رمضان وحده
102	..... سئل عن هلال ذى الحجة إذا رأه البعض
102	..... حكم من رأى هلال شوال وحده
103	..... سئل عن تناول المفطرات بعد أذان الصبح
103	..... وسئل عنمن باشر زوجته ثم أضاء الصبح
104	..... وسئل عن الجماع في نهار رمضان مع النساء ومن يلزمهم الصوم
106	..... ما يفسد الصوم ويوجب القضاء ، أو يوجبه مع الكفار
108	<b>الباب السادس : الحج والعمرة</b>
111	..... سئل عن طواف الحائض والنفساء للإفاضة
115	..... وسئل رحمه الله عن حكم العمرة
116	..... وسئل عن السعي الثاني في الحج للممتنع
118	..... وسئل عن صعود جبل الزرحة
119	<b>الباب السابع : البيوع والمعاملات</b>
120	..... سئل ابن تيمية : هل تقوم الإشارة والكتابة مقام اللفظ في المعاملات ؟

١٢٢	وسائل عن بيع العينة وكيفيته .....
١٢٣	وسائل عن السلم وعن اللقطة وعن اللقيط..... الضمان - الحوالة ، الصلح ، الوكالة ، الشركة ، المضاربة المسافة ، المزارعة ، الإجارة ، السرقة ، الغصب ، الشفعة ، العارية ، الوديعة ، إحياء الموات الجعالة ، اللقطة ، اللقيط ،
١٢٥	الهبة ، الوصية .....
١٣١	<b>الباب الثامن : الجهاد</b>
١٣٣	<b>الباب التاسع : النكاح</b>
١٣٣	حكمه - حكمته - الخطبة .....
١٣٥	سؤال الإمام ابن تيمية عنن أصحابه سهم من سهام إيليس ..
١٣٧	وسائل عنمن يريد الزواج بأمرأة في سفره وفي نيته طلاقها ..
١٣٨	الصدق وحكمه .....
١٣٨	وسائل عن المغالاة في المهرور .....
١٤٠	وسائل الإمام عن التلفظ بالطلاق ثلاثا.....
١٤١	وسائل عن الطلاق في الحيض هل يقع.....
١٤٣	وسائل عن الحلف بالحرام هل يكون طلاقاً؟ .....
١٤٥	وسائل عن الطلاق المعلق والحلف بالطلاق.....
١٤٨	وسائل عنمن حلف ألا يقرب زوجته الممتنعة عنه .....
١٤٨	وسائل عن الطلاق بعد المشيئه.....
١٤٩	وسائل عن رجل حلف بالطلاق ثم سكت هنيهة .....
١٥١	وسائل عن نكاح المحلل والمحلل له .....
١٥٢	من يقع الطلاق ، التوكيل في الطلاق - الإيلاء للعنان - العدة وأنواعها - النسب .....
١٥٥	<b>الباب العاشر : الحدود والجنایات</b>
	الحدود - الخمر - الزنا - القذف - السرقة - الحرابة -
	الردة - الجنایات - التعزير - الأيمان والنذور - الأطعمة والذبائح .....

١٦٠	سئل الإمام ابن تيمية عن حكم لحوم الخيل وأيضا ذبيحة أهل الكتاب وذبيحة الحائض .....
<b>الباب الحادى عشر : القضاء والشهادات</b>	
	الدعوى والبيانات - الشهادات .....
١٦٤	سئل ابن تيمية هل تقبل شهادة المرضعة وحدها .....
١٦٥	وسائل عن التفريق في المعاملة بين الأولاد .....
١٦٥	وسائل : هل تجوز قسمة اللحم بدون ميزان ؟ .....
١٦٦	الخاتمة .....
١٦٧	أهم المصادر .....
١٦٩	فهرست الموضوعات .....

**وَاللَّهِ نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ وَالسُّلْطَانَ**  
**وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَّمَهُ أَنْجَلَيْنِ**  
**الْمُؤْلِفُ**

د . أبو سريع عبد الهاشمي

دكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة الأزهر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٥ / ٧٥٨٦

١٩١٦